



# مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

المجلد (20) - العدد (1) (ISSN - 1561 - 0411) يناير 2018

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية  
Journal of Development and Economic Policies



سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره  
لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس  
التعاون الخليجي - حالة الكويت.

نواف ابو شمالة

استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل  
والحد من البطالة في مصر.

حازم حسنين

العوامل المحددة لعوائد الإصدار النقدي في  
الدول العربية.

بشار العراقي

مقاربة خطية ولاخطية لتقدير ردة الفعل  
التعيمية لبنك الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016).

عبد هيشام  
عيسى جديت

المجلد العشرون - العدد الأول

يناير 2018

## الأهداف:

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية عموماً وفي الأقطار العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

## قواعد النشر:

1. تقدم البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير، على البريد الإلكتروني للمجلة: [jodep@api.org.kw](mailto:jodep@api.org.kw)
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لا يتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 8.5x11 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والإنجليزية. حيث سيظهر الملخص في مجلات متخصصة بالملخصات.
6. يكتب الباحث اسمه ووجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المبادئ التوجيهية لمنط [American Economic Review](http://www.aeaweb.org/sample_references.pdf) والدليل النمطي ([http://www.aeaweb.org/sample\\_references.pdf](http://www.aeaweb.org/sample_references.pdf)) ويجب أن تكون المراجع مرتبة أبجدياً في نهاية الورقة.
9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والأشكال وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. تكتب البحوث على برنامج Microsoft Word.
12. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
13. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويُبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور إستلام ردود كل المحكمين.
14. يُصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
15. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.
16. ترسل لصاحب الورقة المقبولة نسخة من العدد الذي تنشر فيه الورقة بالإضافة إلى خمس نسخ مستلة من ورقته المنشورة.

# مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد العشرون - العدد الأول - يناير 2018

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات  
الاقتصادية في الأقطار العربية

## الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي  
سليم القديسي  
سمير المقدسي  
عبدالله القويز  
عبداللطيف الحمد  
محمد الخجا  
مصطفى النابلي  
رياض المومني

## هيئة التحرير

أشرف العربي  
وليد عبدمولاه  
بلقاسم العباس  
ايهاب مقابله

## رئيس التحرير

د. بدر عثمان مال الله

## نائب رئيس التحرير

أ.د. حسين الطلافحه

## سكرتير التحرير

عمر ملاعب

## توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير - مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية  
المعهد العربي للتخطيط

ص.ب 5834 - الصفاة 13059 الكويت

تلفون 24844061 - 24843130 (965) - فاكس 24842935 (965)

البريد الالكتروني jodep@api.org.kw

## المحتويات العربية

سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت.

7

نواف أبو شمالة

استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر.

37

حازم حسانين

العوامل المحددة لعوائد الإصدار النقدي في الدول العربية.

71

بشار العراقي

مقاربة خطية ولاخطية لتقدير ردة الفعل التعقيمية لبنك الجزائر خلال الفترة (2002-2016).

105

عياد هيشام  
عيسى جدييات

## افتتاحية العدد

يسر المعهد العربي للتخطيط أن يضع بين أيديكم العدد الأول من المجلد العشريون لمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، حيث تضمن العدد أربعة أوراق بحثية تناولت عدداً من القضايا الاقتصادية والتنمية.

استهل العدد بورقة بحثية من إعداد نواف أبو شمالة تحت عنوان "سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت". تناقش الورقة حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وقياس فعالية الدور الحكومي وسياساته في دول مجلس التعاون في تحقيق التحول الهيكلي من خلال تطبيق منهجية Theil للفترة 1999-2016.

أما الورقة الثانية من إعداد حازم حسانين، تحت عنوان "استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر". حيث هدفت هذه الورقة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة في مصر خلال الفترة (1974-2015).

ويناقد بشار العراقي في الورقة الثالثة بعنوان "العوامل المحددة لعوائد الإصدار النقدي في الدول العربية"، حيث تتعلق أهمية البحث إلى تشخيص العوامل المحددة لعوائد الإصدار النقدي في الدول العربية.

ويناقد عياد هيشام وعيسى جديات في الورقة الرابعة بعنوان "مقاربة خطية ولاخطية لتقدير ردة الفعل التعقيمية لبنك الجزائر خلال الفترة (2016-2002) حيث تهدف هذه الدراسة إلى قياس معامل سياسة التعقيم النقدي المطبقة من طرف بنك الجزائر.

وفي الختام نأمل أن نكون بهذا العدد قد وضعنا بحوث وآراء علمية بناءة بين أيدي القراء والمهتمين، مؤكداً في الوقت نفسه على حرص وترحيب المعهد العربي للتخطيط على تلقي والنظر في جميع المساهمات المقدمة للنشر في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.

## سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت

نواف أبوشماله\*

### ملخص

تمكنت دول دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود القليلة السابقة من تحقيق تقدم واضح في مستويات التنمية المحققة فيها، وانخرطت معظمها ضمن قائمة الدول الأكثر رقياً في سجل التنمية البشرية على مستوى العالم. إلا أن هذا لم يتواكب بتغير جوهري في تركيبة هيكلها الاقتصادية والإنتاجية، يعتمد على وجود دور رائد للقطاع الخاص القادر على المنافسة. وفي هذا الاطار تسعى هذه الدراسة الى تحليل وقياس فعالية الدور الحكومي وسياساته في دول مجلس التعاون في تحقيق التحول الهيكلي من خلال تطبيق منهجية Theil للفترة 1999-2016. وكذلك تقييم الدور الحكومي في مجال بناء دور رائد للقطاع الخاص يسهم في تحقيق هذا التحول. وبالتركيز على دراسة حالة لدولة الكويت. حيث توصلت الدراسة لوجود إشكالات حقيقية في حجم ونوعية هذا الدور الحكومي، أدت الى قصور التحول الهيكلي ومزاحمة دور القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية الداعمة لذلك التحول، ما يفرض ضرورة إعادة توجيه الدور الحكومي كمياً ونوعياً، لبناء منظومة جديدة للحوافز الاقتصادية كشرط مسبق لتعزيز دور القطاع الخاص وتحقيق التحول الهيكلي المرجو.

## Private Sector Development Policies and Activating its Role to Achieve Structural Transformation in GCC economics - Case of Kuwait

Nawaf Abou Shamala

### Abstract

An effective and intelligent government role in economic activity is a necessity and a prerequisite condition for economic growth and structural transformation, Especially in the economies such as Gulf Cooperation Council (GCC), and the case study of Kuwait. This study aims to analyze and evaluate this government role and its effectiveness on private sector performance, especially for the case of the study. Where study found, there are real problems in the size and quality of this governmental role, which has contributed in inadequacy of the private sector role in the economic activity, in particular the productive activities. So governmental role should be reoriented quantitatively and qualitatively, as a prerequisite condition for enhancing private sector role, And achieving the desired structural transformation.

\* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: nawaf@api.org.kw.

## أولاً: مقدمة

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود القليلة الماضية من تحقيق العديد من الإنجازات الاقتصادية والتنمية، وقد ارتبط ذلك بوجود سجلاً ممتداً في أهمية وخصوصية الدور الحكومي، الذي ساهم في تشكيل هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نتيجة للوفرة النسبية في الموارد النفطية التي امتلكتها اقتصادات تلك الدول.

وقد واجهت اقتصادات دول مجلس التعاون مثل معظم الاقتصادات النفطية في العالم، لاسيما النامية منها، تحديات اقتصادية ومالية واسعة منذ العام 2014، نتجت عن التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، الذي أدى لتزايد الضغوط على هيكل المالية العامة، وتقليص الحيز المالي التاريخي المتاح لاقتصادات تلك الدول، ومن ثم تنامي الضغوط على الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وما يرتبط بذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية. كما شهدت الساحات البحثية لاسيما في دول المجلس زخماً متجدداً بقضايا تقليص دور الدولة والانسحاب الحكومي لصالح توسيع دور القطاع الخاص. وهي القضايا التي تتم اثارها منذ أكثر من ثلاثة عقود، بالتزامن مع أزمات وتقلبات أسعار النفط عالمياً، حيث تشترك كافة تلك التوجهات القديمة والحديثة في دول المجلس في ضرورة التأسيس لاقتصاد يقوده القطاع الخاص، قائم على تنوع هيكل وقواعد الإنتاج.

وفي هذا الإطار تستهدف هذه الدراسة تحليل وتقييم فعالية الدور الحكومي وسياساته تجاه تحقيق التحول الهيكلي القائم على توسيع دور القطاع الخاص، من خلال استخدام منهجية ثيل - Theil لقياس التحول في تركيبة الهياكل الإنتاجية لاقتصادات دول المجلس، مع التركيز على دراسة حالة دولة الكويت كنموذج. سعياً لتحديد الأساليب الممكنة طرحها وتطبيقها لإيجاد دور حكومي فاعل تجاه تنمية دور القطاع الخاص الوطني والاجنبي في النشاط الاقتصادي، يحقق التحول الهيكلي المرجو. وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على تبني المنهج الوصفي ودراسة حالة لدول مجلس التعاون الخليجي ممثلة في دولة الكويت، وبما يتضمنه ذلك من تطبيق أدوات التتبع والتحليل الكمي والنوعي والمقارن للتواهر والعلاقات ذات الصلة بموضوع الدراسة. لاسيما تلك التي توضح واقع الدور والحجم الحكومي في النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وقياس وتقييم مساهمته في تحقيق التحول الهيكلي في اقتصاداتها، ومدى تدعيمه لمتطلبات تأسيس قواعد المنافسة وتوسيع دور القطاع الخاص. وكذلك تشخيص أهم الاشكالات المرتبطة بالدور الحكومي تجاه القطاع الخاص القائم في الحالة محل اهتمام الدراسة، وبخاصة ما يتعلق بمزاحمته او تقييد إنخراطه ضمن الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية الأكثر اسهاماً في القيمة والتكوين الرأسمالي، ودور مؤسسات الدولة المعنية بتنمية دور القطاع الخاص، إضافة الى تقييم طبيعة الدور الحكومي في تهيئة مقومات المنافسة والحرية الاقتصادية امام القطاع الخاص ومؤسساته.

في ضوء ذلك فقد جاءت الدراسة ضمن ثلاثة محاور أساسية إضافة للخاتمة، وذلك على النحو التالي :  
(تأصيل نظري : الدور الحكومي في النظرية والتطبيق - الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الابعاد الكمية والنوعية - دراسة حالة: دولة الكويت).

## 1. تأصيل نظري : الدور الحكومي في النظرية والتطبيق

مثل الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي وما يرتبط به من تحليل لحجمه وطبيعته، محور اهتمام ومعيار للتمايز بين المدارس الاقتصادية ومُنظرها، منذ أفكار المدرسة التجارية، مرورا بالمدارس الكلاسيكية والكينزية،

## سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت 9

وما تلاهما من مجددين كلاسيك وكينزيين . حيث ارتبط هذا الاهتمام بتحليل تأثيرات الدور الحكومي على عمليات تخصيص الموارد الاقتصادية ، ودوره فيما يعرف بتقديم السلع العامة ، أو عبر دوره في التسبب في ظاهرة فشل الأسواق ، وتهديد تحقق أمثليه باريتو للتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج . (Kenneth J. Arrow, 1969)

وقد كان لهذا التنظير انعكاساته على صياغة أطروحات المؤسسات الإنمائية والاقتصادية الدولية ، منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الراهن . لاسيما مؤسسات البنك والصندوق الدوليين ، ومنظمة التجارة العالمية ، وكذلك أطر وهيئات تقديم العون والمساعدات الإنمائية الدولية . وكان تلقائياً أن يكون حجم وأهمية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، هو الوجه الآخر ، لنتائج كافة تلك الاطروحات النظرية والتطبيقية .

يمكن التأكيد على وجود توافق واسع على كلا المستويين التأسيلي والتطبيقي ، على محورية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ليكون قائداً للنمو ومنشئاً لفرص العمل ، وكذلك على حيوية الدور الحكومي في عمليات التوجيه والاشراف والرقابة . مع وجود درجة عالية من التباين ، فيما يتعلق بطبيعة وعمق هذا الدور الحكومي .

وفي هذا الإطار يمكن عرض بعض نتائج الدراسات التي سعت لتقييم العلاقة بين الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي ، معبراً عنه بحجم وأهمية الموازنة العامة وهيكلها ، سواء للإيرادات أو للإنفاق الكلي أو لذلك المتعلق بالاستهلاك الحكومي ، وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، لاسيما النمو الاقتصادي ، أو متوسط نصيب الفرد من الناتج .

تعتبر نماذج النمو الاقتصادي الكلاسيكية ، وفي مقدمتها النموذج المقدم عام 1956 بواسطة كل من Solow and Swan ، هي الأساس للفهم النظري للتأثيرات السلبية للدور الحكومي معبراً عنه بالعبء الضريبي ، على النمو الاقتصادي ، وتشويه العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي في المجتمع . (Solow, Robert, 1956) . وقد توصلت دراسة تطبيقية أجريت على عدد 108 دولة لبيانات سلسلة زمنية ممتدة منذ العام 1970 حتى العام 2008 لوجود أثر سلبي على تزايد حجم الحكومات على كل من الإنتاجية ، والنمو ، وجودة المؤسسات ، وأن الاستهلاك الحكومي هو متغير ضار بالنمو الاقتصادي . (Solow, Robert M. (1956), and Swan, Trevor W. (1956) . كما أكدت العديد من الدراسات هذا الأثر السلبي من خلال التعبير عن حجم الدور الحكومي بدلالة العبء الضريبي منسوبا للناتج المحلي الإجمالي ، وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي ، حيث تتولد تأثيرات سلبية للأعباء الضريبية العالية على النمو الاقتصادي فيما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية (Armey Curve) ، أو الحجم الأمثل للدور الحكومي في النشاط الاقتصادي (Fraserinstitute, 2018) حيث يتزايد النمو الاقتصادي كلما زاد حجم الحكومات ، وصولاً لمستوى معين/أمثل Optimal size يتحقق عنده أعلى معدلات النمو الاقتصادي ، وبعدها يقود التزايد في حجم الحكومات الى تراجع النمو الاقتصادي ، وهو ما يتوافق وقواعد عمل دالة تناقص الغلة . حيث أن نشأة ونمو حجم الحكومات في المرحلة الأولى يرتبط بدورها في توفير وتأسيس البنى والمرافق والمؤسسات ، ما يعني تعميق رأس المال ، ومن ثم رفع معدلات النمو والإنتاجية الكلية ، اللذان يستمران في التصاعد وصولاً لأعلى مستوياتهما عند المستوى الأمثل لحجم الحكومة . ليبدأ بعد ذلك التراجع كلما زاد هذا الحجم/الدور للحكومات . (Olaleye, Samuel Olasode and others; 2014)

وقامت دراسات أخرى بتحري السببية في تلك التأثيرات السلبية ، حيث توصلت لارتباط الدور الحكومي بتزايد ظواهر عدم الكفاءة ، والمزاحمة ، وضعف الفعالية ، وتزايد الفساد ، وتشويه منظومة الحوافز الاقتصادية Incentive traps والتدخل في اقتصاد السوق . (Afonso, A.; Schuknecht, L., Tanzi, V, 2005) .



كما وثقت دراسات أخرى وجود علاقة عكسية بين حجم الحكومات، ومعدل نمو دخل الفرد الحقيقي من الناتج. (Bajo-Rubio, O., 1991). ويمكن رصد التوافق بين الباحثين على أن دور الحكومات يكون إيجابياً في النشاط الاقتصادي حتى الوصول إلى حد/عتبة محددة، فيما يطلق عليه الحد الأمثل للدور الحكومي، حيث تتولد التأثيرات السلبية السابق الإشارة إليها إذا زاد الدور الحكومي عن هذا الحد، حيث رصدت دراسات تطبيقية عديدة تراجع حجم النفقات الحكومية التي تستهدف رفع إنتاجية القطاع الخاص كلما زاد أو كبر حجم الحكومات (Fölster, Stefan; and Magnus H. 2001)

كذلك أكدت دراسات أجريت على الدول المتقدمة وتلك التي تنسم بارنفاع الدخل، كما هو حال متوسط الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي، أن زيادة الدور الحكومي معبرا عنه بنسبة اجمالي النفقات العامة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% يؤدي لتراجع النمو الحقيقي للناتج بما بين 0.5 الى 1.0%. (Andreas B. and Magnus H., 2011).

قادت هذه المعطيات إلى تنامي اتجاهها واسعا بين الباحثين وبخاصة في العقدين الأخيرين للبحث في طبيعة الدور الحكومي ونوعيته، دون قصر التركيز على إشكالات الحجم. فقد يكون تزايد حجم الدور الحكومي ومزاحمته للاستثمار الخاص في المدى القصير، مقروناً بتدعيم عوامل النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال توسيع الانفاق الحكومي في مجالات بناء رأس المال البشري، وتطوير البنى والمرافق الأساسية. (Plosser and Charles. 1992)، وهي مجالات داعمة للنمو طويل الأجل كما أسست لذلك نماذج النمو الداخلي Endogenies growth models التي وسعت دالة الإنتاج التقليدية التقليدية للعمل ورأس المال، لتتضمن الابعاد النوعية المتعلقة بالمعارف والتكنولوجيا وجودة راس المال البشري والابعاد النوعية للدور الحكومي وطبيعة المؤسسات التي تتولى إدارة الاقتصاد. (Tabellini, G. 2010). فوفقاً لنماذج النمو الداخلي، ينشأ النمو المستدام على المدى الطويل من تلك المصادر أو العوامل الذاتية، ومن ثم يمكن للدور الحكومي وسياساته التأثير في تلك العوامل. (Sefa Churchill، and others، 2017) حتى أصبحت تلك الابعاد النوعية محور اهتمام وبوصلة للحكم والتقييم والمفاضلة بين الدول المتقدمة والصاعدة والنامية والاقبل نمواً، (Pande, R. and Christopher Udry, 2005)، (Rodrik, Dani, 2007, Rodrik, D., and others, 2004)، ولتكون تلك الابعاد محل متابعة دورية ضمن قواعد البيانات الإنمائية للبنك الدولي. (World Bank، WDI، 2018)، حيث أن تحقق تلك المعايير النوعية هو الضامن لتوفير الحرية الاقتصادية وإرساء قواعد المنافسة ومنع الاحتكارات وإرساء دولة القانون، والارتقاء بنوعية التنظيمات والإجراءات الحكومية، وجميعها أمور ذات مردود إيجابي وجوهري على إطلاق دور القطاع ومواجهة فشل الأسواق، ودفع النمو الاقتصادي وبخاصة على المدى الطويل. (Andreas B. and Magnus H., 2011). وقد أظهرت بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت على عينة واسعة من الدول المتقدمة والنامية لفترة زمنية ممتدة منذ العام 1981 حتى العام 2005، عدم التجانس في النتائج التطبيقية لعلاقة حجم الحكومات بالنمو الاقتصادي على مستوى دول العينة، ولكن الدراسة أكدت أن هناك علاقة عكسية قوية وجوهريّة الدلالة بين حجم الحكومات والنمو الاقتصادي، عند انخفاض نوعية القطاع العام/نوعية البيروقراطية. (Daniel Oto and Diego Romero A., 2013)

استناداً لما سبق يمكن بلورة عدد من الحقائق أهمها تباين تأثير الدور الحكومي على الأداء الاقتصادي وفقاً للمرحلة التنموية التي تمر بها الدول، لذا على الدول مسؤولية تحديد وتبين الحجم الأمثل للدور الحكومي المحقق لأعلى مستويات النمو الاقتصادي. وكذلك الدفع المستمر في نوعية المؤسسات وطبيعة هذا الدور. وفي جميع

## سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت 11

الأحوال فإن معيار الحكم والتقييم للدور الكمي أو النوعي للحكومات، يجب أن يتمحور حول مدى إسهامهما في إرساء قواعد المنافسة في الأسواق وفتح المجال واسعا امام دور القطاع الخاص الوطني والاجنبي، لتحفيز ورفع الإنتاجية والتنافسية الكلية للاقتصاد ولأنشطة الاعمال، وضمان تحقيق متطلبات الكفاءة والفعالية، وتقييد الإهدار والاسراف والفساد وسوء الاستخدام. وان دور الحكومات وتدخلها في النشاط الاقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه، وإنما تكمن الإشكالية في حجم ونوعية هذا الدور او هذا التدخل، وقد دلت تجارب الدول المتقدمة قديما وحديثا أن هذا الدور مبرر عمليا وتنمويا بضرورة التدخل لتعديل الهياكل الاقتصادية والإنتاجية القائمة، حيث يشير الواقع الى حقيقة وجود فروقات جوهرية ومعرفية وتكنولوجية بين الأنشطة الإنتاجية داخل الاقتصاد، وهي الفروق لا تزال تلقائياً، وإنما تتطلب وجود دور وتدخل من الدولة/الحكومات لتحفيز الأسواق للتوجه للقطاعات والأنشطة الأكثر اسهاما في تعديل تركيبة تلك الهياكل الاقتصادية، بحيث يتم التوفيق بين حوافز القطاع الخاص لتحقيق الأرباح وخفض التكاليف، وسياسات وتوجهات الدولة الهادفة لتعديل هياكلها الاقتصادية والإنتاجية. (Collier, P., and A. J. Venables,(2007)

## 2. الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الابعاد الكمية والنوعية.

أظهر تحليل وتيرة التطور الاقتصادي والتنموي في الدول المتقدمة سابقا والدول الصاعدة لاحقا، الارتباط الواضح بين انجاز ذلك التقدم، وما أنجزته من تعديل جوهري في تركيبة وطبيعة هياكل اقتصاداتها، وتوسيعها لدور القطاع الخاص لانجاز هذا التعديل. وهو الأمر الذي يحتل أهمية عالية في حالة الدول النامية عموما، والنفطية منها بوجه خاص، حيث لانزال هياكل الإنتاج القائمة على الموارد الأولية تحظي بالجانب الأكبر في تركيبة هياكلها الاقتصادية والإنتاجية. والتي تدعم تلقائيا زيادة دور الدولة أو الحكومات في النشاط الاقتصادي. نتيجة الهيكل القائم للملكية تلك الموارد. لذا فان رصد وتيرة التغير في تركيبة تلك الهياكل هو بحد ذاته مؤشر يدلل ويقيم فعليا مدى اتاحة الدولة مساحة أكثر اتساعا للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والانتاجي.

وفيما يلي يتم التعرض لبعض الجوانب التي توضح نتائج تقييم دور الحكومات في دول مجلس التعاون وانعكاسات سياساتها، تجاه توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وفعاليتيه لتحقيق التحول الهيكلي المطلوب.

### 1/2 حجم الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي

أوضحت الدراسة تأثيرات تزايد الدور الحكومي معبراً عنه بدلالة نسبة الانفاق الحكومي للنتاج المحلي الإجمالي، على النشاط الاقتصادي معبراً عنه بدلالات معدل النمو، ووفقا للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فقد ظهر واضحا وجود اتجاه لتنامي هذه النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء، حيث ارتفعت في البحرين من نحو 23.1% الى نحو 36.6% للعامين 2000، 2015 على التوالي، وبالمثل ارتفعت في الكويت من 36.5% الى نحو 54.4%، وفي عمان ارتفعت من نحو 36.6% الى نحو 50.0%، وفي قطر من نحو 30.3% الى نحو 41.5%، وفي السعودية من نحو 33.1% الى نحو 40.7%، وفي الامارات من نحو 21.6% الى نحو 32.4% لذات العامين على التوالي. (جدول 1).

جدول (1) إجمالي قيمة الانفاق الحكومي منسوبا للنتائج المحلي الإجمالي (%) للفترة 1995-2020

العام/الدولة	2015	2010	2005	2000
البحرين	36.562	28.547	24.926	23.095
الكويت	54.405	44.741	28.119	36.554
عمان	50.209	33.898	34.987	35.626
قطر	41.519	30.612	29.059	30.33
السعودية	40.717	33.965	28.151	33.133
الامارات	32.377	32.22	15.744	21.598

IMF (2018): <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201702//weodata/weorept.aspx?sy>

ورغم توافق هذا التنامي مع الاتجاه العام عالميا لتزايد هذه النسبة، إلا ان الملاحظة الأهم هي أن تلك المعدلات وبخاصة تلك المحققة عام 2015 تتجاوز بشكل واضح نظيرتها المحققة في الاقتصادات المتقدمة التي تنتمي الى فئة الدخل المرتفعة والتنمية العالية جدا كما هو حال دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ متوسط هذه النسبة في تلك الدول نحو 38.78% فقط لنفس العام. (IMF 2018)

## 2/2 اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في ميزان التحول الهيكلي

انطلقت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرتها التنموية منذ عدة عقود مدعومة بالاكتشافات النفطية لتأسيس دعائم اقتصادها الوطني، ورغم نجاحها بشكل عام في الارتقاء بمستويات التنمية فيها معبراً عنها بدلالات مستوى التنمية البشرية وفقاً لمنهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ونتائج مؤشر التنمية البشرية المعني بتقييم جوانب الدخل والتعليم والصحة HDI، وتمكنها من الانخراط ضمن قوائم دول العالم الأكثر رفقا وفقاً لنتائج هذا المؤشر. (UNDP.2000,2016). إلا أن تلك الجهود لا تعني بحال من الأحوال النجاح في اقتفاء مسار الدول المتقدمة قديماً أو نظيرتها الصاعدة لاحقاً، والتي تقع في ذات المستوى التنموي طبقاً لمنهجية البرنامج HDI. حيث دلت الدراسات القياسية أن مسار التنمية في تلك الدول وتمكنها من رفع مستويات الدخل والنمو فيها، جاء نتيجة القدرة على إدخال تعديلات جوهرية في هيكلها الاقتصادية والإنتاجية، في حين يشير واقع التطور في الاقتصادات الخليجية الى عدم تمكنها من ادخال تعديلات مناظرة خلال مسارها التنموي، يدلل بالتبعية على تعديل حجم ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. حيث يرتبط تفسير النجاح في اتمام تلك التعديلات، في مدى نجاح تلك الدول في إقرار وتنفيذ سياسات تقوم بتمكين وتحفيز القطاع الخاص واستثماراته الوطنية والأجنبية للانخراط في أنشطة اقتصادية وإنتاجية جديدة، وهو ما يسمح فعلياً بتنوع وتوسيع وتعديل الهياكل الاقتصادية القديمة وبناء هياكل اقتصادية جديدة.

وقد قامت الدراسة بتطبيق وتوظيف منهجية ثيل (Theil) لقياس مدى نجاح تلك الدول في تغيير تركيبة هيكلها الاقتصادية والإنتاجية خلال الفترة الممتدة منذ العام 1999 الى العام 2015، وفقاً للبيانات المتاحة، حيث تم تتبع الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني، لقياس مدى تغير وتيرة تخصيص الموارد الاقتصادية بين هذه القطاعات، ومن ثم تقدير مدى تغير تركيبة هيكل الاقتصاد. حيث تم تتبع 11 قطاع ونشاط اقتصادي في دول الدراسة ووزنهم النسبي ضمن هيكل الناتج المحلي الإجمالي للعامين 1999، 2015 ممثلين في: الزراعة والصيد، الصناعات الاستخراجية، الصناعات التحويلية، التشييد، الكهرباء والغاز والماء، التجارة والفنادق والمطاعم، النقل والتخزين والمواصلات، التمويل والتأمين والمصارف، الإسكان والمرافق، الخدمات الحكومية، الخدمات الأخرى. كما تم تطبيق هذه المنهجية على المساهمات الخاصة بتلك القطاعات على مستوى مجموع الدول العربية، لغرض المقارنة الإقليمية. (جدول 2). حيث تم تطبيق تلك المنهجية كما هو موضح:

$$Theil_{ijt} = \left[ \frac{1}{N} \sum_{j=1}^N \left( \frac{S_{ijt}}{\bar{S}_{it}} \right) \ln \left( \frac{S_{ijt}}{\bar{S}_{it}} \right) \right] / \ln N$$

حيث:

$S_{ijt}$  : تشير i، t، j إلى الدولة، القطاع، والزمن على التوالي، N: عدد القطاعات الاقتصادية.

$\bar{S}_{it}$  : متوسط حصة القيمة المضافة لكل القطاعات في الدولة I في الزمن t.

حيث تعتمد هذه المنهجية على قياس تطور الأهمية النسبية لكل قطاع أو نشاط اقتصادي منسوبا لمتوسط المساهمات القطاعية لكافة قطاعات الاقتصاد، وتتراوح قيمة مؤشر ثيل بين (0 - 100)، حيث يشير الاقتراب من الـ 100 لوجود هيكل اقتصادي أكثر تركزاً في استيعابه لتخصيصات الموارد الاقتصادية المتاحة، في حين يشير الاقتراب من الصفر الى تمكن الاقتصاد من إعادة تخصيص موارده بين عدد أكبر من القطاعات والأنشطة، ليصبح أقل تركزاً أو أكثر تنوعاً. (UNIDO, 2015).

جدول (2) هيكل الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ولمجموع الدول العربية حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية للعامين 1999، 2015.

الدولة/القطاع	العام	الكويت	قطر	عُمان	السعودية	البحرين	الإمارات	العام	اجمالي الدول العربية
الزراعة والصيد والغابات	1999	117	71	408	9197	59	1781	1999	79187
	2015	789	227	1112	14626	97	2801	2015	142000
الصناعات الاستخراجية	1999	11022	5481	6075	43555	1198	13442	1999	115915
	2015	49452	60437	24204	164238	5161	90699	2015	548529
الصناعات التحويلية	1999	3.615	893	671	13316	792	6537	1999	78634
	2015	7685	16496	7645	79457	5411	38266	2015	267368
التشييد	1999	754	599	417	12940	269	4444	1999	38871
	2015	3334	14896	5800	43460	2326	39009	2015	171755
الكهرباء والغاز والماء	1999	141	176	177	247	161	1093	1999	8721
	2015	3625	1242	1086	9346	432	10628	2015	45795
التجارة والمطاعم والفنادق	1999	2124	882	2108	10029	532	6875	1999	73046
	2015	7290	15832	5972	74141	2228	58724	2015	308150
النقل والمواصلات والتخزين	1999	1.662	536	1160	9130	510	3763	1999	50641
	2015	8327	7332	4256	40690	2352	37229	2015	192023
التمويل والتأمين والمصارف	1999	2761	1.269	203	5910	575	2152	1999	44976
	2015	4782	7297	2390	34366	5368	4134	2015	91066
الإسكان والمرافق	1999	1	1	844	2288	643	4744	1999	16137
	2015	9701	17223	3347	48410	1770	44528	2015	204523
الخدمات الحكومية	1999	1	2239	1762	27904	1192	5684	1999	85585
	2015	28346	21755	8593	121351	4412	27185	2015	372091
الخدمات الأخرى	1999	7483	1	1600	2128	470	1346	1999	30632
	2015	1537	3157	8054	8983	2332	13587	2015	79933

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2000، 2016. صندوق النقد العربي - الامارات - أبو ظبي.

وقد أظهرت نتائج تطبيق تلك المنهجية (حسابات الباحث) تحسن وتيرة التحول الهيكلي خلال الفترة 1999-2015 في كل من الكويت وقطر وعمان والسعودية، مقابل تراجعها في كل من الامارات والبحرين. دون أن يمنع ذلك أن معدل التحول الهيكلي المتحقق عام 2015 في البحرين والامارات والسعودية أفضل من المتحقق في باقي الدول.

سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت 15

كما تظهر نتائج هذه المنهجية بشكل عام ان كافة دول المجلس لم تتمكن من مجاراة المعدل المحقق في وتيرة التحول الهيكلي مقارنة بمجموع اجمالي الدول العربية، أخذاً في الاعتبار ما تواجهه باقي الدول العربية دون استثناء من تحديات واشكالات تنموية ذات طابع هيكلية، والتي لا تواجهها دول الدراسة، مثل الفقر والبطالة والديونية والعجز التجاري، في دلالة واضحة للقصور الشديد في مستويات انجاز تحول حقيقي في هياكل الاقتصاد والإنتاج في دول المجلس. (جدول 3).

جدول (3) نتائج حساب مؤشر ثيل لقياس مدى التغير في تركيبة هياكل الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وجمالي الدول العربية للعامين 1999، 2015

المؤشر/الدولة	1999 (%)	2015 (%)
الإمارات	9.72016852	12.1534232
البحرين	8.18589706	9.66463993
السعودية	17.6928915	12.7260984
عُمان	20.1906428	14.2349739
قطر	37.8679184	19.2665161
الكويت	43.866481	23.6627237
اجمالي الدول العربية	6.96027418	8.09835165

المصدر: حسابات الباحث استناداً لنتائج تطبيق منهجية ثيل لقياس التغير الهيكلي، والبيانات الصادرة عن صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعامين 2000، 2016.

كما يدل ذلك الضعف في وتيرة التحول الهيكلي بشكل عام في دول الدراسة على عدم توفيرها الفضاء المناسب لعمل القطاع الخاص لخلق أنشطة جديدة تسهم في تعديل الهياكل الاقتصادية القائمة.

3/2 تقييم السياسات الحكومية تجاه إطلاق دور القطاع الخاص: : تقييم إرساء آليات السوق وضمان المنافسة

يمثل متطلب عدم التحيز داخل السوق ملمح أساسي من ملامح اقتصادات المنافسة، القائمة على إطلاق دور القطاع الخاص وعدم مزاحمته. وفي هذا الإطار يتم تقييم نتائج السياسات الحكومية تجاه تحقيق هذا المتطلب من خلال تحليل الجوانب التالية.

1/3: واقع المنافسة الكاملة أمام القطاع الخاص في أنشطة الخدمات.

يظهر الواقع الدولي التنامي الواضح في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات وأنشطته في الناتج والتصدير، وهو الامر الذي ارتبط بما وثقته تجارب الدول المتقدمة والصاعدة، من مرور عملية التحول الهيكلي في اقتصاداتها بمرحلتين أساسيتين، تمثلت الأولى منها في التحول من الأنشطة التقليدية الى نظيرتها ذات القيمة المضافة العالية، من خلال التحول من أنشطة الزراعة والصيد وهياكل الإنتاج ذات الطابع الاولي، الى نظيرتها القائمة على الصناعات التحويلية مرتفعة القيمة المضافة، وفي المرحلة الثانية ونتيجة التوجه نحو التخصص في الصناعات الأكثر قدرة على دفع النمو والإنتاجية والنافسية الكلية لاقتصاد الدولة، فيتحول هيكل الاقتصاد نحو نمو الأهمية النسبية للأنشطة

الخدمية ذات الطابع الإنتاجي، على حساب تراجع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وذلك بالتوازي التام مع اتجاه واضح وثابت نحو تزايد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستدامة مسار النمو والإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي. (CIA,2018). كما أكدت العديد من الدراسات التطبيقية ارتباط تحرير التجارة في الخدمات كما هو الحال في السلع، بفوائد ومكاسب المنافسة داخل الأسواق والتخصيص الكفاء للموارد، وقد ترتب على هذا الإدراك العالمي لأهمية الخدمات في هياكل الاقتصاد والإنتاج والتجارة، التزايد الواضح في حجم صادراتها على مستوى العالم، كما تدل على ذلك قاعدة بيانات UNCTAD، كما صاحب ذلك تنامياً واضحاً في نوعية تلك الخدمات وقيمتها المضافة. لترتفع قيمة تجارة الخدمات خلال الفترة 2006-2016 بنحو 64%، إثر ارتفاع قيمتها من نحو 2.9 تريليون دولار إلى نحو 4.8 تريليون دولار للعامين 2006، 2016 على التوالي، وذلك نتيجة نمو كافة أنشطتها الأساسية متضمنة النقل والسفر والسياحة والخدمات الأخرى، إضافة للخدمات التجارية التي تمثل المكون الأهم ضمن هيكل الخدمات، كما أنها المساهم الأكبر في النمو الكلي، حيث حققت نمواً قدرة 82%، إثر ارتفاع قيمتها من نحو 1.36 تريليون دولار إلى نحو 2.47 تريليون دولار للعامين 2006، 2016 على التوالي.

ويدل الواقع التجاري العالمي أن القيود المفروضة على التجارة في الخدمات أكثر تعقيداً من تلك المفروضة على التجارة في السلع. (IMF,2005,2018)، ففي الوقت الذي عادة ما تتخذ القيود المفروضة على تجارة السلع شكل رسوم جمركية. ومن ثم يمكن قياسها بسهولة، فإنه وعلى النقيض من ذلك، عادة ما تتخذ القيود المفروضة على التجارة في الخدمات شكل نوعي يرتبط بطبيعة التنظيمات واللوائح والإجراءات الحكومية ذاتها، والتي تؤثر في إمكانية الدخول وإتمام المعاملات، ليس فقط على مستوى موردي الخدمات من الخارج (الشركات الأجنبية)، بل أيضاً على مستوى الموردين الجدد للخدمات المحلية (الشركات الوطنية). (Batshur Gootiz,2012). وكانت دراسة تطبيقية موسعة هدفت إلى قياس العلاقة القائمة بين الحواجز التجارية والمنافسة في الخدمات، باستخدام عينة واسعة - مقطوع عرضي - من الدول والصناعات والشركات، توصلت إلى أن الحواجز التجارية في الخدمات لها آثار مماثلة موقفة لنظيرتها السلعية، إضافة لتطبيقها بشكل أكثر صرامة. وهي تسمح للشركات المحلية بجني عوائد وأرباح على حساب الشركات الأجنبية المنافسة الأعلى إنتاجية، كما أن الحكومات التي تقوم بفرض تلك القيود، تكون شريكة بشكل ما في جني جانب من تلك العوائد الناجمة عن تشويه قواعد المنافسة بين مقدمي الخدمات المحليين والأجانب. (Hildegunn, K and Alexandros R. 2015).

وقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المبادرة في محاولة قياس الأثر الكمي لتلك القيود النوعية التي تواجه التجارة في الخدمات، على مستوى الدول الأعضاء وعدد من دول العالم (OECD,2014). ثم قام البنك الدولي وبالتعاون مع المنظمة، ومنظمة التجارة العالمية بتطوير تلك الجهود لتشمل 103 دولة على مستوى أقاليم العالم، لبناء مؤشر كلي مركب يعكس ويقيم واقع تلك القيود. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 إلى 100). وكلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على الانفتاح الكامل، وصولاً للتقييد التام عند مستوى (100). (WB,2018). ويقوم هذا المؤشر على قياس وتقييم واقع تلك القيود في مجالات أنشطة: الخدمات المالية، والاتصالات، والتجزئة، والنقل، والخدمات المهنية، وبما يتضمنه كل نشاط منها من خدمات فرعية أخرى، كما يوضح ذلك الجدول (4). الذي يتضمن واقع هذا المؤشر في دول المجلس وعدد من دول المقارنة المتقدمة والصاعدة ممثلين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إضافة إلى كوريا والصين.

سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت 17

جدول (4) القيود المفروضة على تجارة الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي

ودول وأقاليم مقارنة - البنك الدولي 2017

الدولة/المؤشر	البحرين	السعودية	قطر	عمان	الكويت	كوريا	الاتحاد الاوروبي	الولايات المتحدة
المؤشر الكلي للقيود على الخدمات (البنود: 1، 2، 3، 4، 5)	50.8	42.5	60.1	47.4	51.8	23.1	26.1	17.7
(1) الخدمات المالية:	55.5	46.1	71.3	38.9	41.5	2.3	4.2	21.4
خدمات البنوك	53.8	42.5	63.8	21.3	42.5	0	3.8	21.3
خدمات التأمين	58.3	51.7	83.3	66.7	40	5.8	5	21.7
(2) خدمات الاتصالات:	50	25	100	62.5	75	50	0	0
الاتصالات الثابتة	50	25	100	100	100	50	0	0
خدمات الجوال	50	25	100	25	50	50	0	0
(3) خدمات تجارة التجزئة	50	25	50	50	50	0	25	0
(4) خدمات أنشطة النقل:	46.8	38.6	52.8	48.5	50	20.8	37.1	7.9
خدمات النقل الجوي	32.5	50	32.5	60	67.5	32.5	32.5	22.5
خدمات النقل البحري	15	15	15	7.5	32.5	17.5	15	25
الخدمات البحرية المساعدة	75	0	100	100	50	0	0	0
خدمات الشحن المحلي البري	50	100	50	25	50	0	75	0
(5) الخدمات المهنية: وتتضمن	51	72	46.5	46.5	57	66	54	54
خدمات المحاسبة والمراجعة	35	40	40	40	60	40	50	52.5
الخدمات القانونية	61.7	93.3	50.8	50.8	55	83.3	56.7	55

المصدر: <http://iresearch.worldbank.org/servicetrade>

حيث توضح النتائج وقوع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام ضمن الدول الأكثر تقييداً، حيث تتجاوز قيمة المؤشر حاجز الـ 50%، في معظم الخدمات والأنشطة المتصلة بها، وبلغت قيمة المؤشر الكلي أعلى مستوياتها في قطر والكويت والبحرين، عند مستوى 60.1%، 51.8%، 50.8% لكل منهم على التوالي، وبلغت نحو 47.4% في عمان، لتبلغ أقل معدلاتها في السعودية عند مستوى 42.5%. ووصلت هذه القيود حددها الأقصى (100%) كما في حالة خدمات الاتصالات الثابتة في الكويت وعمان وقطر، وخدمات الجوال في قطر، والخدمات البحرية المساعدة في عمان وقطر، وخدمات الشحن المحلي البري في السعودية، ولم يتم رصد حالات من التحرير الكامل (0) إلا في نشاط واحد فقط وفي دولة واحدة فقط من دول المجلس، وذلك لنشاط الخدمات البحرية المساعدة في السعودية. كذلك يبرز الأداء المقارن تدني مستويات القيود المفروضة على الخدمات التجارية في الدول المتقدمة والصاعدة ليحقق المؤشر الكلي أدنى معدلاته في الولايات المتحدة 17.7%، ويليغ 23.1% في كوريا، ونحو 26.1% كمتوسط للاتحاد الأوروبي. كما ظهر التحرير الكامل في عدد من أنشطة الخدمات، لاسيما



الاتصالات (للخطوط الثابتة، والجوال) في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عند معدل (0)، وأنشطة الشحن المحلي البري، والخدمات البحرية المساندة كما في الولايات المتحدة، وكوريا.

وهو ما يظهر إخفاق الدور الحكومي في اقتصادات دول المجلس بوتائر متباينة في تأسيس سوق يقوم على البات السوق والمنافسة، يدعم بدوره وجود وتطور قطاع خاص يتسم بالكفاءة والإنتاجية، قادر بدوره على تحقيق التحول الهيكلي في اقتصادات تلك الدول وتأمين مسار مستدام للنمو.

### 2/3/2: التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص وأهميتها النسبية للنتائج المحلي الإجمالي

تمثل التسهيلات الائتمانية لاسيما تلك الموجه للقطاع الخاص، أحد أهم الأدوات وكذلك المؤشرات التي تستخدم لتقييم مدى توجه السياسات الاقتصادية والنقدية المطبقة من جانب الدولة، لتحفيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وقد أظهرت البيانات الخاصة بنسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص منسوبة للنتائج المحلي الإجمالي، في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، تدنيها الواضح مقارنة بدول المقارنة وكذلك مقارنة بدول صاعدة يقل متوسط دخل الفرد فيها عن نظيره السائد في بعض دول المجلس بعدة أضعاف. حيث تراوحت هذه النسبة بين أقل معدلاتها في السعودية بواقع نحو 58%، وأفضل معدلاتها في الكويت بواقع نحو 103.6%، مقابل بلوغ هذه النسبة نحو 192% في الولايات المتحدة، ونحو 147.2% في الدول أعضاء منظمة التعاون، كما بلغت في اقتصاد متقدم نفطي مثل النرويج نحو 144.8%، ولم تتمكن دول المجلس من بلوغ ذلك المتوسط المتحقق في الدول الصاعدة الآسيوية مثل كوريا وسنغافورة وماليزيا. كما توضح ذلك بيانات الجدول (5)

إن التدني الواضح والمقارن لهذه النسبة يعكس مدى توجه الدور الحكومي والفضاء المتاح لسياساته لمنح الأولوية للقطاع الخاص وأنشطته سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية في النشاط الاقتصادي، لدفع الطلب الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي. لذا يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في دول المقارنة لاسيما الولايات المتحدة بضعف وأكثر من معدلاتها في معظم دول المجلس. كما أن هذا الأداء يتوافق مع نتائج المؤشر السابق، في التدليل على عدم إعطاء دول المجلس واقعيًا القطاع الخاص الوطني والاجنبي ذات الدور الذي يتم إعطاءه للقطاع الخاص في الاقتصادات المقارنة.

جدول (5) نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص للنتائج المحلي الإجمالي في اقتصادات

دول مجلس التعاون وعدد من دول المقارنة (%)

الدولة/الإقليم	1985	1995	2015	2016
السعودية	15.89	22.57	56.13	57.98
البحرين	43.58	43.09	73.72	74.50
عمان	19.54	25.58	65.57	75.56
قطر	28.77	34.70	69.59	79.38
الإمارات	22.57	29.74	79.12	85.89
الكويت	73.43	30.03	98.51	103.62
ماليزيا	88.17	124.41	125.15	123.91
سنغافورة	87.69	88.21	127.03	132.91
كوريا	46.30	49.52	140.07	143.34
النرويج	42.97	54.83	138.37	144.80
الدول أعضاء OECD	98.39	131.83	144.14	147.17
الولايات المتحدة	103.50	129.76	188.20	192.17

### ثالثاً: دراسة حالة – دولة الكويت

حظي إطلاق دور القطاع الخاص في عمليات وجهود التنمية الاقتصادية باهتمام لدى المخططين وواضعي السياسات وخطط وبرامج التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء، وذلك منذ سبعينيات القرن الماضي، وتظهر مراجعة الادبيات الاقتصادية منذ ذلك الحين إدراك مخاطر ضعف مستويات التنوع الاقتصادي وقصور دور القطاع الخاص، وهيمنة الأنشطة النفطية المملوكة للدولة على الإنتاج والنشاط الاقتصادي. (UN and API,2002)

وقد تضمنت كافة الرؤي المستقبلية لدول المجلس، توجهها واضحا لتنويع قواعد الإنتاج والاقتصاد وأسواق العمل، وتوسيع دور القطاع الخاص، وجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر (القطاع الخاص الاحني)، لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تضمنت ذلك رؤية عمان 2020 وتحديثها الى 2040، ورؤية الكويت 2035، ورؤية السعودية 2030، ورؤية قطر 2030، ورؤية البحرين 2030، ورؤية قطر 2030، ورؤية الامارات 2021.

وفي هذا الإطار سيتم التركيز على دراسة حالة دولة الكويت كنموذج لتقييم نتائج هذه الجهود، وكذلك تقييم جهود الدولة تجاه تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، ونتائج وانعكاسات تلك الجهود على أداء القطاع الخاص، وكذلك تحليل أسباب هذه النتائج. بما يمكن في النهاية من طرح المداخل والأساليب والاليات المناسبة للعلاج التصحيح.

#### 1/3 : سياسات الدولة وتوجهات الدور الحكومي نحو تنمية القطاع الخاص

يظهر الواقع اهتمام المخطط الكويتي بالقطاع الخاص وإدراك دوره الحيوي في تحقيق رؤية الدولة 2035، كما يظهر ذلك في أهداف خطط التنمية للفترتين 2010-2011/2013-2014، 2015-2016/2019-2020، حيث حددت الخطة الأولى استهداف إعادة هيكلة الدور الاقتصادي للقطاع الحكومي لصالح دور أكبر للقطاع الخاص في الإنتاج وخلق فرص العمل وتوليد الدخل، حيث تم استهداف نمو الاستثمار الخاص بوتيرة تفوق نمو الاستثمار العام، بحيث ينمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاع العام بمعدل نمو سنوي قدره 2.7%، مقابل نمو نظيره للقطاع الخاص بنسبة 8.8% سنويا. كما استهدفت الخطة الثانية نمو الاستثمارات الخاصة بوتيرة سنوية قدرها 8.6% خلال سنوات الخطة 2015/2020، مقابل نمو الاستثمارات العامة بوتيرة نمو سنوي قدرها 3.2% سنويا. وذلك لضمان ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي (النفطي وغير النفطي) لتبلغ 41.9% عام 2020 مقابل نسبة مساهمة قدرها 26.4% كمتوسط لسنوات الفترة 2010-2013. (المجلس الأعلى للتخطيط - 2017).

بحيث تكون أداة تنفيذ تلك التوجهات هي دور حكومي واضح لإشراك القطاع الخاص في تأسيس الشركات المساهمة العامة، وتوسيع عمليات الشراكة وتفعيل قانون الخصخصة وتحسين المناخ الاستثماري. إضافة الى الالتزام الحكومي باستحداث وتعديل التشريعات والقوانين التي تعكس بوضوح السياسات والتوجهات العامة للدولة لضمان توفير البيئة الجاذبة لرأس المال الوطني والأجنبي والمعززة كذلك لآليات عمل السوق. وقد حددت مجالات العمل التشريعي في قوانين: تنظيم برامج وعمليات الخصخصة، والشركات التجارية، وعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ، وحماية المنافسة، ومكافحة الفساد، وحماية المستهلك، وأملاك الدولة، ورسوم الخدمات العامة، وغيرها من القوانين، ونشير هنا الى قانون حماية المنافسة

- (قانون رقم 10 لسنة 2007 في شأن حماية المنافسة) الذي استهدف التدخل من جانب الدولة لضبط آليات السوق ورفع كفاءة أدائها لضمان وجود منافسة شريفة وعادلة في السوق، تحقق الحماية للمستهلكين بتوفير سلعة أو خدمة رخيصة بجودة عالية، وتحقيق الحماية للمنتجين بتنظيم تكوين الكيانات الإنتاجية الكبيرة دون ممارسات احتكارية ضارة، وذلك في إطار أسس وقواعد قانونية عادلة تشجع الاستثمارات وتحفز الشركات العالمية على الاستثمار المباشر وغير مباشر، وذلك نتيجة لوجود سوق تنسم بالحرية والاستقرار، تعمل وفق آليات عمل السوق. (المجلس الأعلى للتخطيط: 2018)

### 2/3: إشكالات وقيود القطاع الخاص القائم في دولة الكويت

رغم الأهمية التي نالها القطاع الخاص في عمليات التخطيط، وإقرار العديد من القوانين المتصلة بتوسيع دوره في النشاط الاقتصادي الكويتي. إلا أن واقع الاستجابة لم يتواءم وتلك المعطيات. فرغم استهداف الخطة التنموية الأولى رفع مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد في علمها الأخير ليلعب 61%، فقد انحسرت هذه النسبة بشدة لتبلغ 43.9%، ورغم استهدافها رفع مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج غير النفطي ليلعب 70%، فقد انخفضت هذه النسبة لتبلغ 56.1% فقط. (المجلس الأعلى للتخطيط: 2018)، ما يظهر أن الجهود التخطيطية للدولة وإدارتها ومؤسساتها العامة، لم تعكس على أداء القطاع الخاص في الاقتصاد. ليظهر تساؤل أساسي حول أسباب عدم استجابته، وهل للأمر ارتباط بطبيعة القطاع الخاص القائم في الدولة، أم أنه يرتبط بقصور نوعية الدور والتدخل القائم من جانب الحكومة ومؤسساتها. وفيما يلي يتم السعي لتحليل هذه الجوانب بشكل أكثر تفصيلاً.

### 1/2/3: الأهمية النسبية والتوجه القطاعي لأنشطة القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي

توضح بيانات الجدول (6) المساهمات الكمية والنسبية للقطاع الخاص ونظيره العام في دولة الكويت للعام 2015، حيث تظهر البيانات عدد من الحقائق أهمها: أنه وفقاً لمعيار عدد المنشآت فقد استحوذ القطاع الخاص على النصيب الأكبر والأساسي من عدد المنشآت العاملة على مستوى الدولة بما يقدر بنحو 99.92% مقابل 0.08% للقطاع العام، في المقابل فقد تركز نحو 60% من القيمة المضافة الاجمالية في مؤسسات القطاع العام، مقابل نحو 40% فقط في القطاع الخاص.

ورغم أن التفسير المباشر لهذه الفجوة الواضحة بين عدد المنشآت والمساهمة في القيمة المضافة، يتمحور حول مساهمة الناتج النفطي المملوك للدولة وقطاعها الحكومي في الناتج الإجمالي. إلا أنه وعند استبعاد المنشآت المنخرطة في الأنشطة النفطية والقيمة المضافة الاجمالية المتولدة عنها، يظهر أنه في الوقت الذي بلغت فيه نسبة المنشآت الخاصة العاملة لإجمالي عدد المنشآت ما بين 98.86% إلى 100% في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث بلغت نحو 98.86% في الخدمات المالية، ونحو 99.78% في الصناعات التحويلية، ونحو 99.92% في الخدمات غير المالية، ونحو 99.98% في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح وبلغت 100% في قطاع البناء والتشييد. ففي المقابل فقد بلغت مساهمتها في القيمة المضافة الاجمالية 53.98% في قطاع الصناعات التحويلية، ونحو 90% في قطاع الخدمات المالية، ونحو 94% في قطاع الخدمات غير المالية. وكانت أعلى مستوياتها في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء. ليظهر في المحصلة أن القطاع الخاص قد ساهم بنحو 99.9% في عدد المنشآت العاملة في الأنشطة غير النفطية، مقابل مساهمته بنحو 86% فقط في القيمة المضافة الاجمالية المتولدة عن تلك الأنشطة. (الإدارة المركزية للإحصاء 2017). وبذلك يمكن التحقق من أن القطاع الخاص العامل في الدولة سواء تم قياس حجمه أو مساهمته في إجمالي الأنشطة الاقتصادية، أو في إجمالي الأنشطة الاقتصادية غير النفطية،

سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت 21

فإنه لم يتمكن من ترجمة ذلك الى طاقة ومساهمة إنتاجية مناظرة، تسهم بدورها في تعديل هيكل اقتصاد الدولة وتوليد دخول وفرص عمل ومنتجات وصادرات وأسواق جديدة. وذلك نتيجة استحواد المؤسسات العامة الإنتاجية على الجانب الأكبر من الأنشطة المولدة للقيمة المضافة على مستوى اقتصاد الكويت.

جدول (6) قيمة ومساهمة القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي وفقا لمعيارى عد المنشآت العاملة والقيمة المضافة الاجمالية في دولة الكويت (القيمة: ألف د.ك) - 2015

إجمالي المنشآت العاملة		إجمالي القيمة المضافة		القطاع العام (%)		القطاع الخاص (%)		النشاط
العدد	%	القيمة	%	المنشآت العاملة	القيمة المضافة	المنشآت العاملة	القيمة المضافة	
23617	100	1588818	100	0.02	2.82	99.98	97.18	تجارة الجملة والتجزئة: التجارة وخدمات الإصلاح
7	100	14883570	100	42.86	99.27	57.14	0.73	الصناعات الاستخراجية
5514	100	2315118	100	0.22	46.02	99.78	53.98	الصناعات التحويلية
1489	100	983861	100	0.00	0.00	100	100	التشييد والبناء
9969	100	4159700	100	0.08	6.12	99.92	93.88	الخدمات غير المالية
438	100	3614880	100	1.14	10.08	98.86	89.92	الخدمات المالية: الوساطة المالية والتأمين
41034	100	27545947	100	0.078	59.9	99.92	40.08	الاجمالي

المصدر: قام الباحث بحساب المعدلات الواردة في الجدول استنادا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء - البحث السنوي لمنشآت - النتائج النهائية - دولة الكويت - 2017.

2/2/3، أولويات وتوجهات الدولة تمويلا لتنمية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

وفقا لتوجهات وخطط الدولة الإنمائية فإن القطاع الخاص القادر على تحقيق أهداف تلك الخطط، هو ذلك القطاع المتوجه الى القطاعات ذات الطابع الإنتاجي، لاسيما أنشطة الصناعات التحويلية. ووفقا للتحليل السابق فقد ظهر أن هذه الأنشطة تكاد تكون مناصفة بين القطاعين العام والخاص، في حين تمكن القطاع الخاص من توظيف قدراته في مجالات وأنشطة الخدمات والوساطة المالية، والخدمات غير المالية، لاسيما في أنشطة خدمات الاتصالات والنقل وخدمات الاعمال، إضافة لأعلى مساهماته في مجالات وأنشطة التجارة وخدمات الإصلاح والتشييد والبناء.

وهنا يبرز تساؤل جوهري حول دور ومسئولية مؤسسات الدولة حول هذه النتائج، وهو الامر الذي قد يصعب الالمام بكافة جوانبه في هذا المقام، ولكن قد يكفي للاسترشاد بطبيعة وتوجهات ذلك الدور، استعراض هيكل التسهيلات الائتمانية الذي قدمه القطاع المصرفي المحلي لتمويل الأنشطة الاقتصادية، ومدى انحيازها للأنشطة والقطاعات والمجالات التي تتسم بأولوية مفترضة لدى الخطط والبرامج التنموية المعلنة من جانب الدولة ومؤسساتها العامة.

حيث يظهر التوجه الواضح للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص نحو المجالات والأنشطة التي لا تتسم بقدرتها على زيادة الإنتاج أو خلق الوظائف، بقدر ما تساعد على التسرب والانكشاف على الخارج وتشجيع عمليات الاستيراد من الخارج على حساب تشجيع الإنتاج الوطني والقطاع الخاص المنتج. حيث استأثرت القروض الشخصية ذات الطابع الاستهلاكي بالجانب الأكبر من هذه التسهيلات، تليها كل من أنشطة العقارات والتجارة وقطاع الإنشاءات، وكانت حصة القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعة والزراعة في نهاية أولويات التوجهات القطاعية للتسهيلات الائتمانية، حيث يظهر (وفقا لبيانات العام 2016) استحواذ أنشطة القروض الشخصية الاستهلاكية والعقار والتجارة والخدمات الأخرى على نحو 80.6% من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من النظام المصرفي الكويتي، ولم يحظى قطاع وأنشطة الصناعات التحويلية إلا بنحو 5.5% فقط من إجمالي تلك التسهيلات. جدول (7)

وهو الأمر الذي ينسجم مع النتائج الفعلية لأداء القطاع الخاص ومساهماته في أنشطته الاقتصادية الوطني، بما يعنى ان سياسات وشروط التمويل المقررة من جانب المؤسسات التمويلية في الدولة، قد أسهمت بوضوح في توجيه أنشطة القطاع الخاص في الاتجاهات الأقل توافقا لمتطلبات التعديل والإصلاح المرجو في الخطط التنموية للدولة. بل إن الأمر الأكثر خطورة هو نتائج تحليل التطور الزمني لهيكل التسهيلات الائتمانية للفترة 2000 - 2016، وهي الفترة التي شهدت زخما من الدولة ومؤسساتها في إقرار وتطبيق العديد من الخطط والبرامج الهادفة لإطلاق قدرات ومساهمات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في الدولة، حيث يظهر احتفاظ الدولة بذات الهيكل للتوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية، بل ان حصة الصناعات التحويلية من تلك التسهيلات قد تراجعت. وهو ما يظهر بوضوح عدم انعكاس الدعوات والخطط والبرامج الموجهة من الدولة على الأداء الفعلي للمؤسسات الفاعلة (القطاع المصرفي بقيادة البنك المركزي) في الدولة لتنفيذ تلك التوجهات، حيث لم تتحاز هذه المؤسسات لتمويل القطاع الخاص (الإنتاجي) لإطلاق قدراته في مجالات الإنتاج والتشغيل. كما هو مفترض ومخطط.

من جانب آخر وبشكل عام فإنه ورغم الانحسار الواضح فيما يتم توجيهه من الائتمان والتمويل المصرفي لصالح القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) لاسيما الأنشطة الصناعية، فإن هناك إشكالية أخرى داخل الهيكل الصناعي ذاته، وهو القطاع الذي سيتم القاء مزيد من الضوء عليه باعتباره قطاعا جوهريا لإتمام عمليات التحول الهيكلي المأمولة، ولقدرته على حفز العديد من الأنشطة والخدمات الأخرى ذات الصلة، من خلال طبيعة الروابط الامامية والخلفية الواسعة التي يتسم بها.

سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت 23

جدول (7) الواقع ووتيرة التطور للتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الكويتي لسنوات مختارة للفترة 2000 - 2016 - (القيمة مليون د.ك.)

القطاع	2000		2010		2015		2016	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
التجارة	783.7	15.0	2299.1	9.1	3114.8	9.3	3147.3	9.2
الصناعة	318.1	6.1	1617.4	6.4	2035.8	6.1	1889	5.5
الإنشاء	422.9	8.1	1807.8	7.2	1953.3	5.9	2093.2	6.1
الزراعة وصيد الأسماك	10.60	0.20	8.90	0.04	14.40	0.04	12.90	0.04
المؤسسات المالية (غير البنوك)	306.9	5.9	2837.2	11.3	1342.4	4.0	1483.1	4.3
التسهيلات الشخصية: قروض استهلاكية وشراء أوراق مالية وقروض أخرى،	1887.3	36.1	8456.1	33.6	13960.9	41.9	14437.9	42.1
العقار	853.8	16.3	6476.6	25.7	8048.8	24.1	7758.7	22.6
النفط الخام والغاز	78.2	1.5	211.1	0.8	649.2	1.9	1060.6	3.1
الخدمات العامة	0.8	0.0	0	0.0	101.7	0.3	113.8	0.3
أخرى	567.5	10.9	1486.6	5.9	2113.9	6.3	2311.4	6.7
المجموع	5229.8	100.0	25200.8	100.0	33335.2	100.0	34307.9	100.0

المصدر: قام الباحث بإعداد هذا الجدول استنادا للنشرات السنوية الصادرة عن البنك المركزي - دولة الكويت للفترة 2000 - 2017.

### 3/2/3 التقييم الكمي لقدرات القطاع الخاص في إطار دلالات التراكم الرأسمالي الاجمالي

سعيًا لمحاولة تقييم قدرات القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي، وتبين إمكانات التعويل عليه فعلياً لقيادة النشاط الاقتصادي في الدولة، يمكن تحليل هيكل إجمالي تكوين رأس المال الثابت في اقتصاد الكويت، لما يعكسه هذا المؤشر الحيوي من دلالات للقدرات وللركائز الإنتاجية الحقيقية في الاقتصاد، حيث يتضمن هذا المؤشر وفقاً لدليل الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 1993 كافة البنود المرتبطة بتحسينات الأراضي، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وبناء المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمسكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية، وصافي اقتناء النفائس، الى ما غير ذلك. لذا فان تحليل هذا التراكم يوضح العديد من الجوانب التي تبرز وتقيم مدى انحياز الدولة/الحكومة فعلياً الى دعم عمليات التحول الهيكلي القائم على ركيزة تفعيل دور القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية من عدمه.

حيث يوضح هذا الهيكل أنه على مستوى الأهمية النسبية للقطاع الخاص في التكوين الرأسمالي الإجمالي، فلم يسهم القطاع الخاص الانحو 32.7% فقط من هذا التكوين الرأسمالي على مستوى كافة الأنشطة الاقتصادية القائمة في الدولة، مقابل استئثار الدور الحكومي/الدولة بنحو 67.3%. (جدول 8)

جدول (8) هيكل التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لاقتصاد الكويت وفقا للبيانات الفعلية للعام 2013 (القيمة: مليون د. ك.)

النشاط الاقتصادي	التكوين الرأسمالي	للقطاع الخاص (%)	للقطاع العام (%)
الزراعة والصيد	19311	100	0
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة	1418117	0	0
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	1358351	0	100
خدمات متصلة باستخراج النفط والغاز دون خدمات المسح	59766	100	0
الصناعات التحويلية	552362	39.7	60.3
الكهرباء والغاز والمياه	691694	0	100
التشييد والبناء	1384241	7.6	92.4
تجارة الجملة وتجارة التجزئة والفنادق والمطاعم	236197	96.0	4.0
النقل والتخزين والمواصلات	752533	70.7	29.3
النقل والتخزين	253960	18.0	82.0
الاتصالات	498573	97.4	2.6
العقارات وخدمات الأعمال	155636	99.4	0.6
الخدمات الاجتماعية والشخصية: النظافة والتعليم والصحة	50480	95.4	4.6
الخدمات الثقافية والترفيهية	10811	78.7	21.3
الإجمالي العام	5271382	32.7	67.3

الإدارة المركزية للإحصاء - دولة الكويت - إحصاءات الحسابات القومية 2013 (يناير 2018)

ورغم ما تظهره بعض الأنشطة من استحواد تام للقطاع الخاص بنسبة تتراوح بين 95 الى 100% من التكوين الرأسمالي الاجمالي، كما في أنشطة الزراعة، وبعض الخدمات المتصلة بالأنشطة النفطية، ومعظم أنشطة الصناعات التحويلية، مثل المنسوجات والملابس والاحشاب، ودباغة الجلود، والورق، وإعادة التدوير، والمنتجات المعدنية، والصناعات الأخرى وغير المصنفة، إضافة الى تجارة الجملة والتجزئة، والاتصالات، والفنادق والمطاعم، وغيرها. إلا ان البيانات توضح أيضاً إنخفاض القيمة المطلقة والاهمية النسبية لكافة هذه الأنشطة بالنسبة لإجمالي التكوين الرأسمالي، حيث تم حرمان الاستثمار/القطاع الخاص من وجود دور فاعل له في الأنشطة الاقتصادية ذات الاهمية النسبية العالية في الاقتصاد الكويتي، واستحوذ عليها القطاع الحكومي، كما ظهر هذا واضحا في أنشطة النفط والغاز، والصناعات التحويلية، وبخاصة مكونها الأساسي المتمثل في فحم الكوك والمنتجات المكررة الذي مثل نحو 57% من التكوين الرأسمالي الإجمالي للصناعات التحويلية، والذي يسهم وحده بنحو 45.5% من اجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية على مستوى الدولة، هذا إضافة لقطاعات الكهرباء والغاز، وأنشطة التشييد والبناء، والنقل والتخزين والمواصلات.

بما يوضح أن الدولة/الحكومة لم تعمل على تمكين القطاع الخاص من الانخراط في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية على مستوى الاقتصاد، وانحسار دوره ومساهمته في أنشطة تبدو أكثر تعددا وتنوعا، إلا أنها لا تمثل فعليا وزن يعتد به ضمن هيكل الاقتصاد الكويتي. كما يلاحظ أن العديد من الأنشطة التي تستحوذ عليها الدولة، يمكن

## سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت 25

للقطاع الخاص الوطني والاجنبي الاضطلاع بها، بكفاءة وسرعة لاسيما أنشطة التشييد والبناء، والكهرباء والغاز، والنقل والتخزين، وصناعة الكوك والتكرير، وفي حال تحقق مثل هذا الامر، فإن مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي سترتفع تلقائياً من مستواها الراهن لتبلغ نحو 82.90 %، مقابل تراجع مساهمة القطاع الحكومي لتبلغ نحو 17.1 % من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.

من جانب اخر وفيما يتعلق بالأدوار المنوطة بالقطاعين الحكومي والخاص في الأنشطة الصناعية التحويلية، وما هو حجم ونوعية الأنشطة التي يخترط فيها أو يستحوذ عليها القطاع الخاص، وتلك التي يستحوذ عليها نظيره الحكومي/العام، فقد وجدت الدراسة استحواد صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة على المكون الأساسي لنواتج الصناعات التحويلية بما يقدر بنحو 57% من الناتج الكلي للصناعات التحويلية، ثم تتابع باقي الأنشطة كما يوضحها الجدول (9) في حين يلاحظ ان القطاع العام يستأثر بالمكون الأساسي للمساهمة في التكوين الرأسمالي لهذا المكون الأساسي حيث تبلغ حصة القطاع العام في التكوين الرأسمالي لصناعة الكوك والمنتجات النفطية المكررة نحو 100 % تقريباً، وفي الوقت الذي يلاحظ فيه استحواد القطاع الخاص على العدد الأكبر من الأنشطة الصناعية القائمة في الدولة ضمن قطاع الصناعات التحويلية، لتبلغ مساهمته في تكوينها الرأسمالي 100 %، فإنها لا تسهم في المقابل في توليد ناتج صناعي موازي او مقارب لتلك الأهمية في التكوين الرأسمالي .

ففي الوقت الذي سيطر فيه القطاع الخاص تماما على ناتج أنشطة مثل إعادة التدوير، والاثاث، والمعدات، والمطاط واللدائن، والفلاتر، والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وغيرها، فإننا نجد ان هذه الأنشطة لا تسهم في الناتج الصناعي مساهمة يعتد بها، حيث تتراوح مساهمتها في تلك الأنشطة المتعددة بين (1.21 %، 2.7%) بما يوضح ظاهرة انحياز هيكل الملكية في الأنشطة الصناعية لصالح القطاع الخاص، حيث يظهر استئثار القطاع العام بالمكون الأساسي لنواتج النشاط الصناعي، كما أن القطاع الخاص المسيطر والمستحوذ على ملكية العدد الأكبر والاسوع من الأنشطة والمجالات الصناعية، لا يتسم بالقدرة الإنتاجية المناظرة .

وهو التحليل الذي يبرز دور الدولة في إزاحة القطاع الخاص لحساب القطاع الحكومي، كما أنه يوضح أن التحرك لتوسيع دور القطاع الخاص يجب ان ينطلق عبر تدخل مؤسسات الدولة لتوسيع وتنمية دور وأهمية القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الصناعية، وعدم الاقتصار على توسيع الملكية في قطاعات وانشطة غير قادرة على الاسهام المناظر في الناتج .



جدول (9): دلالات قيمة الناتج والأهمية النسبية لمساهمة التكوين الرأسمالي للقطاعات العام والخاص في أنشطة الصناعات التحويلية

النشاط الصناعي	القيمة (مليون د.ك)	المساهمة في الناتج الكلي للصناعات التحويلية	الأهمية النسبية لقطاعين العام والخاص في التكوين الرأسمالي الإجمالي للنشاط (%)	
			للقطاع الخاص	للقطاع العام
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	318263	57.62	0.15	99.85
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	28918	5.24	80.07	19.93
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	47159	8.54	80.31	19.69
صناعة منتجات المطاط واللدائن	5725	1.04	96.07	3.93
صناعة المنسوجات	545	0.10	100	0
صناعة الملابس وتهيئة وصبغ الفراء	149	0.03	100	0
ديبج وتهيئة الجلود وصناعة الحقائب والأحذية	786	0.14	100	0
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين عدا الأثاث	116	0.02	100	0
صناعة الورق ومنتجاته	5966	1.08	100	0
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	6590	1.19	100	0
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	44974	8.14	100	0
صناعة الفلزات الأساسية	17352	3.14	100	0
صناعة منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	58313	10.56	100	0
صناعات غير منسفة وصناعات أخرى	16065	2.91	100	0
إعادة الدوران أو إعادة التصنيع	1441	0.25	100	0

الإدارة المركزية للإحصاء - دولة الكويت - إحصاءات الحسابات القومية 2013 (يناير 2018)

#### 4/2/3 تقييم دور مؤسسات الدولة في تنمية دور القطاع الخاص ذو التوجهات الإنتاجية

أكدت الدراسات التطبيقية والتجارب والممارسات الدولية، أن التعويل على دور القطاع الخاص في قيادة النمو، لا يمكن ان يتم دون متطلبات مسبقة *perquisite conditions* تقوم بها الحكومات، تتعلق بجوانب البني والمرافق الأساسية، وبيئة الاعمال، وقوانين حماية الملكية، والتنظيم، ونظم التقاضي وفض المنازعات، إضافة الى ضرورة توفير أطر المساندة التمويلية وتهيئة أنظمة مالية داعمة لبناء قطاع خاص قادر على قيادة النشاط الاقتصادي لاحقاً. (Robert hood, 2007)، كذلك دلت التجارب الدولية على حيوية دور بنوك التنمية المتخصصة، التي تتوجه لترجمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للدولة، من خلال تحفيز القطاع الخاص وتوجيهه عبر التأثير في هيكل تكاليفه أو عوائده للانخراط في هذه الاعمال.

وفي هذا الإطار فإن تحليل الهيكل الأساسي للقطاع المصرفي في الاقتصاد الكويتي، يظهر بوضوح إنتماء معظم بنوكه الى الفئة التجارية، ولم يمتلك تاريخياً سوى ثلاث بنوك تنتمي الى فئة وأنشطة البنوك المتخصصة (البنك الصناعي، وبنك التسليف والادخار/الائتمان حالياً، والبنك العقاري/الكويت الدولي حالياً)، وبقي البنك الصناعي مواصلاً دوره المفترض لتمويل الأغراض الإنتاجية، في حين تم تحويل البنكين الآخرين الى خدمة الأنشطة الاجتماعية أو الى الأنشطة التجارية والتمويل الإسلامي.

ورغم ما يؤثر له هذا الامر من خلل حاد في تأمين سند تمويلي قوي بوجه وبدعم القطاع الخاص لاسيما الإنتاجي، فإن الإشكالية الحقيقية هي أكثر خطورة وتعقيداً من ذلك، حيث أظهرت مراجعة ترتيبات إقامة هذا البنك، أنه قد أسس عام 1973 كشركة مساهمة مغلقة، بمبادرة من الحكومة الكويتية ممثلة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتعاون القطاع الخاص ممثلاً في عدد من البنوك التجارية وشركات التأمين وبعض المؤسسات الصناعية الكبيرة. وتحددت أهم أهدافه في «الإسهام في إنماء الاقتصاد الكويتي وتنويع هيكله الإنتاجي عن طريق تشجيع إنشاء الصناعات الجديدة، وتدعيم الصناعات القائمة» بما يتضمنه ذلك من: المساهمة في تطوير استراتيجية طويلة المدى للتنمية الصناعية، وتحديد أفضل القطاعات ومجالات النشاط الصناعي التي تتلاءم مع الظروف والضوابط المحلية لهذه التنمية، والمبادرة إلى تأسيس المشروعات الصناعية في القطاعات الصناعية التي يؤمل أن تتحقق فيها أفضل النتائج، والمشاركة الفعالة في ملكية مشاريع جديدة فضلاً عن منحها القروض لأجل متوسطة وطويلة، وكذلك إقراض مشاريع توسعة الصناعات القائمة وتحديثها، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية للصناعة، واستقدام التكنولوجيا، وتحديد شركاء أجنبي تتوافر لديهم الخبرة اللازمة لتطوير السوقين النقدية والمالية، والتعاون مع غيبرهما من المؤسسات المالية الرئيسية الأخرى. (البنك الصناعي الكويتي 2018). وهي الأهداف التي تعكس بوضوح سعي البنك لتدعيم القدرات الصناعية في الدولة من خلال مساندة ودعم وتشجيع القطاع الخاص والصناعات الوطنية.

إلا أن تحليل القوائم والتقارير الدورية الصادرة عن البنك الصناعي للعام 2016، أظهر أن متوسط سعر الفائدة على القروض المقدمة من البنك بلغ نحو 3.55%، كما بلغ العائد على الملكية 4.9% للعام 2016. وهو الاتجاه الذي يشهد تصاعداً منذ العام 2012 حيث بلغ حينها نحو 4.38%، كما نمت أصول البنك بمعدل 5.25 ونمت أرباحه السنوية الصافية بمعدل 24.45 لذات العام، كذلك فقد حقق البنك نسبة متدنية للغاية في القروض المتعثرة، والتي بلغت نسبتها لإجمالي حجم المحفظة من قروض وتسهيلات نقدية 0.74% فقط عام 2016 (مقارنة بمعدل 1.09% عام 2015). وجميع هذه النسب والمعطيات تظهر بوضوح تميز الأداء المصرفي للبنك الصناعي، وقوة وجودة محفظته الائتمانية مقارنة بأداء معظم البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت. (بنك الخليج: 2017)، ولكنها تدلل كذلك على عدم وجود جهود مناسبة أو كافية لخلق وتطوير قطاع صناعي، بما يقتضيه ذلك من تحمل المخاطر العالية لبناء قاعدة صناعية وطنية من جانب القطاع الخاص الوطني. (بنك الكويت الصناعي: 2018). وكأن البنك يقوم فقط بالسعي لمخاطبة المودعين وتسهيل توجيه المدخرات الخاصة إلى الاستثمار الصناعي، وهو الامر الذي لا يمكن ان يتوافق وطبيعة ومخاطر التمويل التنموي طويل الاجل لإنشاء قطاع صناعي، يفترض به أن يمر بالمرحل التقليدية للتطور منذ النشأة والتأسيس والحاجة للمساندة، وصولاً لمرحلة النضج والابتكار والنمو المضطرد. ففي الوقت الذي تشير فيه البيانات لمساهمة البنك خلال العام 2016 في تمويل 28 مشروع بقيمة نحو 63.9 مليون دينار كويتي (مقارنة بنحو 57.2 مليون دينار عام 2015)، فقد بلغت قيمة التمويل المقدم للأنشطة التجارية 175.8 مليون دينار كويتي (مقارنة بنحو 140 مليون دينار عام 2015)، لتمثل القروض التجارية أكثر من 275% من

القروض الصناعية، كما يظهر انه خلال العامين 2015، 2016 فقد نمت القروض الصناعية بمعدل 10% مقابل نمو القروض التجارية بنحو 25%.

وتاريخياً تشير البيانات لقيام البنك خلال الفترة 1974 - 2016 بالمساهمة في تمويل 1024 مشروع صناعي (توسعة وإقامة مشروعات جديدة)، وبلغت كلفة هذه المشروعات نحو 2.1 مليار دينار كويتي، مول البنك منها نحو 1.18 مليار دينار، وهو ما يعني متوسط تمويل سنوي قدره 24.2 مليون دينار، كذلك تجدر الإشارة الى ان الجانب الأساسي للقروض الصناعية التي يقدمها البنك مرتبط بالتسهيلات الائتمانية المتكررة طويلة الاجل (بقيمة 300 مليون د.ك) التي حصل عليها البنك من حكومة الكويت استناداً لتشريع صادر عن مجلس الامة ويمتد أجل استحقاق هذه التسهيلات الى عشرين عاماً تنتهي في سبتمبر 2027. وجميع هذه القيم لا تؤثر لوجود توجه حقيقي واقعي لمساندة جهود خلق قطاع خاص صناعي وطني، يسهم في تحقيق التنوع والنمو والتشغيل المستهدف في خطط الدولة وكذلك في اهداف البنك الصناعي ذاته.

اما على مستوى تحليل تخصيصات هذا الائتمان المقدم من البنك فقد أظهرت البيانات استئثار صناعات المواد والمنتجات الغذائية والمشروبات بالمكون الأساسي للتمويل الصناعي، بنسبة بلغت 55.7% من اجمالي قيمة الائتمان الصناعي للعام 2016، تليه صناعة منتجات المعادن اللافلزية ومواد البناء بحصة قدرها 22.8%، ثم صناعة المنتجات البلاستيكية والمطاط بحصة قدرها 10.5%. وهو الهيكل الذي لا يتوافق وأهداف البنك أو خطط الدولة المعلنة الخاصة بالتوطين التكنولوجي والتوجه نحو الصناعات الأعلى في القيمة المضافة والمحفزة في ذات الوقت لتدعيم مسار التنمية وتعديل الهيكل الاقتصادي للدولة.

2/3: تقييم طبيعة الدور الحكومي في تهيئة مقومات المنافسة والحرية الاقتصادية امام القطاع الخاص.

أظهرت مراجعة الأدبيات والدراسات التطبيقية أن إشكالية الدور الحكومي الأساسية تتمثل في طبيعة تأثيره على توفير متطلبات المنافسة امام كافة اللاعبين في الاقتصاد، وذلك عبر تحرير كافة مجالات بيئة العمل أمام قطاع الاعمال.

وفي هذا الإطار يمكن تقييم طبيعة الدور الحكومي في دولة الكويت تجاه توفير واستيفاء هذه المتطلبات، استناداً لنتائج المؤشر الدولي لقياس الحرية الاقتصادية Economic freedom index. الذي يقوم بقياس وتقييم الحرية الاقتصادية في دول العالم، استناداً لخمسة مجالات اساسية وهي (حجم الحكومة - وطبيعة النظام القانوني وحماية حقوق الملكية، والنظام النقدي وما يرتبط به من حرية التحويل والدخول والخروج، وحرية التجارة الدولية، إضافة للجوانب المتعلقة بالتنظيم الحكومي). وبما يتضمنه كل مجال من تلك المجالات من مؤشرات أكثر تفصيلاً لواقع القيود أو الحرية المتاحة امام القطاع الخاص.

حيث جاءت الكويت في الترتيب الدولي 97 على مستوى عدد 159 على مستوى العالم، وهو ترتيب غاية في التأخر بالنسبة لدولة تنتمي لفئة الدول الأعلى تنمية ودخلا على مستوى العالم، (جدول 10)

جدول (10) قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية EFW ومكوناته الفرعية  
لدولة الكويت لسنوات مختارة للفترة 1995 – 2015

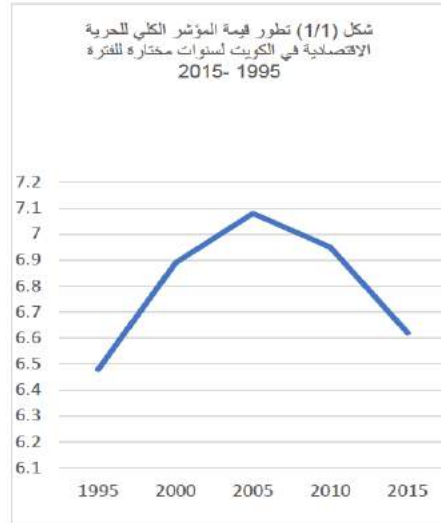
العام	قيمة المؤشر المدى (0 – 10 نقاط)	حجم الحكومة	النظام القانوني وحماية حقوق الملكية	النظام النقدي	حرية التجارة الدولية	التنظيم الحكومي
1995	6.48	4.83	5.10	8.89	6.80	6.96
2000	6.89	6.37	5.54	8.09	7.59	6.85
2005	7.08	6.72	5.81	7.84	7.56	7.47
2010	6.95	6.18	5.65	8.07	7.59	7.24
2015	6.62	6.40	4.99	7.58	6.76	7.37

<https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/dataset?geozone=world&year=2015&page=dataset&min-year=2&max-year=0&filter=0>

كذلك يوضح تطور أداء الحريات الاقتصادية في الكويت للفترة محل الرصد للسنوات 1995-2015، أن قيمة المؤشر الكلي تسلك اتجاهها واضحا نحو التراجع والتأخر والتقيد، ويؤكد هذا ما توضحه البيانات من احتلال الكويت الترتيب الدولي 50 عام 1995 لتحسن بشكل طفيف عام 2000 الى الترتيب 49 لتصل الى الترتيب 56 عام 2005 وصولا لترتيبها الراهن الأكثر تأخراً عام 2015. وهو ذات الامر الذي يمكن استخلاصه من تطور أداء المؤشرات الفرعية، التي شهدت نفس الأداء المتراجع. (James.G., Robert L. and Joshua H. 2017)

كما يوضح الأداء المقارن لعام 2015 مقارنة بالدولة الأكثر تقدما في هذا المؤشر الدولي الممثلة في هونج كونج، الفجوة النسبية الواضحة في كافة المجالات والمؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر الكلي، لتظهر أعلى المعدلات في مجالات النظام القانوني، وحرية التجارة، وحجم الحكومة، والتنظيم البيروقراطي، والنظام النقدي.

ليظهر فعليا التأثير السلبي للدور الحكومي على عدم إتاحة مقومات بيئة منافسة وحرية أمام عمل مؤسسات القطاع الخاص. (شكل 1/1، 1/2)



المصدر: تم اعداد هذه الاشكال استنادا لقاعدة بيانات التقرير العالمي للحرية الاقتصادية (EFW 2018)

<https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/dataset?geozone=world&year=2015&page=dataset&min-year=2&max-year=0&filter=0>

### 3/3: فعالية الدور الحكومي في توسيع دور القطاع الخاص عبر آليتي الخصخصة والشراكات

يشير واقع الممارسات الدولية إلى فعالية أداتي الخصخصة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، كأليتين لتوسيع دور القطاع الخاص والحد من حجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي. ورغم ما سبق للدراسة توضيحه من تبني المخطط وواقع السياسة في الكويت لتوسيع دور وتطبيقات هاتين الاداتين، إلا أن وتيرة التحرك والنتائج المحققة على الأرض تظهر استمرارية وجود قيود ومعوقات امام هذا التطبيق.

فرغم ما أنجزته الكويت من تخصيص الناجح لعدد من المؤسسات العامة في مجال الخدمات المالية والمصرفية والتأمين، كما في حالة بيت التمويل الكويتي (قطاع البنوك)، وشركة اجيليني (قطاع اللوجستيات)، وشركة زين (قطاع الاتصالات) وغيرهم من الشركات، وهي المؤسسات التي صنفت ضمن أفضل 10 مؤسسات على مستوى كافة الشركات العاملة في دولة الكويت للعام 2016 (Forbes;2017)

إلا أن وتيرة التحرك في مجال تخصيص مؤسسات الإنتاج المباشر، ومؤسسات تقديم الخدمات العامة لاسيما الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والبريد، وغيرهم، لازالت في معظمها تحت سيطرة الدولة. ولازال المجال يسمح بخطوات أكثر اتساعاً من جانب الدولة لتطوير استخدامات تلك الالية لاسيما في مجالات وأنشطة التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة والخدمات الثقافية والاجتماعية، وكذلك المدن الصناعية الخاصة، والمناطق الحرة الخاصة، والمناطق التنموية الخاصة، والأنشطة الإنتاجية المرتبطة بالصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية.

وكان المجلس الأعلى للتخطيط بالكويت قد قدّم عدداً من المقترحات في هذا المجال تضمنت التأكيد على ضرورة خصخصة بعض المستشفيات وبعض المدارس الحكومية، كما تم اقتراح آلية محددة تتمثل في تحويل 70% من ملكية هذه المؤسسات أو تلك الأنشطة إلى المساهمين من الافراد (المواطنين المقيمين في ذات النطاق الجغرافي للمؤسسات المؤهلة للتخصيص)، مع توجيه 30% إلى مستثمر خاص استراتيجي، على أن يتم حظر تداول الأسهم لفترة زمنية محددة، وكذلك ادماج القطاع الخاص داخل بعض الأنشطة النفطية بما يتضمنه ذلك من إمكانات إقامة مناطق صناعية يقودها القطاع الخاص ترتبط بالإنتاج النفطي الذي توفره المؤسسات التابعة للدولة (مؤسسة البترول الكويتية). أو النظر في خصخصة بعض الشركات التابعة للمؤسسة التي تناسب مؤهلات وقدرات القطاع الخاص وبخاصة الوطني. وتسريع وتيرة الخصخصة في مجالات التوزيع وبناء وتشغيل وصيانة وإدارة محطات الوقود. هذا إضافة إلى توفير الضمانات الخاصة بسيادة مبادئ الحوكمة في كافة مراحل التخصيص، مستندة إلى مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة وتحديد المسؤوليات. وتوفير منظومة رقابية مشتركة (الدولة والاطر الشعبية والأهلية) تضمن الالتزام بالانفاقات المعقودة بين الدولة والقطاع الخاص من جهة. ومن جهة أخرى، تضمن وصول الخدمة للمواطنين بالمستوى والسعر المطلوبين. (المجلس الأعلى للتخطيط - 2016). ورغم انسام هذه الأنشطة بالواقعية وكذلك بقدرتها على سرعة ادماج القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والحد من دور الدولة، إلا ان الواقع يشير الى محدودية تطبيقها .

أما فيما يتعلق بآلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تجدر الإشارة بداية لما تتمتع به هذه الآلية من اهتمام من قبل الحكومات في مختلف دول العالم، وذلك استناداً لما تتطلبه جهود التنمية والتطور الاقتصادي من حشد كافة إمكانات المجتمع وقطاعاته الفاعلة. حيث تشير تقديرات البنك الدولي - 2016 لبلوغ القيمة التراكمية لصيغ الشراكات عالمياً ما يزيد عن 2 تريليون دولار للفترة 1990-2013. وذلك عبر مختلف صيغ الشراكات مثل الـ BOT، وعقود الامتياز، وعقود الايجار، وعقود التسيير والإدارة، وعقود الخدمات وغيرها من الصيغ المتمحورة حول اشراك القطاع الخاص في الملكية أو الإدارة أو التشغيل أو الصيانة (WB 2017)

ورغم قيام الحكومة الكويتية ببناء إطار مؤسسي معني بتوسيع دور هذه الآلية في الاقتصاد الكويتي ممثلاً في "الهيئة الكويتية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص" التي أسست وفقاً للقانون رقم 116 لعام 2014 وصدرت لائحته بالمرسوم رقم 78 لعام 2015، والتي جاءت تطويراً لعمل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات السابق تأسيسه وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لعام 2008، ولائحته التنفيذية رقم 256 لعام 2008. ورغم تحديد الهيئة لعدد من المجالات والقطاعات الأساسية كأولوية لاشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، تتضمن: الاتصالات، والتعليم، والصحة، والطاقة، والإسكان، وإعادة التدوير، والنقل، والمياه وإدارة مياه الصرف الصحي. إلا أن تقييم نتائج عمل هذه الآلية يظهر عدم إنجاز إتمام التعاقد الفعلي إلا في مشروع واحد فقط ضمن قطاع الطاقة، ولا زالت باقي المشروعات القائمة لدى الهيئة في مراحل أولية ضمن مراحل التنويه أو الإعلان أو الدراسة، ما يظهر بطء الحركة والتقييد الحكومي الواضح لتفعيل دور هذه الآلية في الاقتصاد الكويتي. كما يوضح ذلك الجدول (11).

جدول (11): تقييم نتائج مسار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بدولة الكويت - يناير 2017

القطاع/المرحلة	عدد المشروعات في المراحل الأولية (الطرح وما قبلها)	عدد المشروعات التي تم إتمامها
قطاع النقل	0	0
قطاع الطاقة وتحلية المياه	4	1
قطاع العقار/الاسكان	6	0
قطاع الصحة	1	0
قطاع التعليم	1	0
قطاع المياه وإدارة مياه الصرف الصحي	1	0
قطاع المعالجة وإعادة التدوير	1	0

المصدر: هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالكويت - KAPP الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات سابقاً: (29/1/2017) (www.ptb.gov.kw)

#### رابعاً: النتائج والتوصيات

أظهرت الدراسة أهمية الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي للدول والمجتمعات، وأن حجم هذا الدور قابل للتباين عبر الدول وعبر الزمن بما يتواءم وطبيعة المرحلة التنموية التي تمر بها الدول، وصولاً للحجم الأمثل المحقق لأعلى مستويات النمو الاقتصادي.

كما أكدت الدراسة على أهمية البعد الخاص بطبيعة ونوعية الدور الحكومي، وهو الأمر المرتبط بنوعية المؤسسات والنظم والإجراءات الحاكمة والضابطة لمنظومة العمل الاقتصادي في الدولة. كما أن الدور الحكومي الميسر لعمل القطاع الخاص هو شرط مسبق لتحقيق مسار اقتصادي حقيقي داعم للتحوّل الهيكلي في هياكل الإنتاج والملكية، لاسيما في الاقتصادات النفطية التي تنتمي إليها دول الدراسة.

وأظهرت الدراسة أن القطاع الخاص لازال يواجه قيوداً حقيقية تحد من توسيع أنشطته إلى قوائم وأنشطة أعمال أكثر قيمة ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، كما ظهر أن هناك فجوة واسعة بين توجهات ومخططات التنمية تجاه توسيع وتنمية دور القطاع الخاص، وواقع الممارسة على الأرض. حيث أظهر التحليل التقييد الواضح للقطاع الخاص، وتهيئة اشتراطات قواعد السوق واليات المنافسة أمامه.

وفيما يتعلق بالحالة محل اهتمام الدراسة المثلة في دولة الكويت، إضافة لما سبق فقد أظهر التحليل القصور الواضح في دور مؤسسات الدولة المعنية بتنمية القطاع الخاص، وبخاصة على مستوى المساندة التمويلية والتسهيلات الائتمانية، وكذلك على مستوى الحرية الاقتصادية وتقييد دخول منافسين من الخارج، يسهمون في تحسين الإنتاجية الكلية، والحد من ظواهر الاحتكار والهدر الاقتصادي، والأعمال ذات النمط الريعي.

وهو ما يلزم بضرورة وجود دور فاعل للحكومة يركز على تطوير جوانبه الكمية والنوعية، حيث يجب تعديل حجم وطبيعة دور التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، واستخدام السياسات والأدوات المناسبة لتنمية وتوسيع دور القطاع الخاص الوطني والاجنبي، دعماً لبناء مسار مستدام للنمو الاقتصادي، وتحقيقاً للتحوّل

الهيكل المطوب إنجاز هـ . من خلال دور الحكومة في تفعيل أداة التخصيص للأنشطة الإنتاجية وبخاصة في مجالات الصناعات التحويلية، والتشييد، وغيرهما، وإزالة العوائق والقيود المشوهة لآليات عمل السوق . وبما يتطلبه ذلك من إرساء أسس شفافة ومحكومة ومحل توافق مجتمعي يضمن انسيابية وسرعة تحرك هذا المسار، على أن يتم الالتزام بالتقييم الدوري لمدى مساهمة هذه العملية في التحول الهيكلي في الدولة سواء على مستوى الملكية أو الإنتاج أو التشغيل أو الدخل .

وكذلك يجب التوظيف الكفء والفعال للحجم الحكومي، عبر توجيه الأموال العامة واستخدامها بطريقة أكثر توجيهاً، لتصبح أداة فاعلة لتنمية انخراط القطاع الخاص في مجالات وأنشطة اقتصادية مختارة، لاسيما تلك التي تضمن الربط بين النمو والإنتاجية وخلق الوظائف والتحول الهيكلي في اقتصاد الدولة. هذا إضافة لتوسيع وتأسيس بنوك تنموية متخصصة تسهم في التوجيه والارتقاء بدور القطاع الخاص في المجالات والأنشطة الإنتاجية.

كما يجب التأكيد على ضرورة بناء إطار تشاوري بين الحكومة والقطاع الخاص للتوافق حول المنظومة المثلى للحوافز الاقتصادية الداعمة والمحفزة لتوسيع دور القطاع الخاص المنتج في النشاط الاقتصادي . وبما يتطلبه هذا من دور حكومي لتصميم وتطوير قواعد بيانات تفصيلية بالأنشطة الاقتصادية الإنتاجية التي تمثل أولوية تنموية للدولة لتوجيه القطاع الخاص إليها . بما في ذلك إزالة معوقات مسار توسيع صيغ الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ضمن محدد أساسي وهو وجود توجه جاد من الحكومة لتوسيع دور القطاع الخاص في المجالات والأنشطة الداعمة للتنافسية الكلية والتحول الهيكلي للاقتصاد .



## المراجع العربية

- الإدارة المركزية للإحصاء (2017): "البحث السنوي للمنشآت - النتائج النهائية - دولة الكويت - 2017 .  
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2018): التقارير الدورية لمتابعة خطط التنمية - دولة الكويت -  
يناير 2018
- الأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016، 2000 UNDP): "التقارير الدورية للتنمية البشرية"،  
"قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية HDI" للسنوات منذ العام 2000 حتى العام 2016 .
- بنك الخليج (2017) "التقرير السنوي) - <https://www.e-gulfbank.com/arb/aboutUs/reports/annualReports.jsp>
- البنك الصناعي الكويتي IBK (2017): "التقرير السنوي 2016" - [www.ikwut.com](http://www.ikwut.com) - يناير 2018
- بنك الكويت الصناعي (2017): "التقرير السنوي للعام 2016" - [http://www.ibkuwt.com/ibk/web/ar/Industrial\\_Finance/Long\\_Term\\_Industrial\\_Loans](http://www.ibkuwt.com/ibk/web/ar/Industrial_Finance/Long_Term_Industrial_Loans)
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2017): الأمانة العامة "الخطة الإنمائية متوسطة الاجل 2010-2011-2013-  
(2014) [https://www.scpd.gov.kw/ArchevePage\\_library.aspx](https://www.scpd.gov.kw/ArchevePage_library.aspx)
- الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات - الموقع الالكتروني: <http://www.ptb.gov.kw/ar>

## المراجع الانجليزية

- Afonso, A.; Schuknecht, L., Tanzi, V. (2005). "Public Sector Efficiency: An International Comparison," Public Choice, 123 (3-4), 321-347.
- Andreas Bergh and Magnus Henrekson (2011); 'Government size and growth: A Survey and interpretation of the evidence'. JEL. Classification; E62; H11; H20; O23; O43. 14 April 2011. p.p. 1-2.
- Antonio Afonso and Joao Tovar Jalles (2011); "Economic performance and government size". Working paper series. No 1399/November. European Central Bank, 2011. (<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/joes.12080/full>)see also:
- Bajo-Rubio, O. (1991), "A further generalization of the Solow growth model: the role of the public sector", Economic Letters, 68, 79-84.
- Batshur Gootiiz (2012): "Policy Barriers to International Trade in Services: Evidence from a New Database". The World Bank Economic Review · June 2012"
- Collier, P., and A. J. Venables (2007). 'Rethinking Trade Preferences: How Africa can Diversify its Exports'. The World Economy, 30: 1326-45.

Daniel Oto-Peralías, and Diego Romero-Ávila (2013); “Tracing the Link between Government Size and Growth: The Role of Public Sector Quality”, 11 April 2013. (<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/kykl.12019/full>)

Fölster, Stefan; and Magnus Henrekson. 2001. «Growth effects of government expenditure and taxation in rich countries», *European Economic Review* 45, 1501-1520.

Hamilton, A. (2013), ‘Small is Beautiful, at Least in High-Income Democracies: The Distribution of Policy-Making Responsibility, Electoral Accountability, and Incentives for Rent Extraction’, Policy Research Working Paper 6305, World Bank Institute.

Hildegunn Kyvik Nord\_ and Alexandros Ragoussis. (2015); “Trade Restrictiveness and Competition in Services”. <http://www.etsg.org/ETSG2015/Papers/138.pdf>

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/in.html>

<https://www.fraserinstitute.org/tags/size-government>

[https://www.scpd.gov.kw/ArchevePage\\_library.aspx](https://www.scpd.gov.kw/ArchevePage_library.aspx)

IMF (2005,2018); “Review of the IMF’s Trade Restrictiveness Index”, Background Paper to the Review of Fund Work on Trade. Prepared by the Policy Development and Review Department.

James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall (2017); “Economic Freedom of the World 2017 ANNUAL REPORT”. Frazer institute © 2017. (<https://www.fraserinstitute.org/sites/default/files/economic-freedom-of-the-world-2017.pdf>)

Kenneth J. Arrow (1969): “The Organization of Economic Activity: Issues Pertinent to the Choice of Market versus Non-Market Allocation”, Joint Economic Committee of Congress in 1969.

OECD (2014): “THE SERVICES TRADE RESTRICTIVENESS INDEX (STRI)”, Presentation to CIFTIS 29 May 2014, Hildegunn Kyvik Nordås (<http://oe.cd/stri>)

Olaleye, Samuel Olasode, Edun, Femi and others (2014); “Government Expenditure and Economic Growth: An Empirical Analysis of the Armey Curve in Nigeria”. *The Romanian Economic Journal* (2014) p.p.7-9. (<http://www.rejournal.eu/sites/rejournal.versatech.ro/files/articole/2014-03-01/1893/3olaleye.pdf>)

Pande, Rohini and Christopher Udry. (2005); “Institutions and Development: A View from Below’. Yale University, Economic Growth Center Discussion Paper No. 928.

Plosser, Charles I. (1992); “The Search for Growth. In Policies for Long-Run Economic Growth: A Symposium Sponsored by the Federal Reserve Bank of Kansas City”. Jackson

- Hole, Wyoming, August 27–29. Kansas City: Federal Reserve Bank of Kansas City.
- Robert hood (2007); “Measuring performance in private sector development”. Asian Development Bank- ADB. © 2007.
- Rodrik, Dani, Arvind Subramanian, and Francesco Trebbi. (2004); “Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development. *Journal of Economic Growth* 9 (2): 131–165.
- Rodrik, Dani. (2007); “One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth”. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Sefa awaworyi Churchill, Mehment ugur and Siew ling yew (2017); “Does Government Size Affect Per-Capita Income Growth? A Hierarchical Meta-Regression Analysis”. *ECONOMIC RECORD*, VOL. 93, NO. 300, MARCH 2017, 142–171 (<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1475-4932.12307/epdf>)
- Solow, Robert M. (1956); “A Contribution to the Theory of Economic Growth”. *Quarterly Journal of Economics* 70 (1): 65–94.
- Swan, Trevor W. (1956); “Economic Growth and Capital Accumulation”. *Economic Record* 32 (2): 334– 361
- Tabellini, G. (2010), ‘Culture and Institutions: Economic Development in the Regions of Europe’, *Journal of the European Economic Association*, 8(4), 677–716.
- UNIDO;(2015).: “Structural change and the ability to sustain growth”, UNIDO/UNU-MERIT, Working Paper no. 2015-048 ([https://www.unido.org/sites/default/files/2016-01/WP\\_19\\_0.pdf](https://www.unido.org/sites/default/files/2016-01/WP_19_0.pdf))
- United Nation/UN and Arab planning institute/API (2002); “economic diversification in the Arab world”. Economic and social commission for western Asia (ESCWA0 and Arab Planning Institute (API). United nation. New York 12 February 2002.
- World bank (2018) <http://iresearch.worldbank.org/servicetrade/>
- World Bank (2018); “worldwide governance indicators”. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>
- World bank (2018); world development indicators- world bank database – 2018. <http://www.forbesmiddleeast.com> (January 2017)

## استهداف الأجور كألية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر

حازم حسنين\*

### ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل وقياس العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة في مصر خلال الفترة (1974-2015)، وذلك باستخدام المنهج التحليلي والمنهج القياسي. وتوصلت الدراسة من خلال اختبارات التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL، إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو الأجور ونمو إنتاجية العمل ومعدل البطالة، مما يعني أن التغيرات في الأجور مستقلة عن التغيرات في إنتاجية العمل. كما أن البطالة ليس لها تأثير على كل من الأجور وإنتاجية العمل. كما أن معدل البطالة لا يؤثر على كل من معدل نمو الأجر الحقيقي ومعدل نمو إنتاجية العمل. وإلى جانب ما تقدم فقد ذهبت الدراسة إلى تبني منظور يؤكد على "استهداف الأجور كأحد المحاور الأساسية لقيادة النمو الاقتصادي في مصر"، بدءاً بعرض المتطلبات اللازمة للتحويل نحو هذه السياسة، وأهمها ( تطوير البنية التحتية، وجود مؤسسات قوية وفاعلة في سوق العمل، إعادة تخصيص وتوزيع الموارد نحو القطاعات الحقيقية، توحيد أسواق العمل، مراجعة السياسة الضريبية والاهتمام بالحماية الاجتماعية).

## Wages as A Mechanism of Increasing Labor Productivity and Reducing Unemployment in Egypt

Hazem Hasaneen

### Abstract

The current study aimed to analyze and measure the relationship between wages, labour productivity and unemployment in Egypt during the period (1974-2015), using the analytical method and the Econometric method. The study using the ARDL approach, found that there is no long-term balance between wage growth, labour productivity growth and the unemployment rate, which meaning that changes in wages are independent of changes in labor productivity. Unemployment has no impact on both wages and labor productivity. The unemployment rate does not affect both the real wage growth rate and the growth rate of labor productivity. In addition, the study went on to adopt a perspective that emphasizes "targeting wages as one of the main axes of led Economic growth in Egypt," starting with the presentation of the necessary requirements for the transition to this policy, namely (infrastructure development, strong and effective institutions in the labour market, reallocation and distribution of resources to real economic sectors, consolidation of labor markets, tax policy review and attention to social protection).

\* باحث اقتصادي، البريد الإلكتروني: hazem.h1991@yahoo.com.

## أولاً: مقدمة

تعد قضية الأجور<sup>(1)</sup> واحدة من أهم القضايا التي شغلت، ولا زالت تشغل أذهان المفكرين الاقتصاديين وغيرهم على مر العصور، ومع تطور الأوضاع باتت تستحوذ على أنظار المجتمعات أيضاً وليس الحكومات وصانعو القرار فقط. وتكتسب الأجور أهميتها ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، بل الاجتماعي والسياسي أيضاً. ولأن الأجور عملة ذات وجهين أحدهما دخل والآخر تكلفة، فهي تحتل مركز الصدارة في كل حوار للإصلاح الاقتصادي، مما جعلها محوراً هاماً للعملية الإنتاجية بطرفيها العمال - الذين تعد الأجور عندهم الهدف الأول للعمل وأنها المعبر عن مستوى المعيشة وجزء العمل، وأن إرتفاعها مطلب دائم - ويقابلهم أصحاب الأعمال بروية مغايرة، إذ ينظرون إلى الأجر على أنه كلفة لا بد من السعي الدائم إلى خفضها.

وينظر الاقتصاديون في البلدان المتقدمة والصاعدة إلى الإنتاجية على أنها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، مهما كان نوع النشاط الاقتصادي فيه، خاصة وأن معدلات نمو الإنتاجية وتحليل عناصرها تعد مؤشراً على مستوى النشاط الاقتصادي وتكشف نواحي القوة والضعف في هذا النشاط. وتأتي البطالة كأحد الأشكال الرئيسية لهدر المورد البشري، الذي يعد أهم عناصر العملية الإنتاجية قاطبة. ويقود عدم إستغلاله في زيادة الطاقة الإنتاجية إلى أضرار كبرى على مستويات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وتمثل البطالة أحد أهم التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية المختلفة، ولا يخفي تأثيرها على مستويات المعيشة والإنتاجية والترابط الاجتماعي (البنك الدولي، 2013). ويرى الدوربون<sup>(2)</sup> أن ارتفاع معدل البطالة يرجع إلى ضعف النمو الذي يكمن في عدم كفاية الطلب، وهو ما ينبغي أن تسعى الحكومة إلى حفضه من خلال السياسة النقدية التوسعية والتنشيط المالي. بينما يرى الهيكليون<sup>(3)</sup> أن ارتفاع البطالة لا يعزى فقط إلى ضعف النمو، وإنما إلى مجموعة من المشكلات الهيكلية في سوق العمل (صندوق النقد الدولي، 2015).

وتتشابك كل هذه المتغيرات لتشكل علاقات متعددة وحاكمة للتنمية الاقتصادية، سواء مع بعضها البعض أو علاقتها بالأسعار وسعر الصرف والفقر والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وغيرها.

## ثانياً: خلفية نظرية ومراجعة لأدبيات الموضوع

ترى النظرية النيوكلاسيكية أن إنتاجية العمل كمتغير مستقل تؤثر إيجابياً في الأجور ومعدل نموها، إذ تؤدي زيادة الإنتاجية إلى تحفيز النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة الأجور. ومن الأهمية بمكان أن يكون نمو الأجور متسقاً مع نمو الإنتاجية حتى يتحقق الاستقرار الكلي. ويساعد الاتساق بين نمو هذين المتغيرين على المحافظة على التنافسية الدولية، مع تجنب مخاطر التضخم. وتتوقف إنتاجية العمل على كل من تطور رأس المال البشري والمستوى التكنولوجي وتنظيم العمل. كما يؤثر معدل البطالة (كمتغير مستقل) سلباً على الأجور (كمتغير تابع). ومن الممكن أن توجد علاقة تأثير متبادل بين كل من الأجور الحقيقية والإنتاجية ومعدل البطالة (Tamasauskiene and Stankaityte, 2013). وتشير نظرية التوازن "فالراس" The Walraisan Equilibrium Theory إلى أن التوازن في سوق العمل يتحقق من خلال تساوي معدل الأجر الذي يحصل عليه العامل مع الإنتاجية الحدية

### استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر 39

له (Lopez and Silva 2011). وفقاً لمنحنى "فيلبس" توجد علاقة عكسية التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة (Blanchard and Katz, 1999).

وعليه، فإن نظرية الإنتاجية الحديثة تفترض وجود علاقة واضحة بين نمو الأجور ونمو الإنتاجية، وأن نمو الإنتاجية متغير خارجي Exogenous Variable. وبعبارة أخرى، فإن الأجور تُعدل وفقاً للتغيرات في الإنتاجية بحيث لا يزيد معدل نمو الأجور عن معدل نمو الإنتاجية. ويساعد ذلك الأمر -في المدى المتوسط والمدى الطويل- على المساهمة في نمو الناتج وتحقيق زيادة في فرص العمل من ناحية، وتقليل الفجوة التنافسية من ناحية أخرى (Meager and Speckessar, 2011).

وفي المقابل، لا تفترض نظرية كفاءة الأجور Efficiency Of Wage Theory وجود علاقة واضحة بين الأجور والإنتاجية في المدى القصير، وترفض الفرضية القائلة بأن نمو الأجور يتم بالتزامن مع نمو الإنتاجية، وتقرر أن إعطاء العمال أجوراً أعلى من أجر السوق هو الاختيار الرشيد الذي يدفع العمال نحو زيادة الجهد وبالتالي زيادة الإنتاجية. وبعبارة أخرى، فإن نموذج كفاءة الأجور يقرر أن زيادة الأجور كمتغير مستقل تؤدي إلى زيادة الإنتاجية كمتغير تابع (Wake ford, 2004؛ Araghi and Souri, 2006؛ Freddy, 2011).

وقد تناولت العديد من الدراسات التطبيقية علاقة الأجور بالإنتاجية وفي مقدمتها دراستا (Bilidric and Alp, 2008) و (Tang, 2010) -على الترتيب- اللتان توصلتا إلى أن العلاقة بين الأجور والإنتاجية في تركيا وماليزيا غير خطية (أي تأخذ شكل حرف U مقلوب Inverse-U-shape في الأجل الطويل). ويمكن تفسير ذلك الأمر بأن الإنتاجية تزداد في البداية مع الزيادة في الأجور ثم تنخفض بعد ذلك. كما توصل (McFarlane, Das and Chowdhury, 2014) إلى أن نمو الناتج يفسر التغيرات في حجم العمالة والعكس بالعكس، كما أن نمو الأجور الحقيقية لا يؤثر على نمو العمالة ولا نمو الناتج، في الوقت الذي يؤثر فيه نمو العمالة على نمو الأجور الحقيقية. وإنتهت (Schwellnus, Kappeler and Pionnier, 2017)، إلى أن غالبية الدول شهدت انفصال لنمو الأجور عن نمو الإنتاجية متأثرة بتراجع حصة الأجور من الدخل وانخفاض متوسط الأجور الحقيقية. وتوصلت أيضاً دراسة (Freddy, 2011) إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين إنتاجية العمل والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما لا توجد مثل هذه العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل. وبالرغم من ذلك فإن الأجور الحقيقية تتأثر إيجاباً بالتغيرات التي تحدث في إنتاجية العمل أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفي المقابل، توصلت دراسة (Goh and Wong, 2010) عن ماليزيا، إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الأجور الحقيقية والإنتاجية فقط، مما يعني أن إنتاجية العمل تُعد محدداً رئيسياً للأجور في الأجل الطويل مما يتفق مع نظرية الإنتاجية الحديثة، بينما لا يلعب معدل البطالة دوراً هاماً في التأثير السلبي على الأجور في الأجل الطويل نظراً لوصول الاقتصاد الماليزي لحالة التوظيف الكامل. ويرجع وجود تلك العلاقة التوازنية إلى وجود نمط مستقر مستدام للنمو الاقتصادي يصاحبه عدالة في توزيع الدخل إلى جانب ارتفاع حصة التاجر في الناتج.

وعلى صعيد تأثير زيادات الأجور على الإنتاجية توصلت دراسة (KALANTZIS, 2012)، إلى إنطباق نظرية كفاءة الأجور على العلاقة بين الأجور والإنتاجية. وتتلخص ميزة ارتفاع الأجور الحقيقية، في قدرتها على قدرتها الإقتصاد بمنافع جمة عبر زيادة الطلب الكلي - خاصة مع نمو إنتاجية العمل بمعدلات مرتفعة من خلال عملية التقدم التكنولوجي - الأمر الذي يساهم في زيادة الإستثمارات لمواجهة ذلك الطلب بما يحمل معه آثاراً إيجابية على التوظيف. وكذلك آثارها على عملية إعادة

توزيع الدخل، التي ستجده صوب عنصر العمل وتعيد التوازن من جديد. إلا أنها قد لا يكون لها فعالية ولا يؤدي زيادتها لزيادة إنتاجية العمل نتيجة لتراجع حصة التجارة في الناتج وتنامي القطاع غير الرسمي وعدم القدرة على السيطرة على التضخم ووجود تشوهات في الهيكل الاقتصادي سواء على مستوى تكوين الناتج أو توزيع الدخل. وإلى جانب ذلك عدم تفعيل قوانين العمل ووجود مفاوضة جماعية هشة. ناهيك عن الإنخفاض الحاد في المستوى المعيش والصحي على حد سواء.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، إنشغل المفكرون الاقتصاديون بالبحث عن سياسة جديدة تفسر ما حدث وتقدم حلول للخروج من الأزمة. وتبين أن سياسة الأجور كان لها تأثير كبير في استقرار الطلب والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي من التهاوي والهبوط الكبير. وتناولت عدة دراسات مثل (Lavoie and, 2012; Storm and Naastepad, 2012; Stock hammer and Engelbert, 2015)، منهجية الأجور تقود النمو الاقتصادي Wage-Led-Growth<sup>(6)</sup>، ووضعت لها مفهوم محدد وسياسات معينة. وتعتمد هذه الدراسات على نماذج (Kalecki (1971 وSteindl (1952 انطلاقة من أن التغيرات في حصة الأجور لها تأثير واضح في الطلب الفعال. واتفق كل من الكينزيين الجدد ونظرائهم النيوكلاسيك على أن انخفاض الأجور من شأنه أن يؤثر سلباً على حصة الأجور في الدخل القومي، مما يؤدي حتماً إلى الضغط على الاستهلاك المحلي. وخالصة القول، أن التأثير الكلي لتخفيض حصة الأجور على الطلب الإجمالي، يعتمد على الوزن النسبي لتأثير تغيرات توزيع الدخل على الاستهلاك والاستثمار وصافي الصادرات.

وتبين سياسة الأجور تقود النمو الاقتصادي أنه يمكن لتغيرات الأجور الحقيقية التأثير في نمو الإنتاجية. وهو ما أكدته دراسة (Naastepad, 2006)، التي توصلت إلى أن زيادة الأجور الحقيقية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل بمقدار 0.52% في هولندا، وكذلك دراسة (Vergeer and Kleinknecht, 2010)، التي أكدت على أن الارتفاع بالأجور الحقيقية يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل خلال الفترة (1960-2007) في مجموعة دول (OECD)، وانتهت إلى أن الزيادة السريعة في نمو الأجور الحقيقية أدت إلى نمو الإنتاجية.

ويعرض الجدول رقم (1)، جوانب المقارنة بين سياستا (الأجور تقود النمو والأرباح تقود النمو) اللتان تبدوان متناقضتان، فأولهما سياسة منحازة للعمل والأخرى تنحاز لرأس المال فيما يعرف إصطلاحاً بالتوزيع الوظيفي للدخل. وتنبئ السياسة الأولى رؤية تتعلق بأن تحقيق نمو إقتصادي متوازن ومستدام يتأتي عبر زيادة الإستهلاك المحلي إستناداً إلى علاقة توازنية بين نمو الأجور ونمو إنتاجية العمل، بما يشير إلى أن نواتج عناصر الإنتاج تؤول إلى المشاركين في العملية الإنتاجية. فعندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع من نمو إجمالي نمو تعويضات العاملين، يتراجع نصيب العمالة من الدخل (الأجور).

#### استهداف الأجور كألية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر 41

جدول رقم (1) مقارنة بين سياسات الأجور تقود النمو في مقابل الأرباح تقود النمو .

الأرباح تقود النمو	” النمو المدفوع بالأجور . ”	
- زيادة مرونة سوق العمل .	- زيادة الأجور الحقيقية ورفع مستوى المعيشة .	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إلغاء الحد الأدنى للأجور</li> <li>▪ إضعاف المفاوضة الجماعية</li> <li>▪ إرتفاع نسبة الأرباح في الدخل .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ زيادة الحد الأدنى للأجور .</li> <li>▪ تقوية المفاوضة الجماعية .</li> <li>▪ زيادة نسبة الأجور في الدخل .</li> </ul>	الآليات
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إنخفاض الأجور الحقيقية .</li> <li>▪ تراجع نسبة الأجور في الدخل .</li> <li>▪ زيادة تشتت الأجور .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ زيادة الأجور الحقيقية .</li> <li>▪ إستقرار أو زيادة نسبة الأجور في الدخل .</li> <li>▪ تقليص تشتت الأجور .</li> </ul>	النتائج

Source : Marc Lavoie Engel Bert and Stockhammer, Wage-led growth: concept, theories and policies, International Labour Office, Conditions of Work and Employment Branch, Geneva, ILO, 2012, p7.

#### ثالثاً : أهمية الدراسة

تكتسب دراسة العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل أهمية خاصة لدى صانعي السياسة الاقتصادية، إذ تُعد الأجور المحدد الرئيس لمستوى معيشة العاملين، كما تلعب دوراً هاماً في توزيع الدخل بين العمل ورأس المال (Feldstien, 2008). وكانت البطالة ولا زالت أحد أهم التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية، إذ يكتسب معدل البطالة أهميته باعتباره أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسة الاقتصادية وتقييم فعاليتها. ويمكن التمييز في هذا الشأن بين عدة مدارس، أهمها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والمدرسة الكينزية والمدرسة النقدية والمدرسة الليبرالية الحديثة (زكي، 1998- فوزي، 2002). وعلى مدار سنوات عديدة كانت ولا زالت العلاقة الرابطة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة واحدة من أهم قضايا الاقتصاد الكلي التي أفردت لها النظرية الاقتصادية مجالاً واسع النطاق .

#### رابعاً : مشكلة الدراسة

يعاني سوق العمل المصري من وجود العديد من التشوهات والاختلالات إلى الحد الذي ينفصم فيه عرض العمل عن الطلب على العمل (Nassar، 2011). وقد اتسمت العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل في مصر بانفصال نمو الأجور عن نمو إنتاجية العمل . وتنسم كل من الأجور الأساسية وإنتاجية العمل في مصر بالانخفاض . ولا شك أن ذلك الأمر قد أثر سلباً على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري (رضوان وأخرون، 2010). كما يعاني القطاع الحكومي من سوء التوزيع القطاعي للأجور إلى جانب انخفاض نسبة الأجور الأساسية مقارنة بالأجور



المتغيرة (الجبالي، 2008). ويترتب على ذلك ارتفاع حدة عدم المساواة بين الأجور والانفصال المتزايد بين الأجور والإنتاجية (منظمة العمل الدولية، 2011). ويعد الاختلال الواضح بين الأجور والإنتاجية أحد أهم الأسباب المسؤولة عن تشوهات سوق العمل المصري (الأهواني والمغربل، 2008). وانتهت دراسة (Hashem, 2010)، إلى أن تغيرات الأجور في القطاع العام لا تعتمد (مستقلة عن) على التغيرات في الأسعار، بينما نمو الأجور في القطاع الخاص يؤثر في الأسعار. كما أظهرت أن معدل نمو الأجور مستقل عن معدل النمو في إنتاجية العمل خلال الفترة (1995-2007). وكذلك دراسة (قموح، 2015)، التي خلصت إلى أنه لا توجد علاقة بين الأجور وإنتاجية العمل في مصر، وأن أجر العامل يرتبط بأجره في السنة السابقة، ما يعني أن سياسة تحديد الأجر تعتمد على الأقدمية وليس الإنتاجية. ويعاني الاقتصاد المصري من الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة والتي لم تتراجع عن 8% خاصة خلال العامين الأخيرين.

وعلى ضوء ما تقدم، تهدف الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم منهج استهداف الأجور في زيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر؟

#### خامساً: فرضيات الدراسة : ويتم اختبار فرضيتين أساسيتين

أولهما: إن انتهاج سياسة الأجور تقود النمو الاقتصادي في مصر، ينطلق من الرصد الدقيق للتحديات التي تواجه سياسة الأجور من ناحية أولى، ويتطلب توافر العديد من متطلبات التحول نحو استهداف الأجور من ناحية ثانية، ويعتمد على تحديد مرتكزات وآليات الربط بين الأجور وإنتاجية العمل من ناحية ثالثة.

الثانية: لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل نمو الأجر الحقيقي ومعدل نمو إنتاجية العمل ومعدل البطالة.

سادساً: منهج الدراسة : ويتم استخدام نموذج توزيع فترات الإبطاء ARDL، للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (1974-2015).

سابعاً: أقسام الدراسة : ويتم تقسيمها إلى خمسة أقسام يتقدمهم القسم الأول المعني بتحليل سياسة الأجور وتحدياتها، ويتبعه القسم الثاني الذي يرصد تطور إنتاجية العمل وتفسيرها، فيما يختص القسم الثالث بتطور البطالة وبيان أسبابها، بينما يتناول القسم الرابع منهجية القياس، ويخلص القسم الخامس إلى استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر، وأخيراً عرض النتائج.

### القسم الأول : سياسة الأجور وتحدياتها

تحل قضية الأجور مكانة بارزة في مصر باعتبارها إحدى القضايا المحورية التي تدور في فلكها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. ومنذ عقود طويلة يواجه الاقتصاد المصري أزمة حقيقية فيما يتعلق بسياسات الأجور التي تنتهجها الدولة، والتي لم تثبت فعاليتها في تحقيق ما كانت تصبوا إليه من أهداف، سواء للعمال أو لأصحاب الأعمال. ولا يكونها أداة فعالة لتحفيز الطلب المحلي، الذي هو أحد مكونات الطلب الكلي. ومما زاد الأمر تعقيداً أن نظام الأجور لم يكن جامداً فقط، بل صار آلية لاستشراء الفساد في كافة القطاعات الاقتصادية. وهو ما لم تتصد له الدولة، مما جعل سياسة الأجور في مصر تمضي في الاتجاه غير الصحيح.

وتتبع أهمية الأجور في الاقتصاد المصري باعتبارها أهم أدوات السياسة الاقتصادية، خاصة دورها كحافز للارتفاع بالإنتاجية وتحسينها، أو لإعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات والاستغلال الأمثل للمورد البشري واجتذاب الكفاءات. ويأتي الأجر كوسيلة لتحقيق العدل بين العاملين لكونه جزء العمل والمقابل العادل له. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة العاملين بأجر بلغت 61,9% عام 2015، وتتسم هذه النسبة بالثبات الملحوظ خلال الفترة الأخيرة. ويقع أغلبهم في القطاع الحكومي (40,6%) في حين يمثل القطاع الخاص (خارج المنشآت) 27%، بينما كان نصيب القطاع الخاص المنظم 25%، ثم قطاع الأعمال العام 4,6% والقطاع الاستثماري 2,1% والقطاع التعاوني 0,7% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016). كما تأتي أهمية الأجور في الاقتصاد المصري لكونها مصدراً أساسياً من مصادر الدخل إذ تشكل 70,4% من مجموع دخل الأسر في عام 2012/2013، ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للأجر في تحديد المستوى المعيشي للمجتمع ودرجة رخائه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2013).

وقد شهد الاقتصاد المصري منذ منتصف السبعينات زيادة واضحة في مستويات الأجور، والتي شكلت في حد ذاتها ظاهرة واضحة على المستوى القومي، إذ ارتفعت جملة الأجور الكلية من 1769.1 مليون جنية عام 1974 إلى 4113.9 مليون جنية عام 1979 أي بنسبة 132.5% خلال تلك الفترة. وذلك بسبب اضطراب نمو العمالة وسياسة الانفتاح، وما تلاها من قوانين الإصلاح الوظيفي للعاملين في الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص المنظم. واستمر الارتفاع في قيمة الأجور الكلية خلال أوائل الثمانينات وصولاً إلى 7.6 بليون جنية مقابل 6.1 بين عامي 1980 و1983، وذلك جراء زيادة حجم العمالة بنسبة 10.2%. وكذلك استمرار جهود الدولة في مجال الإصلاح الوظيفي والحوافز المادية وتقرير إعانات غلاء المعيشة والعلاوات الدورية... إلخ<sup>(6)</sup>.

فيما لم تكن الأجور ذات أولوية أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في أوائل التسعينات، ولم تدرج سياسات الأجور كمرتكز له. وعليه، فقد ظلت سياسات الأجور على حالها دون أن تواكب هذا الإصلاح حتى أصبحت عائقاً تهدده<sup>(7)</sup>. وبالرغم من ذلك يظهر متوسط الأجر النقدي تصاعداً مستمراً، حيث وصل إلى 163 جنيهاً عام 2000 مقارنة بما يقارب 59 جنية عام 1990، ليلبغ بعدها 207 جنيهاً عام 2005، ثم إلى 439 جنية عام 2010. بما يشير إلى نمو الأجور الإسمية في مصر بما يعادل سبعة أضعاف خلال الفترة (1990-2010). غير أن هذا الارتفاع لا يعزى إلى نمو إنتاجية العمل سواء في القطاع العام أو الخاص، وإنما يرجع إلى الضغوط التضخمية التي تعد المصدر الرئيسي والثابت لنمو الأجور، وتحديدًا بالقطاع العام، والذي تتصف فيه زيادات الأجور بالدورية (في شهر يوليو من كل عام). وتعتبر الأجور واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير. فالرغم من زيادة الأجور النقدية بين عامي 2005 و2010، إلا أن معدلات التضخم

كانت تلتهم كل الزيادات التي تمت، مما أدى إلى تدهور الأجور الحقيقية وتردي مستويات المعيشة لدى أعداد كبيرة من المواطنين. الأمر الذي توالى معه الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات المطالبة بزيادة الأجور.

ويوضح الجدول رقم (2) تطور متوسط الأجر الحقيقي السنوي على مستوى الاقتصاد القومي والذي تصاعد من 195.67 جنيهاً عام 1974 إلى ما يزيد عن ضعفين عام 1980 مسجلاً 454.03 جنية، ثم ما لبث أن إستثمر في إتجاهه التصاعدي ليبلغ 1016.23 و 2520.35 عامي 1985 و 1990 على الترتيب. ومع نهاية القرن العشرين سجل 5501.96 جنية وبعد تراجع عام 2001 و 2002، عاد مرة أخرى للإرتفاع ليصل إلى 8661.75 جنيهاً عام 2004 وإستمر في اتجاهه هذا ليلبلغ 20875.22 عام 2010 و 41548.95 جنيهاً عام 2015<sup>(8)</sup>.

ويواجه الاقتصاد المصري أزمة حقيقية فيما يتعلق بسياسات الأجور، التي لم تحقق هدف الموازنة بين ما يراه العامل أجراً عادلاً، وما يحسبه صاحب العمل كاجر كاف. كما فقدت الأجور فعاليتها كأداة لتحفيز الطلب المحلي الذي يعد أحد مكونات الطلب الكلي. ومما زاد الأمر سوءاً، أن صار نظام الأجور المتبع آلية للفساد والإفساد الذي استشرى في مفاصل الدولة وأركانها. وتكمن أولى مظاهر تحديات سياسة الأجور في مصر في أن كل الحسابات الحكومية وغيرها حول الأجور تتعامل مع الأجور الاسمية وليس الأجور الحقيقية، مع أن الأخيرة هي التي تعكس مدى التحسن أو التراجع في مستوى المعيشة<sup>(9)</sup>. ومن ثم فإن التدهور الكبير في الأجور الحقيقية جاء نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات أعلى من معدلات ارتفاع الأجور، إلى جانب أن تخلي الدولة وبشكل نهائي على سياسة التسعير، وعدم وجود آلية فعالة لرقابة الأسواق، قد جعل الأجور الحقيقية في معزل عن المتغيرات الأخرى التي تؤثر فيها وتتأثر بها (كالأسعار، الانتاجية، البطالة، وغيرها).

وتوجد تحديات عديدة تواجه الأجور في مصر يأتي في مقدمتها ضعف وقصور البنية المعلوماتية الخاصة بالأجور في الاقتصاد المصري، خاصة على صعيد عدم وجود مشر رسمي لمتوسط الأجر الحقيقي على مستوى الاقتصاد القومي والاقتصار فيما يتعلق بنسبة الأجور إلى الدخل على اجتهادات الباحثين، وهو الأمر الذي يحدث خلل في الرؤية وصياغة المؤشرات التي تمكن صانع القرار من متابعة أداء سوق العمل. كما يوجد ارتباك قانوني في نظام الأجور والمرتبات المطبق، يتبعه وهن في الإطار التنظيمي والمؤسسي، حيث تعرض نظام الأجور في مصر إلى تغييرات عميقة وجوهرية أثرت على وحدة النظام وتماسكه وصولاً إلى ما يسميه البعض: ازدواجية النظم الأجرية<sup>(10)</sup>، كما تعد الفروق في الأجور سواء داخل الاقتصاد القومي أو داخل القطاع الواحد تحدياً كبيراً. وتعزى تلك الفروقات إلى الفجوة بين العمل الرسمي والعمل غير الرسمي الذي ازداد في الآونة الأخيرة في أثناء الثورة وما بعدها، وكذلك فروقات التعليم والمهارات<sup>(11)</sup>. ويأتي تشوه مفهوم الأجر والخلط الواضح بين الحد الأدنى للأجور ومستويات الأجور كأحد أهم التحديات التي تواجه الأجور في مصر، حيث يوجد في مصر خلط شديد بين مفهوم الحد الأدنى للأجور، الذي هو بمثابة حد الكفاف الذي يكفي العامل لإعالة نفسه وأسرته وبين مستويات الأجور، التي تشير إلى هيكل الأجور المرتبط بوظائف مختلفة وسلم وظيفي متدرج يتناسب مع المؤهلات وطبيعة العمل وإنتاجية العامل وخبرته<sup>(12)</sup>.

ويشكل الاتجاه التصاعدي لقيمة ونسبة الأجور في الموازنة العامة أحد تلك التحديات، حيث سجلت قيمة الأجور 198 مليار جنية في موازنة 2014/2015، كما أن نسبة الأجور إلى المصروفات العامة، قد نمت بمعدلات سنوية بلغت 21.2% في موازنة 2008/2009 و 27.6% في موازنة 2011/2012، و 24.9% في موازنة 2013/2014، وهو ما شكل عبئاً كبيراً وضغطاً على موارد الموازنة العامة، ولم تحقق في ذات الوقت الآمال

## استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر 45

العريضة للعاملين<sup>(13)</sup>. وتصنف فجوة الأجور بين الذكور والإناث<sup>(14)</sup>، والتي يقدرها البعض بـ 25%<sup>(15)</sup>، كأحد أهم التحديات التي تواجه الأجور في مصر، وتختلف هذه الفجوة بين قطاع وآخر وبين مؤسسة وأخرى وداخل المؤسسة الواحدة<sup>(16)</sup>. وأخيراً، فإن محدودية الدور النقابي وهشاشة التنظيمات النقابية ظل تحدياً محورياً يواجه سياسات الأجور مع مرور الوقت، وذلك بسبب تراجع دور النقابات لأسباب تتعلق بالتضييق عليها وتقيدها من ناحية، وإنحيازها للسلطة من ناحية أخرى، مما جعلها لا تقوم بالدور المنوط بها في الدفاع عن العمال وحماية أجورهم.

### القسم الثاني: تطور إنتاجية العمل وتفسيرها

تبرز إنتاجية العمل كأحد أهم المتغيرات ذات الدلالة البالغة على مدى التقدم الذي أحرزته الدول في طريق التقدم والتنمية الاقتصادية، ومعبراً في ذات الوقت عن تنافسية الدولة ومركزها الاقتصادي بين دول العالم. ولم تلق إنتاجية العمل في مصر الاهتمام الكافي من قبل صانعي السياسة الاقتصادية، وسجلت معدلات متواضعة على المستوى الكلي خلال فترة الدراسة، الأمر الذي أدى إلى تراجع تنافسية الاقتصاد المصري، الذي احتل المرتبة 119 من مجموع 140 دولة بحسب تقرير التنافسية العالمي لعام 2014/2015. ويعزى هذا التراجع في إنتاجية العمل على المستوى الكلي إلى تواضع المستوى التعليمي والمهاري لقوة العمل، وعدم العناية بوجود برامج تدريبية لتثقل مهارات العاملين، وتراجع أداء القطاع العام على مدى زمني طويل مع عدم قيام القطاع الخاص بالدور المنوط به. فضلاً عن ميل الأجر الحقيقي للعامل للانخفاض خلال الفترة المشار إليها<sup>(17)</sup>.

وقد حقق متوسط إنتاجية العمل قيمة وصلت إلى 2733 جنيهه عام 1975، وصولاً إلى أعلى قيمة له خلال عقد الثمانينيات مسجلاً 4440 جنيهه عام 1982، لكنه سرعان ما أخذ اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة (1983-1987)، ووصلت إنتاجية العمل إلى أدنى قيمة لها عام 1987 (3503.1 جنيهياً). ثم تلى ذلك فترة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى عام 1996، ثم ما لبثت أن تصاعدت خلال الفترة (1997-2000) وصولاً إلى 4426.3 جنيهياً، إلا أنها تهاوت في عام 2001 لتسجل 3001 جنيهه واستمرت دون المستوى حتى عام 2006، وبدءاً من عام 2008 أخذت اتجاهاً تصاعدياً حتى وصلها إلى 10194.1 عام 2015<sup>(18)</sup>.

وتقف عدة عوامل وراء هذا الأداء الضعيف، يتصدرها انخفاض حجم وعائد الاستثمار في رأس المال البشري<sup>(19)</sup>. والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية التي لعبت دوراً حاسماً في تدني إنتاجية العمل، إذ يعاني رأس المال البشري في مصر من العديد من المشكلات التي ألقت بظلالها على إنتاجية العمل مثل ارتفاع معدل الأمية للعاملين مع عدم ملائمة نظام التعليم الحالي لمتطلبات الاقتصاد التنافسي. ومثل تقادم وسائل الإنتاج، والذي يشير إلى تراجعها عن مواكبة التطورات التكنولوجية والإنتاجية الحديثة، التي توفر الوقت والجهد والتكلفة، سبباً رئيسياً أيضاً وهو ما أثر سلباً وبصورة مباشرة على إنتاجية العامل، الذي لم يجد وسائل الإنتاج التي تساعده على زيادة إنتاجيته<sup>(20)</sup>. كما يعاني الاقتصاد المصري من الافتقار للتكنولوجيا الحديثة والملائمة، وهو الأمر الذي هدد النمو الاقتصادي، وجعله يرتكز على أسس هشّة قوامها انخفاض الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية. وبالرغم من أن نظام التعليم في مصر هو الأقدم والأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن كبر حجم هذا النظام لم يصاحبه مخرجات عالية المستوى تتمتع بمهارة عالية، ولم ينتج عنه إلا تراجع في مستويات التعليم والتدريب<sup>(21)</sup>.

وشكل انخفاض المستوى المعيشي والصحي لعنصر العمل، وهو ما تعاني منه مصر منذ فترة ليست بالقصيرة. فتدهور الحالة المعيشية وارتفاع نسبة الأمراض المزمنة (مثل فيروس سي وغيره) بين العاملين خاصة في قطاع الحكومة، وتراجع الحالة الصحية بشكل عام قد أدت إلى ضعف القدرة على العمل والإنتاج بكفاءة ومن ثم ضعف مستوى إنتاجية العمل<sup>(22)</sup>. ومثل تعاضم دور القطاع غير الرسمي تأثيره السلبي على إنتاجية العمل، إذ لم يتيح للعامل شبكة ضمان اجتماعي أو صحي، إلى جانب تأثيره السلبي على المنشآت، وذلك نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة للقطاع الرسمي، وبالتالي فإن بقاء هذه المنشآت داخل الإطار غير القانوني يمثل عائقاً أمام نموها وزيادة قدرتها الإنتاجية والتسويقية. ولعب غياب دور الدولة في تعزيز وترسيخ ثقافة الإنتاجية سواءً في مراحل التعليم المختلفة أو في مراحل التدريب، إلى ظهور ثقافة أخرى أكثر خطورة، وهي الثقافة الاستهلاكية، الأمر الذي أثر سلباً على إنتاجية العمل.

### القسم الثالث: تطور البطالة وأسبابها

شهد الاقتصاد المصري تفاقماً كمياً ونوعياً لمعدلات البطالة خلال فترة الدراسة، ويعتبر عقد التسعينيات بمثابة عقد انفجارها. وأصبحت البطالة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع وتهدده إلى أن تفاقمت معدلات البطالة، والتي ترجع بالمقام الأول إلى عدم نجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الإستثمارية على وجه الخصوص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكثيفة العمل في آن واحد<sup>(23)</sup>. وقد سجل معدل البطالة 7.7% عام 1976، ثم تراجعت لتبلغ 4.7% عام 1982، إلا أنها تزايدت وبشكل سريع لتصل إلى 10.1% عام 1991، ولكنها تراجعت إلى 9.2% عام 2000، ثم ارتفعت عام 2005 ووصلت إلى 11.2%، ثم تراجعت لتصل إلى 8.7% عام 2008، إلى أن أخذت اتجاهاً تصاعدياً منذ 2010 حتى 2014 مسجلة 13% ثم 12.8% عام 2015، في أعقاب الثورة<sup>(24)</sup>.

ويمكن أن يعزى تفاقم معدلات البطالة إلى عدة أسباب أهمها أولها ضعف النمو الاقتصادي. وهو ما أكدته دراسة (الشوربجي، 2009)<sup>(25)</sup>، التي انتهت إلى وجود أثر معنوي ضئيل للنمو الاقتصادي على العمالة. ولم يتوقف ذلك على الفترة التي تبنتها الدراسة أعلاه، بل إنه استمر تاره مع معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي كعامي 2007 و2008، وأخرى مع معدلات منخفضة خاصة في أعقاب 2011 حتى 2015. وجاء ضعف قدرة أساليب الإنتاج المستخدمة على استيعاب أعداد كبيرة من العمال ثانياً. فيما حل تراجع دور القطاع العام وعدم قيام القطاع الخاص بالدور المنوط به في خلق فرص العمل ثالثاً. ومارست الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك على أنقاض الطبيعة الانكماشية للبرنامج من جانب وعدم إدراجه البطالة كمكون يسعى لتخفيضه أو مواجهته. وأظهرت دراسة (حسن، 2015)<sup>(26)</sup>، أن برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي من بين أهم العوامل التي أدت إلى تفاقم البطالة؛ فهو وإن حقق أهدافه من حيث تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في جانبه النقدي والمالي، إلا أن ذلك كانت له تكلفته الاجتماعية فزادت أعداد البطالة وخاصة لداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويعزى ذلك إلى عدم توافر التمويل المصرفي ونقص الطلب في الأسواق قد حد بدرجة كبيرة من ربحية المشروعات، التي لم تجد التسهيلات اللازمة لتمويل مشروعاتها. وهذا يؤدي إلى عدم فتح فرص الاستثمار وتوفير فرص عمل للمساهمة في تخفيف حدة البطالة. إلى جانب برامج الخصخصة وإنخفاض الاستثمارات العامة للدولة. وجاء قصور المعلومات عن سوق العمل كأحد الأسباب المسؤولة عن تزايد البطالة لدى كثير من الذين يرغبون في العمل، لكنهم ليست لديهم المعلومات الكافية والحديثة عن الفرص المتاحة.

#### القسم الرابع: منهجية الدراسة

#### 4-1 : منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك ARDL :

تعتبر نماذج ARDL من الأساليب الأكثر تطوراً في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي الخاصة بالسلاسل الزمنية، ويستخدم لدراسة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين غير متكاملة من نفس الدرجة أو متكاملة من نفس الدرجة (مستوى التكامل I(0) أو I(1) . ويتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب " إختبار الحدود" Bound Test المطور من قبل (Pesaran et al. 2001) ، حيث يتم دمج نماذج الإنحدار الذاتي (AR(p) Autoregressive Model ، ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر (إدريوش ، 2013) . وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة أهمها ما يلي:

(1) أنه يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة I(0) أو متكاملة من الرتبة I(1) أو متكاملة من درجات مختلفة، فضلاً عن أنه يجب التأكد من أنها تكون غير متكاملة من الرتبة I(2) . أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.

(2) تتسم طريقة ARDL بنتائج تطبيقية ذات كفاءة عالية، خاصة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيراً، وهذا على عكس معظم إختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة .

(3) أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل و القصير معاً في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلاً من معادلتين منفصلتين . ومن خلال هذه المنهجية التي قدمها Pesaran يمكن تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير، وهذه المعلمات تكون جيدة وغير متحيزة وأكثر دقة من الطرق السابقة للكشف عن التكامل المشترك (etal, 2015 Fatukasi) .

ويتم تحديد وتقدير العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل ومعدل البطالة في مصر واختبار فرضية الدراسة ومفادها عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل نمو الأجر الحقيقي ومعدل نمو إنتاجية العمل ومعدل البطالة في مصر . وهذا، من خلال تقدير العلاقة :

$$= a_0 + B_1 LPG_t + B_2 UNE_t \quad (1)RWG_t$$

بالاعتماد على نموذج ARDL لإختبار التكامل المشترك . وبالاعتماد على كل من مصادر البيانات والتحليل المبني لها من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة لفحص درجة سكون متغيرات الدراسة بالإضافة إلى إجراء اختبار التكامل المشترك لفحص إمكانية وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل من عدمها . ويظهر الجدول رقم (3) توصيف المتغيرات ومصادر الحصول عليها .

(3) توصيف متغيرات النموذج ومصادر الحصول عليها

المصدر	آليه حسابه	المتغير
الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء .	(متوسط الأجر الحقيقي في السنة الحالية - متوسط الأجر الحقيقي في السنة السابقة)×100 / متوسط الأجر الحقيقي في السنة السابقة .	معدل نمو الأجر الحقيقي RWG
بيانات وزارة التخطيط .	( إنتاجية العمل في السنة الحالية - إنتاجية العمل في السنة السابقة ) / إنتاجية العمل في السنة السابقة × 100	معدل نمو إنتاجية العمل LPG <sup>(27)</sup>
الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط .	عدد العاطلين / إجمالي قوة العمل × 100	معدل البطالة UNE-R

المصدر : إعداد الباحث .

وقد تم استخدام تلك المتغيرات في اشتقاق المتغيرات التالية والتي يظهر الجدول رقم (3) كيفية حسابها،

وهي :

$$\sum \text{معدل نمو الأجر الحقيقي RWG.}$$

$$\sum \text{معدل نمو إنتاجية العمل LPG.}$$

$$\sum \text{معدل البطالة UNE-R.}$$

وبإضافة المتغير العشوائي للمعادلة السابقة يصبح النموذج قياسياً ويأخذ الشكل التالي:

$$RWG_t = a_0 + B_1 LPG_t + B_2 UNE_t \quad (1)RWG_t$$

$$t=1, 2, 3, \dots, T$$

حيث أن :

: معدل نمو الأجر الحقيقي في الزمن t .

LPG: معدل نمو إنتاجية العمل .

UNE: معدل البطالة .

: حد الخطأ أو الخطأ العشوائي .

$t =$  الفترة الزمنية .

$T =$  عدد المشاهدات .

= الحد الثابت .

= معاملات .

وذلك لا اختبار الفرضية التي تقول بأنه:

”لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو الأجر الحقيقي ونمو إنتاجية العمل ومعدل البطالة في مصر.“

#### 4-2 العرض البياني للبيانات:

يوضح الشكل رقم (1)، التذبذب الحاد للمتغيرات الثلاثة (معدل نمو الأجر الحقيقي، معدل نمو إنتاجية العمل ومعدل البطالة)، بين الارتفاع والانخفاض بين عام وآخر. كما يظهر أن معدل نمو الأجر الحقيقي، قد فاق في ارتفاعه معدل نمو إنتاجية العمل خلال الفترة (1975-2015)، فيما عدا عام 1978 الذي تساوى فيه معدل نمو الأجر الحقيقي مع معدل نمو إنتاجية العمل. وفي المقابل شهد عامي (2000 و2006) تفوق معدل نمو إنتاجية العمل وإن كان بنسب طفيفة.

#### 4-3 اختبار A.D.F. للسلاسل الزمنية:

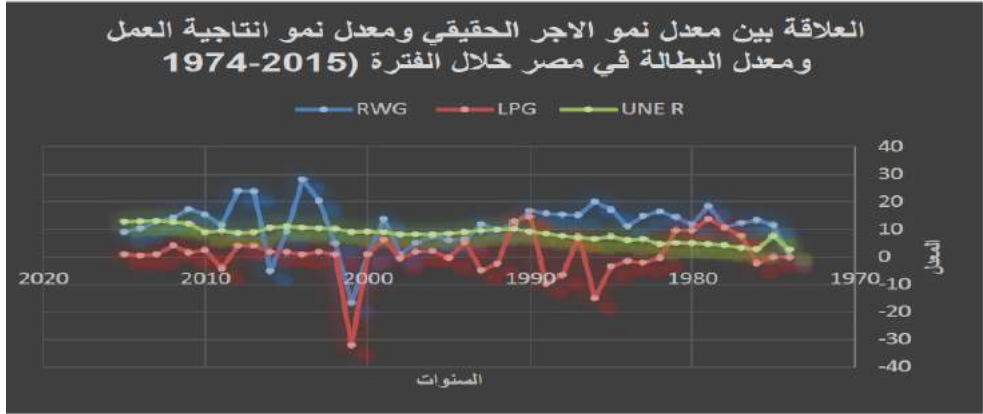
بالنظر إلى الجدول رقم (4) يتبين أن المتغير (RWG) به جذر وحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة في المستوى بمعنوية (0.3331)، وهي أكبر من مستوى الخطأ (5%)، وبالتالي يتم قبول فرض عدم القائل بوجود جذر وحدة ورفض الفرض البديل. ولعلاج هذه المشكلة تم أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية بدون الاتجاه الخطي والقاطع، وأصبحت السلسلة ساكنة حيث أن المعنوية تساوي 5%. وأيضاً باختبار السلسلة الزمنية لمتغير البطالة UNER به جذر وحدة أيضاً ومستوى معنوية (0.8211) وهي أكبر من 5%. وتم علاجها بأخذ الفرق الأول بدون الاتجاه والقاطع. وتشير × إلى قبول فرضية عدم (عدم السكون) Nonstationary عند مستويات معنوية 1% و 5%، وبالتالي تقوم بإجراء الاختبار على الفرق الأولي للسلسلتين الزمئيتين  $\ln UNE - \ln RWR$ .

وتبين أنه في ضوء نتائج اختبار (ADF) لا اختبار جذر الوحدة عند مستوى معنوية، أن إحصائية (t) المقدرة غير معنوية مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكنة، وبالتالي لا يمكن رفض فرض عدم القائل بوجود جذر وحدة، ومن ثم فقد تم إعادة إجراء الاختبار على الفرق الأولي للمتغيرات الثلاثة. وكشفت نتائج الاختبار عن رفض فرض عدم وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 1%. وعليه، يمكن استنتاج أن السلسلة الزمنية لمتغير معدل نمو إنتاجية العمل مستقر من الدرجة I(0)، وكل من معدل نمو الأجر الحقيقي ومعدل البطالة، هي سلاسل غير ساكنة المستوى ولكنها ساكنة الفرق الأول I(1). بما يعني أن هناك متغيرات ساكنة في المستوى



وأخرى ساكنة في الفرق الأول. وعليه، فسوف يتم استخدام منهجية ARDL لتحديد التكامل المشترك، نظراً لوجود اختلاف في درجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة سواء من الدرجة  $I(0)$  أو من الدرجة  $I(1)$ ، وتؤكد عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية  $I(2)$ . وبعبارة أخرى، أن طبيعة البيانات من جانب هي التي دعت لاستخدام نموذج ARDL الذي لديه قدرة عالية على التعامل مع سلاسل زمنية من درجات تكامل مختلفة. ويوضح الشكل رقم (2) أن نموذج  $(3, 3, 0)$  هو النموذج الذي له أقل قيمة حساب معيار (AIC)، وبالتالي فهو النموذج الأفضل.

شكل رقم (1): تطور معدل نمو الأجر الحقيقي ومعدل نمو إنتاجية العمل ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (1974-2015)



المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 9

جدول رقم (4): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر الموسع

التعليق	قيمة P-value	قيمة إحصائية ADF المحسوبة	فترة التباطؤ	المتغير
السلسلة Ln RWG غير ساكنة.	0.3331*	-0.8673	0	Ln RWG
السلسلة Ln LPR ساكنة	00000	-0.4089	0	Ln LPG
السلسلة Ln UNE غير ساكنة	0.8211*	-0.5090	0	Ln UNE
الفرق الأولي للسلسلة Ln RWG ساكنة.	000000	-7.3293	0	Ln RWR
الفرق الأولي للسلسلة Ln UNE ساكنة.	000000	-7.3293	0	Ln UNE

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 9

4-4: تقدير نتائج نموذج ARDL واختبار التكامل المشترك.

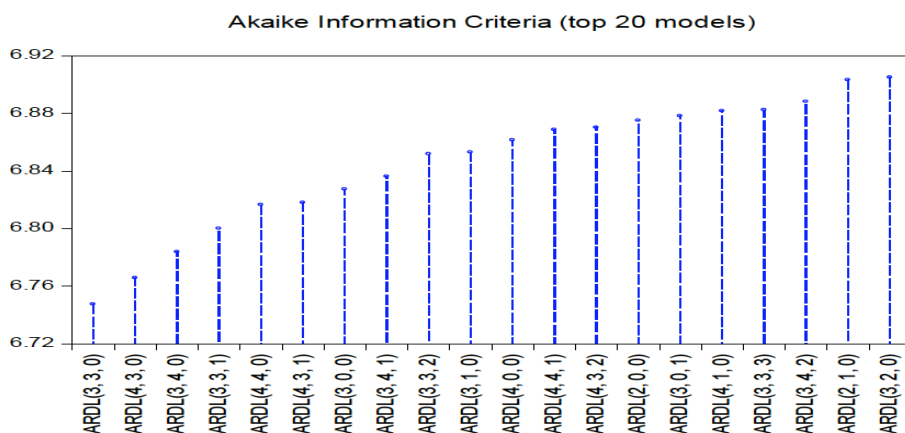
جدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرات	المعاملات المقدرة	الخطأ المعياري	إحصائية t	الإحتمال prob
$RWG_{t-1}$	0.548785	0.157141	3.492313	0.0015
$RWG_{t-2}$	-0.479815	0.161763	-2.966166	0.059
$RWG_{t-3}$	0.444175	0.151947	2.923214	0.0065
LPG	0.293090	0.131479	2.229174	0.0334
$LPG_{t-1}$	180029.-	0.138528	-1.299593	0.2036
$LPG_{t-2}$	0.016349	0.140225	0.116589	0.9080
$LPG_{t-3}$	-0.371908	0.140683	-2.643586	0.0129
UNE-R	-0.531231	0.435250	-1.220521	0.2318
Constant	10.69660	4.434980	2.411872	0.0222
$R^2$	0.5196		DW	2.0718
* F-static	0.712328			0.6787

\* نتائج اختبار ثبات التباين

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

شكل رقم (2): اختبار المفاضلة بين فترات الإبطاء



المصدر: إعداد الباحث باستخدام Eviews 9

وقد تم اختيار أربع فترات تباطؤ لتحديد التكامل المشترك عبر Bound test ، ووفقاً لمعايير البيانات (SIC) ، HQ ، AIC ، وذلك بتحديد حد أقصى أربع فترات تباطؤ زمني لكل المتغيرات، والذي يظهر قيمة F-static ، التي تساوي (2.394129) في الجدول رقم (4) وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% وبفترتي إبطاء، أي أنها أقل من الحد الأدنى للقيمة الحرجة. وهو ما يعني قبول فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ورفض الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وهو ما يؤكد فرضية الدراسة التي ذهبت إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل نمو الأجر الحقيقي ومعدل نمو إنتاجية العمل ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (1974-2015). وهذه النتيجة لا تتفق مطلقاً مع النظرية الاقتصادية سواء على مستوى نظرية إنتاجية العمل أو على مستوى نظرية كفاءة الاجور. وفي الوقت ذاته فقد اتفقت مع نتائج دراسات أخرى من بينها دراسة (قموح، 2015) و دراسة (Tsoku and Matarise, 2014) (28).

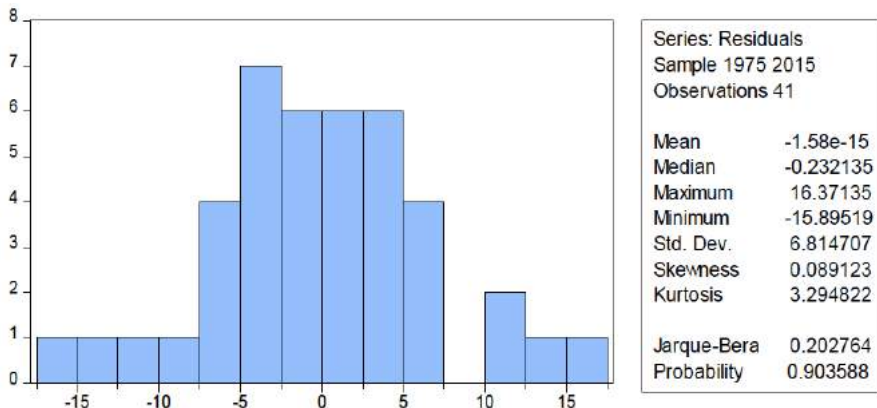
ويظهر الجدول رقم (3) اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ، باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط Autoregressive Conditional Heteroscedasticity بالانحدار الذاتي (ARCH) Test توضح إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر وذلك لأن قيمة F-static (0.712328) معنوية وأكبر من 5%.

### 1-5 الكشف عن المشاكل القياسية بالنموذج

#### 1-5-4 اختبار التوزيع الطبيعي

يبين الشكل البياني رقم (3) أن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي ، إضافة الى ذلك نتائج اختبار (Jarque-Bera) التي جاءت القيمة الاحتمالية له اكبر من مستوى 5% ومنه يمكن قبول الفرض الذي ينص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً .

شكل رقم (3) التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج



2-5-4 اختبار ثبات التباين

جدول رقم (6) نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.1500	(Prob. F(6,34)	1.704567	F-statistic
0.1483	Prob. Chi-Square(6)	9.481080	Obs*R-squared
0.2786	Prob. Chi-Square(6)	7.481125	Scaled explained SS

Heteroskedasticity Test: White			
0.3997	(Prob. F(27,13)	1.163561	F-statistic
0.3609	(Prob. Chi-Square(27)	28.99986	Obs*R-squared
0.6913	(Prob. Chi-Square(27)	22.88258	Scaled explained SS

المصدر : إعداد الباحث بإستخدام Eviews 9

توجد عدة اختبارات للكشف عن مشكلة اختلاف التباين حيث استعان الباحث باختباري (Breusch-Pagan-Godfrey) و (White) لهذه الدراسة ، وأوضح نتائج الاختبارين كما يشير الجدول رقم (6) أن نموذج (ARDL1,1,1) خالي من مشكلة عدم تجانس التباين ، حيث جاءت القيمة الجدولية اكبر من القيمة المحسوبة لكلا الاختبارين ، وكذلك مستوى المعنوية جاء اعلى من مستوى الدلالة 5 % .

3-5-4 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي : (Autocorrelation test)

جدول رقم (7) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
0.0982	(Prob. F(1,33)	2.895384	F-statistic
0.0690	(Prob. Chi-Square(1)	3.307131	Obs*R-squared

المصدر : إعداد الباحث بإستخدام Eviews 9

تبين النتائج أعلاه خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي للبواقي من الرتب الأعلى وذلك بإستخدام اختبار (Breusch - Godfrey) عند الدرجة الاولى بقيم احتمالية عند (0.0690) جاءت اكبر من مستوى معنوية 0.05 ، وبالتالي فإن فرضية وجود ارتباط تسلسلي في سلسلة البواقي تم رفضها ، كما أن القيم المحسوبة لمضاعف لاغرنج (LM) جاءت اقل من القيم الحرجة البالغة قيمتها (3.84146) .

## 4-5-4 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

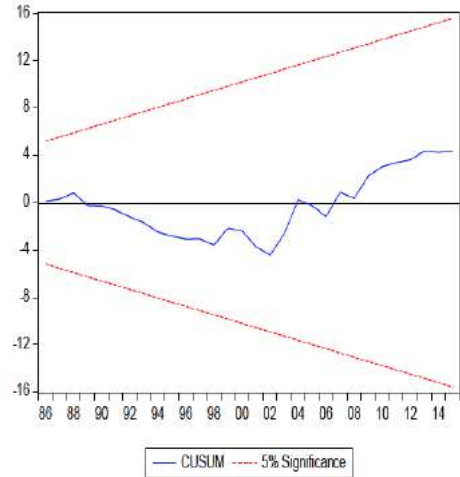
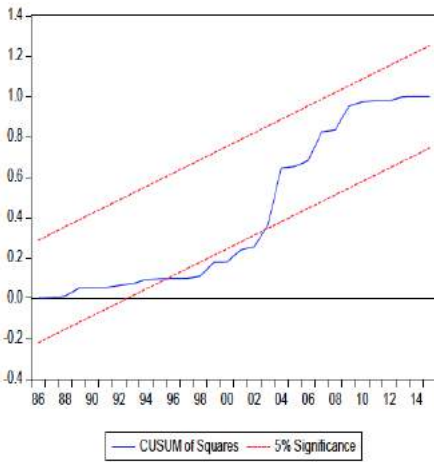
ويتضح من خلال الشكل رقم (8) أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (8) نتائج اختبار الحدود لتكامل المشترك Bound test

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية 10%	مستوى المعنوية 5%	مستوى المعنوية 1%
(2.394129)	الحد الأدنى I(0)	2.63	3.1	4.13
	الحد الأعلى I(1)	3.35	3.87	5

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 9

شكل رقم (4) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 9

## سادساً : تحليل نتائج النموذج

تشير العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والعمالة في مصر إلى حالة خاصة، يعزى بعضها إلى العوامل التقليدية مثل ( اختلال هيكل الناتج وهيكل توزيع الدخل)، فيما يرجع البعض الآخر إلى عوامل تنفرد بها الحالة

## استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر 55

المصرية مثل: (استشراء الفساد، سيطرة الطبقة الرأسمالية، انخفاض نوعية وكفاءة القوة العاملة، الطابع الريعي للأجور، وغيرها). وتجدر الإشارة إلى أن النمو المنخفض والبطالة المرتفعة والفقير المدقع في مصر تتزامن كلها مع جوانب تشوه هيكل الاقتصاد ويرجع معظمها إلى ما قبل عام 2011. وعليه، فثمة عوامل عديدة تقف وراء عدم وجود علاقة توازنية طويلة بين متغيرات الدراسة (معدل نمو الأجر الحقيقي ومعدل نمو إنتاجية العمل ومعدل البطالة)، والتي أفضت إلى بروز حالة الأختلال المزمن في علاقة الأجور بإنتاجية العمل والتوظيف، وهي كالتالي:

1. غياب التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي وأوضاع سوق العمل، والذي كان له دور في تعميق الاختلال بين الأجور وإنتاجية العمل والعمالة على مدار العقود الماضية.

2. تراجع حصة الأجور في كل من الناتج والدخل المحلي الإجمالي، والذي يعود إلى مجموعة من العوامل (منها تكنولوجيا الإنتاج، والعوامل المؤسسية والعمولة والأموال). ولأن مصر شأنها في ذلك شأن العديد من الدول النامية فإن اقتصادها لم يصل بعد إلى التوزيع الأمثل للدخل، ولا حتى جزء منه.

3. تدني مستويات التعليم وعدم تطابقها مع متطلبات سوق العمل، حيث يعد أحد المعضلات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد المصري.

4. نمط الأجور وعدم المساواة في الأجر، حيث لعب غياب قواعد تحديد الأجور دوراً مؤثراً في اختلال العلاقة بين الأجور والإنتاجية، وقد مارس انخفاض الأجور الحقيقية دوراً كبيراً في تعميق الاختلال بين الأجور والإنتاجية، وزيادة البطالة، حيث اضطر العامل حفاظاً على مستوى المعيشة إلى العمل الإضافي وهو ما أثر سلباً على عمله الأصلي، ناهيك عن حرمان آخرين من فرصة توظيف (29).

وعليه، فقد تعددت الآثار السلبية جراء اختلال العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والعمالة على الاقتصاد المصري، وأهمها ما يلي:

-ضعف النمو الاقتصادي، والذي لم يكن مستقراً أو مستداماً لفترات طويلة، في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات الأجور الحقيقية، وما انطوى عليه من خطر انخفاض مستوى المعيشة وزيادة أعداد الفقراء.

-التضخم، باعتباره أحد أهم مظاهر اختلال العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل في مصر، حيث انعكس في شكل ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وأدى إلى أن أصبح التضخم سبباً ونتيجة لذلك الاختلال في آن واحد.

-تواضع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، حيث ألقى الاختلال المزمن في العلاقة بين الأجور والإنتاجية بظلاله على قدرات الاقتصاد المصري التنافسية. فمع انخفاض الإنتاجية من جانب، وتجاوز معدل نمو الأجور معدل نمو إنتاجية العمل من جانب آخر. فضلاً عن تزايد معدلات البطالة ووجود عجز دائم في ميزان المدفوعات، فقد وجد الاقتصاد المصري نفسه رهين الإنتاجية الضعيفة والزيادات المستمرة في الأجور النقدية، والتي أفرزت ضغوطاً تضخمية جمة، مما أثر سلباً على قدرته التنافسية. وتحليل أداء مصر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2009-2015)، فقد وصل إلى أفضل مستوي له (70) في عام 2009، وأدنى مستوي له (119) في عام 2014. ولكن استطاعت مصر خلال عام 2015 وقف

التدهور في وضعها التنافسي وتحسين ترتيبها بثلاثة مراكز إلى (116) من 140 دولة عام 2015<sup>(30)</sup>.

-تفاقم عجز الموازنة العامة، حيث تعد فاتورة الأجور المرتفعة سبباً رئيسياً ومباشراً لعجز الموازنة في مصر. ومع احتلال الأجور لأكثر من ربع مصروفات الموازنة العامة، ذهب أنصار هذا الطرح إلى أن الأجور عينا إقتصاديا لا يقابله عائد.<sup>(31)</sup> في الوقت الذي يرى آخرون، أن الأجور الحقيقية منخفضة للغاية كنتاج لانخفاض إنتاجية العمل، ناهيك عن تفشي البطالة المقنعة بين العمالة الحكومة.

-ازدياد حدة الفقر، فمع تدني الأجور الحقيقية وعدم كفايتها لسد الحاجات الأساسية، يؤدي اختلال العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل إلى تدهور مستويات المعيشة، الناتج عن تراجع الأجور الحقيقية، الذي يعود بالمقام الأول إلى انخفاض إنتاجية العامل التي لها تأثير مباشر على الفقر من زاوية الأجور. وكذلك فإن البطالة تعد سبباً للفقر ولكنه سبب غير مباشر، إذ أن التعطل عن العمل ما هو إلا فقدان لمصدر الدخل، لكنه غير فاعل للاستهلاك. وبالتالي فإن اختلال العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة، قد زاد من حدة الفقر<sup>(32)</sup>.

#### القسم الخامس : استهداف الأجور كألية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر

تهدف الدراسة في هذا البند إلى وضع إطار عام لسياسة استهداف الأجور في مصر بغرض تحسين إنتاجية العمل وزيادة التوظيف، وفيما يلي تعرض الدراسة أهم المتطلبات التي يجب توافرها من أجل التحول نحو سياسة الأجور تقود النمو الاقتصادي، وأهمها ما يلي:

-تطوير البنية التحتية، والذي يسهم في تطوير وتيسير حركة النشاط الاقتصادي، بما يزيد من فاعلية هذا النشاط، ويعمل على تنامي حركة السلع والخدمات. ولا شك أن الإنفاق الحكومي خاصة على البنية التحتية المادية ورأس المال البشري قد يكون محفزاً للنمو من خلال رفع إنتاجية عناصر الإنتاج، والتي تحقق عوائداً موجبة بالنسبة للنمو الاقتصادي. ويؤدي الرصيد المرتفع من رأس المال العام في البنية التحتية إلى زيادة إنتاجية العمل<sup>(33)</sup>.

-وجود مؤسسات قوية في سوق العمل، والتي يمكن أن تؤثر على ظروف سوق العمل، بما في ذلك التفاوض الجماعي على الأجور، وتشريعات الحد الأدنى للأجور. وفي ظل النمو الذي تقوده الأجور، فإنه يسمح للأجور أن تنمو بجانب الإنتاجية.

-إعادة تخصيص وتوزيع الموارد نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي، والتي إذا ما أُحسن توجيهها فإنها تؤدي إلى زيادة كل من الناتج والإنتاجية بما ينعكس إيجابياً على الأجور. ولأن تخصيص وتوزيع الموارد يعتمد على سلم الأولويات التي تضعها الدولة معياراً بحكم سياساتها التخطيطية والتنفيذية، لتحقيق فعالية أكبر لسياسات الإنفاق العام في التأثير على التنمية الاقتصادية، فإنه لا بد وأن تتوفر للجهاز الإداري القائم على رسم وتنفيذ هذه السياسات كفاءة عالية في المفاضلة بين الحاجات ومتابعة تنفيذ تلك السياسات.

-توسعة نطاق السوق المحلية ورفع كفاءة منظومة التجارة الداخلية، ويقصد به العمل على أن يكون السوق شاملاً لكافة الفئات، وأن تتاح الفرصة وتهيء البيئة الاقتصادية لتمكين المنتجين من إنتاج وبيع المزيد من منتجاتهم. ويمكن تحقيق ذلك عبر العديد من الوسائل والآليات مثل تحسين وتطوير البنية التحتية، ودعم الصادرات، ووجود سياسة ضريبية محفزة بما يزيد الطلب ويساهم في توفير المزيد من فرص العمل.

- توحيد أسواق العمل، باعتباره أمراً ضرورياً للتحول نحو سياسة الأجور تقود النمو، حيث أن عدم المساواة يبدأ في سوق العمل. وعليه، فإن توحيد أسواق العمل، يمكن أن يؤدي إلى آثار مباشرة وإيجابية على الأجور وتوزيعها، بما يعزز ربطها بإنتاجية العمل والتوظيف.

-مراجعة السياسات الضريبية والتأمينية، بحيث تراعي مصالح العمال وأصحاب الأعمال في ذات الوقت. كما ينبغي التركيز أيضاً على التأمين الاجتماعي وسياسات الدخل، حيث يشير تحليل نصيب العمالة من الدخل إلى أن التغيرات في نظام التأمين الاجتماعي لها تأثيرات واضحة على إعادة توزيع الدخل. لذلك، يمكن أن تسهم مزايا التأمين الاجتماعي المناسبة في خلق مناخ مؤسسي موثي لتفعيل التفاوض على الأجور وتأمين دخل أساسي للعمالة<sup>(34)</sup>.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن عرض عدد من المرتكزات والآليات التي من شأنها أن تربط بين الأجور وإنتاجية العمل. وذلك استكمالاً لإنتهاج سياسة الأجور تقود النمو الاقتصادي.

#### أولاً المرتكزات: ربط الأجور بإنتاجية العمل والتوظيف، وهي على النحو التالي:

1. ربط سياسات سوق العمل النشطة بسياسات الاقتصاد الكلي، حيث تنطلق أهمية هذا الربط في تحقيق الكفاءة والإنصاف والنمو والعدالة الاجتماعية.
2. الموازنة بين النمو وعدالة توزيع الدخل، والتي تعد واحدة من أهم المرتكزات التي يعول عليها في ربط الأجور بإنتاجية العمل.
3. ربط الأجور بالأسعار، وذلك انطلاقاً من أن أي تحليل للأجور وسياساتها لا بد وأن يبنى على الأجور الحقيقية وليس الاسمية، ومن ثم فإن ربط الأجور بالأسعار من شأنه أن يقود إلى الحفاظ على استقرار مستوى المعيشة، ويمكن العامل من أداء عمله بمزيد من التركيز ودون تشتت.
4. تبني نهج النمو الاحتوائي - والذي يقصد به إنعكاس هذا النمو في شكل زيادة فرص العمل وتقليل اعداء الفقراء - والذي يسهم في تعزيز إنتاجية العمل وزيادة فرص العمل الحقيقية، التي يتولد عنها دخل مناسب يساعد في إيجاد مستوى معيشة لائق.
5. التصدي لازدواجية سوق العمل، والذي يأتي كأحد أهم الدعامت لتوحيد التعامل مع الاجر وإنتاجية العمل والتوظيف، وهو ما يعني توحيد العقود وضماتها في الاقتصاد بشكل عام.



## ثانياً: آليات الربط بين الأجور وإنتاجية العمل والتوظيف

تعدد الآليات التي يمكن من خلالها أن يتم الربط بين الأجور وإنتاجية العمل، والتي يمكن تناولها كما يلي:

**الآلية الأولى: الحد الأدنى للأجور،** والذي ينظر إليه على أنه آلية لتحفيز العاملين الذي يقعون في أسفل سلم الأجور، بمعنى أنه كلما زادت الانتاجية ستزداد الاجور. وفيما يتعلق بالتوظيف، فقد اكدت دراسة أن العلاقة بين الحد الأدنى للأجور وفرص العمل ليست بالضرورة سلبية. وعلى سبيل المثال، خلصت دراسة (Ximena etal، 2012)<sup>(35)</sup> عن إندونيسيا إلى أن سياسة الحد الأدنى للأجور نجحت في زيادة الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، ولم تؤد إلى خسائر في فرص العمل.

**الآلية الثانية: تفعيل دور تفعيل دور المفاوضة الجماعية في رسم الخطط والسياسات الخاصة بالعمال وعلى رأسها الأجور،** من شأنه أن يجذب العمال. وتلعب المفاوضة الجماعية دوراً حاسماً في عملية ربط الأجور بإنتاجية العمل، وذلك إنطلاقاً من أن العامل الذي يجد مؤسسات قوية تدافع عنه وتمكنه من الحصول على حقوقه لا يتواني في الحصر على القيام بعمله بإتقان بما يعني زيادة الإنتاجية، ولعل ما يؤكد ذلك تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2010-201 الذي إنتهى إلى أن العلاقة بين الأجور والإنتاجية تعتبر أكثر وضوحاً في البلدان التي تغطي المفاوضة الجماعية فيها أكثر من 30% من العاملين، على ضوء قدرتها في تهيئة أسواق عمل أكثر مرونة إلى جانب المساعدة في ضمان إنتعاش الأجور عند تحسن المؤشرات الإقتصادية<sup>(36)</sup>.

**الآلية الثالثة: عدالة توزيع الأجر،** والتي تمثل إحدى الآليات الرئيسية والمحورية لتعزيز الصلة بين الأجور وإنتاجية العمل. إذ تصاغ عدالة الأجور في شكلين رئيسيين هما: العدالة الأفقية والعدالة الرأسية. أما العدالة الأفقية فهي العدالة التي لا تميز بين ذوي المؤهل الواحد أو الخبرات الواحدة ولا يفرق بينهما سوى الجهد. فيما تخص العدالة الرأسية الفوارق المهارية في العمل ومدى إتقان العمل من عدمه وكذلك القدرات التعليمية. ومن ثم فإن إقتران زيادة الأجر بعدالة توزيعه أمر يساعد على تحسين الإنتاجية.

**الآلية الرابعة: التدريب وتطوير المهارات،** حيث يمكن لنظم تطوير المهارات الفعالة-التي تربط بين حلقات التعليم والتدريب التقني، والتدريب التقني ودخول سوق العمل، والتعلم في مكان العمل- أن تساعد على استدامة النمو والإنتاجية، وترجمة ذلك إلى وظائف أكثر وأفضل. كما أن التدريب والتعلم المستمر، يعزز العلاقة الدائرية بين الإنتاجية والعمالة ذات النوعية الأفضل.

**الآلية السادسة: وجود نظام معلومات كفؤ لسوق العمل،** والذي يعد أحد أهم المتطلبات الرئيسية التي تساعد في التقييم المستمر والدوري لأداء سوق العمل بما يمكن من معالجة أي خلل يطرأ على هذا السوق، ويمكن صانعي السياسة الاقتصادية من وضع السياسات الملائمة وذات الكفاءة.

**الآلية السابعة : تطوير المنظومة الصحية للعاملين**، حيث يعد إعادة النظر في المنظومة الصحية الحالية أحد أهم الجوانب التي لا بد من مراعاتها عند النظر إلى علاقة الأجور بإنتاجية العمل، وذلك لأن الصحة إلى جانب التعليم يمثلان عماد رأس المال البشري الذي يدفع النمو الاقتصادي. وما يؤكد ذلك ما إنتهت إليه إحدى الدراسات<sup>(37)</sup>، والتي أظهرت إيجابية العلاقة بين التمتع بصحة جيدة وزيادة نصيب الفرد من الناتج.

ومما هو جدير بالذكر، أن توازن العلاقة بين الاجور وانباجية العمل والتوظف، يحمل في طياته آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي وعلى الاستقرار الاقتصادي الكلي وفي ظل نموذج مبني على تحفيز الاستهلاك وزيادة الطلب. ويمكن أن تنعكس هذا المتطلبات على إختلافها على النواحي التشريعية والمؤسسية لسوق العمل، حيث التأكيد على عدة أمور كما سبق وأشرنا هي ( الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية وتطوير المنظومة الصحية وتعزيز الحماية الاجتماعية) وكل هذه الآليات تصب في صالح وجود سوق عمل يتسم بالكفاءة. كما أن إستهداف الأجور وإصلاح سياساتها يساهم في إعادة توزيع الدخل ومكافحة حالة اللامساواة المتنامية في الاقتصاد المصري. وهو الامر الذي يحتاج لنص تشريع صريح وواجب يؤكد على ربط الأجور بإنتاجية العمل وضمان زيادتها بمعدلات تماثل أو على الأقل تقترب من كلاهما، يصاحبه آليات لمراقبته وتفعيله على أرض الواقع.

## سابعاً: النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل وقياس العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة في مصر خلال الفترة (1974-2015)، وذلك باستخدام المنهج التحليلي والمنهج القياسي. وقد تبين معاناة سياسة الأجور من العديد من التحديات يأتي في مقدمتها (ضعف البنية المعلوماتية الخاصة بالأجور، تضارب القوانين وعدم فعاليتها وتشوه الإطار التنظيمي، التشتت الكبير في الأجور على كافة المستويات، فجوة الأجور بين الجنسين، ومحدودية دور النقابات). وفي الوقت ذاته لم ترق إنتاجية العمل سواء في مستوياتها أو معدلات نموها إلى المستوى الذي يجعلها متكافئة يستند عليه النمو الاقتصادي، وذلك نظراً لوجود العديد من الأسباب منها (انخفاض حجم الاستثمار في رأس المال البشري وتواضع عائدته، ضعف مستوى التقدم الفني والتكنولوجي، وعدم كفاية الإنفاق على البحث والتطوير، انخفاض المستوى المعيشي والصحي لعنصر العمل... إلخ. وقد شهد الاقتصاد المصري تفاقماً كمياً ونوعياً في معدلات البطالة، مما جعلها إحدى المشكلات الكبرى التي تواجهه. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والتوظف، ليست مجرد فجوة، وإنما هي علاقة اختلال، والذي يعزى بالأحرى إلى الاختلال في كل من هيكل الناتج وهيكل توزيع الدخل.

كما توصلت الدراسة من خلال اختبارات التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL، إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو الأجور ونمو إنتاجية العمل ومعدل البطالة، ما يعني أن التغيرات في الأجور مستقلة عن التغيرات في إنتاجية العمل. كما أن البطالة ليس لها تأثير على كل من الأجور وإنتاجية العمل. كما أن معدل البطالة لا يؤثر على كل من معدل نمو الأجر الحقيقي ومعدل نمو إنتاجية العمل.

وعلى ضوء تبني الدراسة منهج استهداف الأجور بغرض تحسين إنتاجية العمل وزيادة التوظف، تطرقت الدراسة لعرض أهم المتطلبات اللازمة للتحويل نحو السياسة المتبناه ومن بينها (تطوير البنية التحتية،

وجود مؤسسات قوية في سوق العمل، إعادة تخصيص وتوزيع الموارد نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي، مراجعة السياسات الضريبية والتأمينية). كما حاولت الدراسة عرض عدد من المرتكزات والآليات، والتي من شأنها ربط الأجور بإنتاجية العمل والتوظيف.

## الهوامش

- (1) تثير قضية الاجور عدداً من الإشكاليات فيما يتعلق بدراستها على المستوى الكلي، ففي الوقت الذي صنفها العديد من المفكرين والمدارس الاقتصادية من صميم التحليل الجزئي، وأن اهتمام النظرية الكلية بها محدود للغاية استناداً إلى أن تفسير الأجور الكلية من خلال أدوات التحليل الجزئي مسألة يكتنفها العديد من المحاذير المنهجية والتحليلية، عزاها بعضهم على المستوى الكلي إلى أنها قضية سياسة اقتصادية وليس نظرية فقط في بعدها الأول. ويكمن البعد الثاني، في دراسة الأجور على المستوى الكلي في أن الأجور وآلية تحديدها ليست مسألة اقتصادية بحتة، بل تمتد إلى مسائل اجتماعية في شقها النابع من نظرية توزيع الدخل. وما بين هذا وذاك، تجاوزت العديد من الدراسات التطبيقية هذه الإشكالية باستخدام نظريات التحليل الجزئي وتطبيقها بالاعتماد على بيانات كلية مثل دراسة (Meager and Speksar، 2011) ودراسة (Razzak، 2015) وكذلك دراسة (Eika، 1993)، التي قامت بصياغة نموذج كلي للأجور استناداً إلى علاقة "فيليبس". وبعد تغير السياق العالمي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، عادت سياسات الأجور من جديد كركيزة أساسية كي تمارس دوراً بارزاً في معالجة الأزمات. وقدم التقرير العالمي للأجور الصادر عام 2010-2011 بعنوان: "سياسات الاجور في زمن الأزمات" اهتماماً جديداً يتعلق بتأثير الأجور على المستوى الكلي، معبراً عنه بوجود ارتباط بين الأجور والطلب الإجمالي على المستوى الكلي كإحياء للأفكار الكينزية من جديد. وجاء التقرير العالمي للأجور لعام 2012-2013 تحت عنوان: "الأجور والنمو العادل"، ليمثل إسهاماً جديداً في الأدبيات الاقتصادية التي تناولت التغيرات في توزيع الأجور ومستوياتها داخل البلدان وبين بعضها البعض، فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الاتجاهات. وكانت إحدى النتائج الرئيسية لهذه الأدبيات الاتجاه النزولي في نصيب العمالة من الدخل، وتزايد عدم العدالة في توزيع الدخل الشخصي.
- (2) حيث ترى هذه المدرسة أن العوامل الدورية هي السبب الغالب إن لم يكن الأوحد للبطالة، وكتب زعيمها الأمريكي "بول كروغان" الحاصل على جائزة نوبل: لماذا لا تزال البطالة مرتفعة؟ لأن النمو ضعيف.
- (3) وقد أشار إلى هذا نارايانا كوتشير لاکوتا، رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية.
- (4) Yannick Kalantzis, Ryo KAMBAYASHI and Sébastien LECHEVALIER, Wage and Productivity Differentials in Japan: The role of Labor Market Mechanisms, The Banquede France, September, 2012, p34, this document is available on the Banque de France Website "www.banque-france.fr.
- (5) ليست الدعوة لأن تقود الأجور النمو الاقتصادي وليدة اللحظة وإنما يرجع تاريخها إلى القرن الـ19، وقد نوقشت سواء من جانب الحركات العمالية الداعمة لزيادات الأجور وتعزيز المفاوضات حولها أو عبر رؤى وأفكار العديد من المفكرين إلى أن تتابعت وصولاً إلى ما يمكن أن يطلق عليه في الأوساط الاقتصادية الحالية «الاجور تقود النمو الاقتصادي Wage-Led-Growth». وتعمل هذه السياسة على الربط بين تغيرات الأجور الحقيقية والتغيرات في إنتاجية العمل، وذلك اعتماداً على حصة الأجور في الدخل وتطور علاقتها بمكونات هذا الدخل (الاستهلاك والاستثمار وصافي الصادرات). وذلك في ضوء قدرة الأجر على دفع الطلب خاصة في حالة وجود مجتمع لديه سوق استهلاكي واسع النطاق.

## استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر 61

- (6) سهير معتوق ، العوامل المسفرة لارتفاع الاجور مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية ، دراسة قدمت للمؤتمر العلمي السنوي السابع (الأسعار والدخول في مصر) ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مصر ، 1990 ص 19 .
- (7) رضوان وآخرون ، سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادي في مصر ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، مارس ، 2010 ص 1 .
- (8) تم حساب هذه الأرقام بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وذلك بضرب معدل الاجر الاسبوعي النقدي في 52 ، ثم قسمتها على معدل التضخم للحصول على متوسط الأجر الحقيقي .
- (9) عبد الخالق فاروق ، اقتصاديات الأجور والمرتبات في مصر ، كيف نبني نظاماً عادلاً للأجور في مصر؟ ، دار الشروق الدولية ، القاهرة ، 2012 ، ص 53 .
- (10) عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، ص 59 .
- (11) Tarek El Gamrawy and Ziad Amer, Public Wage Premum in Egypt: Mirage or Reality? The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working Paper, No 164, Cair, October, 2011, p16.
- (12) إيناس زكريا وآخرون ، نحو سياسة متكاملة للأجور في مصر ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، العدد الأول ، القاهرة ، مايو ، 2011 ، ص 3 .
- (13) وزارة المالية ، البيان المالي للموازنة العامة ، أعداد مختلفة .
- (14) والتي تعرفها منظمة العمل الدولية على أنها: «التباين النسبي بين متوسط الأجر الذي يحصل عليه الرجال في مقابل متوسط الأجر الذي تحصل عليه النساء» . وهو ما يعني أن أجور الرجال أعلى من أجور النساء حتى وإن قاموا بنفس العمل .
- (15) Biltagy, Marwa ,Estimation Of Gender Wage Differentials In Egypt Using Oaxaca Decomposition Technique, Topics in Middle East and African Economies ,Vol 16, No 1, May,2014.
- (16) Amal Khairy Amin Mohamed , An Analysis of the Gender Pay Gap in the Egyptian Labour Market, Paper prepared for the IARIE. CAPMAS SPECIAL CONFERENCE “ Exper iences and Challenges in Measuring Income ,Wealth Poverty and Inquality in the Midlle East and North Africa , Cairo,November , 2015, P5.
- (17) المجلس الوطني المصري للتنافسية ، تقرير حول وضع مصر التنافسي في 2016/2017 ثبات نسب ومزيد من التحديات ، القاهرة ، 2017 .
- (18) تم حساب هذه الأرقام بواسطة الباحث بناء على قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أساس 2010) على عدد العاملين . ويعتور قياس الإنتاجية بشكل عام وإنتاجية العمل على وجه الدقة مشكلات كثيرة أهمها الاختلاف في التحديد الدقيق لناتج كل عنصر من عناصر الانتاج على حده . كذلك صعوبة قياس الإنتاجية في القطاعات الحكومية أو الإدارية ، إلا أن الباحث هنا قد استخدم مقاييس الناتج المحلي الاجمالي مقسوماً على عدد العمال وهو مقياس معترف به لدى منظمة العمل الدولية والمعهد الكندي لإبحاث المعيشة CESL
- (19) أشرف العربي ، رأس المال البشري في مصر: المفهوم - القياس - الوضع النسبي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 39 ، القاهرة ، صيف ، 2007 ، ص 2 .
- (20) معهد التخطيط القومي ، بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد 14 ، العدد 2 ، القاهرة ، ديسمبر ، 6002 ، ص 7 .
- (21) Ahmed A El Obeidy , The role of education and training in enhancing labour productivity in Arab countries In Africa, International Journal of Training and Development, 2016, p2.
- (22) معهد التخطيط القومي ، مرجع سابق ، ص 110 .

- (23) سميحة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 68، جامعة القاهرة، القاهرة، 2002، ص16.
- (24) موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، متاح على الرابط التالي:  
[http://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind\\_\\_id=1117](http://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind__id=1117)
- (25) مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص26.
- (26) سحر احمد حسن، مشكلة البطالة وآليات العلاج ( دراسة تطبيقية مقارنة بين- حالتي مصر وماليزيا بين 1991 و2013، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٩-٧٠/٧٠-٧١، ربيع، القاهرة، 2015، ص 5.
- (27) تم حسابه بناءً على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعاء الثابتة 2010 (كسنة أساس).
- (28) Johannes Tshepiso Tsoku and Florance Matarise, An Analysis of the Relationship between Remuneration ( Real Wage) and Labour Productivity in South Africa , Journal of Educational and Social Research MCSER Publishing, Vol 4, No 6 , September ,Rome-Ital,2014,p8.
- (29) أحمد الصفتي، الاجور والإنتاجية وميكانيكية الاقتصاد القومي: تشخيص وعلاج وبرنامج عمل، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 72، العدد397، القاهرة، 1984، ص5.
- (30) المجلس الوطني المصري للتنافسية، مرجع سابق.
- (31) والذي يدفع دائما نحو تخفيض الأجور وخفض حجم العمالة عبر الخصخصة ورفع إنتاجية المشتغل بالحكومة باعتبار أن هذه ضريبة الإصلاح الاقتصادي وفق آليات السوق ومنطق سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.
- (32) Karima Korayem, Poverty Assessment in Low, Medium-and High-Income Arab Countries: Yemen, Egypt and Bahrain, Journal of Business and Economics, Volume 5, No 10, October, 2014, p 9.
- (33) إسراء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، قسم الإقتاد، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، نوفمبر، 2012، ص 20.
- (34) منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للأجور 2010-2011 «سياسات الأجور في زمن الأزمات»، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2011، ص57.
- (35) Carpio Ximena etal, Does the minimum wage affect employment? Evidencefrom the manufacturing sector in Indonesia, Policy Research Working Paper, No 6147, Washington, D.C.: World Bank, 2012.
- (36) منظمة العمل الدولية، مجع سابق، ص 57.
- (37) Joan Muysken, Hakan Yetkiner and Thomas Ziesemer, Health, Labour Productivity and Growth Department Of Economics and MERIT, University of Maastricht, Netherlands 2009,P18.

### المراجع العربية

- الأهواني، نجلاء، والمغربي، نهال، (2008)، كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 130، القاهرة، مارس.
- البنك الدولي، (2013)، تقرير عن التنمية في العالم. عرض عام: الوظائف، واشنطن، .

### استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر 63

- الجبالي، عبد الفتاح، (2008)، الموازنة العاملة والمواطن المصري : دراسة في قضايا الاجور والدعم والمعاشات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2016)، النشرة السنوية المجمع بحث القوى العاملة 2015، يونيو، ص4.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(2013)، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2012/2013، نوفمبر، القاهرة، ص45.
- الحسيني، إسماء عادل (2012)، هيكل الإنفاق العام والنمو الإقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، نوفمبر، ص 20.
- الشوربجي، مجدي، (2009)، أثر النمو الإقتصادي على العمالة في الإقتصاد المصري، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص26.
- الصفدي، احمد، (1984)، الأجور والإنتاجية وميكانيكية الإقتصاد القومي : تشخيص وعلاج وبرنامج عمل، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 72، العدد397، القاهرة، ص5.
- العربي، أشرف، (2007)، رأس المال البشري في مصر: المفهوم -القياس- الوضع النسبي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 39، القاهرة، صيف،
- المجلس الوطني المصري للتنافسية، (2017)، تقرير حول وضع مصر التنافسي في 2016/2017 ثبات نسبي ومزيد من التحديات، القاهرة.
- إدريوش، دحماني محمد، (2013)، الإقتصاد القياسي، قسم الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة جيلاس ليباس - سيدي بالعباس- الجزائر .
- حسن، سحر احمد، (2015)، مشكلة البطالة وآليات العلاج ( دراسة تطبيقية مقارنة بين- حالتي مصر وماليزيا بين 1991 و2013، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70/شتاء-ربيع، القاهرة، 2015، ص 5.
- رضوان، سمير وآخرون، (2010)، سياسات الاجور والإصلاح الاقتصادي في مصر، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، القاهرة، مارس، 2010.
- زكريا، إيناس وآخرون، (2011)، نحو سياسة متكاملة للأجور في مصر، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء، العدد الأول، القاهرة، مايو، ص3.
- زكي، رمزي، (1998)، الإقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر.
- صندوق النقد الدولي، (2015)، وظائف على المحك، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، مارس.
- فاروق، عبد الخالق، (2012)، إقتصاديات الاجور والمرتبات في مصر كيف نبني نظاماً عادلاً للاجور في مصر؟، دار الشروق الدولية، القاهرة.

- فوزي ، سميحة، (2002)، سياسات الإستثمار ومشكلة البطالة في مصر ، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، ورقة عمل رقم 68، القاهرة، ، ص16.
- قموح ، مروة منصور محمد، (2015)، أثر إختلالات الاجور على الانتاجية مع التركيز على مصر : دراسة قياسية. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد 4، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص31.
- معتوق ، سهير ، (1990)، العوامل المفسرة لإرتفاع الاجور مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية، دراسة قدمت للمؤتمر العلمي السنوي السابع ( الأسعار والدخول في مصر )، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مصر، ص19.
- معهد التخطيط القومي، (2006)، بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد 14 ، العدد2 ، القاهرة ، ديسمبر ، ص7.
- منظمة العمل الدولية، (2011)، التقرير العالمي للأجور 2010-2011 ” سياسات الاجور في زمن الأزمات“، مكتب العمل الدولي، جنيف، ص57.
- وزارة المالية، أعداد مختلفة، البيان المالي للموازنة العامة، القاهرة.
- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، متاح على الرابط التالي [http://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind\\_\\_id=1117](http://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind__id=1117)

### المراجع الانجليزية

- Araghi, M.K., and Souri, A., (2006), Test of Efficiency-Wage Model for Iran's Economy, Iranian Economic Review, Vol. 10, Tehran.
- Biltagy, Marwa,(2014) , Estimation Of Gender Wage Differentials In Egypt Using Oaxaca Decomposition Technique, Topics in Middle East and African Economies ,Vol 16, No 1, May.
- Blanchard, O., and Katz, F.L,(1999), Wage Dynamics Reconciling Theory and Evidence, New Development in Price Dynamics, Vol. 89, No. 2 ,p3.
- Bildirici, M., and Alp, E.A., (2008), the relationship between Wages and Productivity: Tar unit root and Tar Cointegration Approach, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies.
- El Gamrawy, Tarek and Amer, Ziad,(2011), Public Wage Premum in Egypt: Mirage or Reality? The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working Paper, No 164, Cair, October, p16.

Eika, Torbjørn,(1993), Wage Equations in Macro Models Phillips Curve versus Error Correction Model Determination of Wages in Large-scale UK Macro Models, Research Department, Central Bureau of Statistics, Discussion Paper No. 98, Norway.

El Obeidy, Ahmed A ,(2016),The role of education and training in enhancing labour productivity in Arab countries In Africa, International Journal of Training and Development, p2.

Fatukasi, Bayo et al (2015), Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria, European Journal of Business and Management, Vol.7, No.8,,p2

Feldstein, M.S., (2008), Did Wages Reflect Growth in Productivity? National Bureau of Economic Research, working paper No13953.

Freddy, L., (2011), Productivity-Wage-growth Nexus: An Empirical Study of Singapore, MPRA Paper No.34459, November.

Goh, Soo Khoon and Wong, Koi Nyen, (2010), “Analyzing the Productivity-Wage-Unemployment Nexus in Malaysia: Evidence from the Macroeconomic Perspective,” International Research Journal of Finance and Economics, Issue 53.p15.

Hashem, Eman Ahmed (2010), Wages, Productivity and Prices in Egypt (1995-2007), Arab Economic Journal, The Arab Society for Economic Research, No 51, Summer ,p11.

Kalantzis, Yannick, KAMBAYASHI, Ryo and LECHEVALIER, Sébastien, (2012), Wage and Productivity Differentials in Japan: The role of Labor Market Mechanisms, The Banquede France, September, , p34,

Korayem, Karima,(2014) Poverty Assessment in Low, Medium-and High-Income Arab Countries: Yemen, Egypt and Bahrain, Journal of Business and Economics, Volume 5, No 10, October, p 9.

Lopez, A., and Silva, J., (2011), Employment Protection and the Nonlinear between the Wage-Productivity Gap and Unemployment. Scottish Economy Society, Journal of Political Economy, Vol. 58, no 2, May.

Lavoie, Marc, Stockhamme,and Engel Bert,(2012), Wage-led growth: concept, theories and policies, International Labour Office, Conditions of Work and Employment Branch, Geneva,ILO , p7.

.McFarlane, Adian, A Anupam Das and Murshed Chowdhury,(2014), Non-linear dynamics of employment, output and real wages in Canada: Recent time series evidence, Journal of economic studies, Vol, 41, ,p1,



Meager, N., and Speckesser, S, (2011) Wages, Productivity and Employment: A Review of Theory and International Data. Institute for Employment Studies, United Kingdom, May.

Mohamed, Amal Khairy Amin, (2015), An Analysis of the Gender Pay Gap in the Egyptian Labour Market, Paper prepared for the IARIE. CAPMAS SPECIAL CONFERENCE “ Experiences and Challenges in Measuring Income , Wealth Poverty and Inequality in the Middle East and North Africa , Cairo, November , P5.

Muysken, Joan, Yetkiner, Hakan and Ziesemer, Thomas, (2009), Health, Labour Productivity and Growth Department Of Economics and MERIT, University of Maastricht, Netherlands, P18.

Naastepad, R, (2006), Technology, demand and distribution: acumulative growth model with an application to the productivity slowdown, Cambridge Journal of Economics, Vol, 30, No 3.

Nassar, H., (2011), Growth, Employment Policies and Economic Linkages: Egypt, International Labour Office, Employment Working Paper No.85, and Geneva.

Razzak, Weshah, (2015), Wage, Productivity and Unemployment: Microeconomics Theory and Macroeconomic Data, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), MPRA Paper No, 61105, posted 5, January.

Schwellnus, C., A. Kappeler and P. Pionnier, (2017), “Decoupling of wages from productivity: Macro-level facts”, OECD Economics Department Working Papers, No. 1373, OECD, p19, Publishing, Paris. <http://dx.doi.org/10.1787/d4764493-en>.

Tamasauskiene, Zita and Stankaityte, Aiste (2013), Evaluating of Relationship between Wages and labor Productivity in Lithuania: Territorial and Sectoral Approaches, Social Research. No 1, p11.

Tsoku, Johannes Tshepiso and Matarise, Florance ,(2014), An Analysis of the Relationship between Remuneration(Real Wage)and Labour Productivity in South Africa , Journal of Educational and Social Research MCSER Publishing, Vol 4 No 6 , September, Rome-Italy.

Stockhammer, Engelbert,(2015), Wage-led Growth, Kingston University London, Number 5, April, p23.

Storm, Servaas and Naastepad C.W.M,(2012), Wage-led or Profit-led Supply :Wages, Productivity and Investment ,Conditions of Work and employment series no. 36, INTERNATIONAL LABOUR OFFICE , GENEVA, , p3.

Tang, C.F., (2010), A Note on the Nonlinear Wage, Productivity Nexus for Malaysia, Munich Personal Repec Archive (MPRA), Paper No 24355, August.

Vergeer.R and Kleinknecht, A, (2010), the impact of labour market deregulation on productivity: a panel data Analysis of 19 OECD countries (1960-2004), Journal of Post Keynesian Economics, No 33, P1.

Wakeford, Jermy, (2004),Productivity, Wages And Employment in South Africa Manufacturing Sector 1970-2002 , Development Policy Research Unit , Working Paper No 4/85, Marsh, ,p29.

Ximena, Carpio etal, (2012), does the minimum wage affect employment? Evidence from the manufacturing sector in Indonesia, Policy Research Working Paper, No6147, Washington, D.C.: World Bank.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (2)

معدل نمو إنتاجية العمل	معدل نمو الأجر الحقيقي	معدل البطالة %	إنتاجية العمل	متوسط الأجر الحقيقي	متوسط الأجر النقدي السنوي	معدل نمو % العمالة	عدد المشتغلين بالمليون	إجمالي القوة العاملة	النتائج المحلي الإجمالي وزارة التخطيط	السنوات
0	0	2.5	-	195.67	252.7	-	-	-	4339	1974
0	11.63	7.7	2733.2	221.43	278.8	10.6	9.165	9.4	5218	1975
-2.3	13.39	2.8	2670.8	255.68	314.3	1.4	10.123	10.982	6227	1976
7.6	12.24	3.3	2873.9	291.34	349.1	3.3	10.275	10.571	8344	1977
10.7	10.78	4.2	3180.6	326.55	383.7	3.2	10.388	10.743	9795	1978
13.8	18.52	4.7	3619.3	400.77	463.6	3.7	10.513	10.971	12705	1979
9.7	11.73	5	4046.7	454.03	511.4	0.3	10.906	11.442	17320	1980
9.7	14.45	5.2	4440	530.74	587.2	0.9	10.935	11.507	20781	1981
-0.32	16.53	4.7	4425.7	635.86	681.6	3.8	11.032	11.638	24170	1982
-2.1	14.97	6.4	4334.1	747.78	797.7	1.2	11.453	12.014	28504	1983
-1.6	11.18	6	4265.8	841.88	894.3	3.6	11.594	12.385	33132	1984
-3.4	17.15	7.4	4122.5	1016.23	1107.7	-0.07	12.006	12.774	38356	1985
-15.02	20.01	6.5	3503.1	1270.42	1325.9	4.3	12.515	12.956	44083	1986
7.4	15.20	7	3762.7	1498.14	1560.1	2.9	12.880	13.852	54553	1987
-6.6	15.23	7.6	3513.7	1767.25	1891.8	2.1	13.247	14.332	64688	1988
-9.9	15.81	8.4	3164.6	2099.07	2208.8	1.6	13.527	14.760	72600	1989
14.5	16.71	9.2	3623.5	2520.35	2645	1.8	13.742	15.141	91070	1990
13	11.87	10.1	4094.5	2859.86	3068	3.2	13.991	15.571	131100	1991
-2.41	9.80	9.1	3996	3170.57	3328	3.2	14.436	16.013	146200	1992
-4.9	11.78	11.1	3801.1	3594.02	3952	3.3	14.893	16.452	163000	1993
5.3	6.38	9.1	4001.5	3839.09	4316	2.9	15.385	16.925	192400	1994
-0.34	6.07	8.4	3987.7	4087.11	4576	2.2	15.830	17.277	216600	1995
2.1	7.59	8.2	4072.3	4422.93	5148	3.5	16.183	17.630	247300	1996
1.9	5.13	8.2	4152.1	4662.22	5564	2.7	16.750	18.231	266760	1997
-0.5	1.02	8.1	4130.8	4710.13	5876	2.1	17.203	18.901	282580	1998
6.2	13.62	9	4385.6	5453.06	7436	1.9	17.340	19.336	315670	1999
0.93	0.89	9.2	4426.3	5501.96	8476	1.01	17.566	19.666	332440	2000

استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر 69

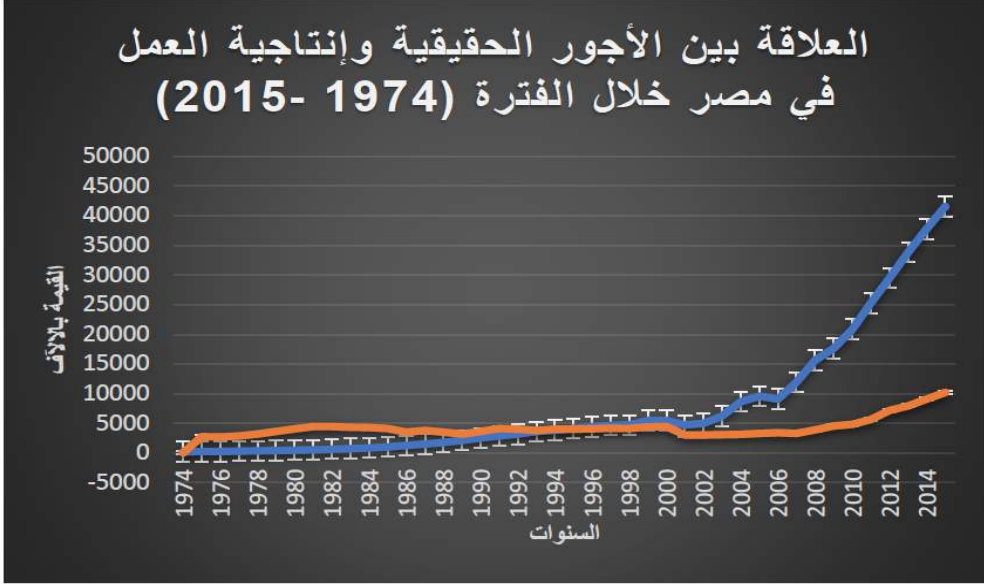
يتبع...

السنوات	النتائج المحلي الإجمالي وزارة التخطيط	إجمالي القوة العاملة	عدد المشغلين بالمليون	معدل نمو % العمالة	متوسط الأجر النقدي السنوي	متوسط الأجر الحقيقي	إنتاجية العمل	معدل البطالة %	معدل نمو الأجر الحقيقي	معدل نمو إنتاجية العمل
2001	354520	20.220	17.674	1.01	8008	4712.53	3001	9.05	-16.75	-32.2
2002	378900	20.753	18.079	1.02	8424	4957.33	3028.9	10.2	4.94	0.93
2003	417500	21.796	18.508	1.02	9048	6229.31	3083.8	10.4	20.42	1.8
2004	485300	22.905	19.003	3.9	9880	8661.75	3141.6	10.7	28.08	0.8
2005	538500	23.921	19.5	4.03	10764	9544.97	3267.1	11.2	9.25	1.71
2006	617700	23.962	20.4	4.24	11908	9072.76	3396.6	10.6	-5.20	1.88
2007	731200	24.700	21.7	4.42	13104	11908.38	3310.2	8.9	23.81	3.96
2008	761398	25.084	22.5	4.71	17108	15645.78	3895.5	8.7	23.89	3.96
2009	796685	25.798	23	4.37	18824	17664.89	4531.3	9.4	11.43	-4.15
2010	1228396	26.448	23.8	4.51	22828	20875.22	4834.4	9	15.38	2.42
2011	1.309.906	27.137	23.3	4.23	27768	25264.12	5621.9	12	17.37	1.56
2012	1.695.096	27.815	23.6	4.24	33332	29478.59	7182.6	12.7	14.30	4.12
2013	1.908.314	28.437	24	4.45	39572	33845.23	7951.3	13.2	12.90	0.9
2014	2.177.820	28.973	24.3	4.18	41912	37762.3	9084	13	10.37	0.40
2015	2.459.025	29.596	25	4.08	45708	41548.95	10194.1	12.8	9.11	0.9

1. بيانات الناتج المحلي الإجمالي - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري .

2. معدل التضخم وإجمالي القوة العاملة وعدد المشغلين، معدل نمو العمالة ومعدل البطالة - متوسط الأجر الحقيقي - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة المالية .

شكل رقم (5)



+ متوسط الأجر الحقيقي .

\_\_ إنتاجية العمل .

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

## العوامل المحددة لعوائد الإصدار النقدي في الدول العربية

بشار العراقي\*

### ملخص

يهدف البحث الى تشخيص العوامل المحددة لعوائد الإصدار النقدي في الدول العربية، ولتحقيق ذلك استخدم البحث عينة من الدول العربية قسمت الى مجموعتين شملت المجموعة الاولى أربعة دول نفطية (السعودية، العراق، قطر، الكويت) في حين تضمنت المجموعة الثانية أربعة دول غير النفطية (الأردن، تونس، مصر، المغرب)، كما اعتمدت منهجية البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) لكل مجموعة من المجموعتين وللفترة (2002-2015) كأنموجا لإثبات ذلك. وقد أفصحت نتائج التقدير عن وجود تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية للطلب على النقود وعجز الموازنة في عائد الإصدار النقدي في المجموعة الأولى من الدول، في حين اكدت على وجود هكذا تأثير لكل من الطلب على النقود وحجم القطاع الزراعي في المجموعة الثانية من الدول.

### The Factors Determinant of the Seigniorage Revenues in Arab Countries

Bashar AL-Iraqi

### Abstract

The Research aims to identify the factors determinant of the Seigniorage Revenues in the Arab countries. For achieve this, the Paper used a sample of Arab countries divided into two groups. The first group included four oil countries (Saudi Arabia, Iraq, Qatar and Kuwait), while the second group included four non-oil countries (Jordan, Tunisia, Egypt and Morocco), and adopted the Balanced Panel Data methodology for each of the two groups and for the period 2002-2015 as model for proof that. The results of the evaluation revealed a positive effect and statistical significance on the money demand and the budget deficit in the Seigniorage Revenues in the first group of countries, while confirming the effect of both the money demand and the size of the agricultural sector in the second group of countries.

---

\* رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل، البريد الإلكتروني: Bashar\_a92@yahoo.com.

## المقدمة

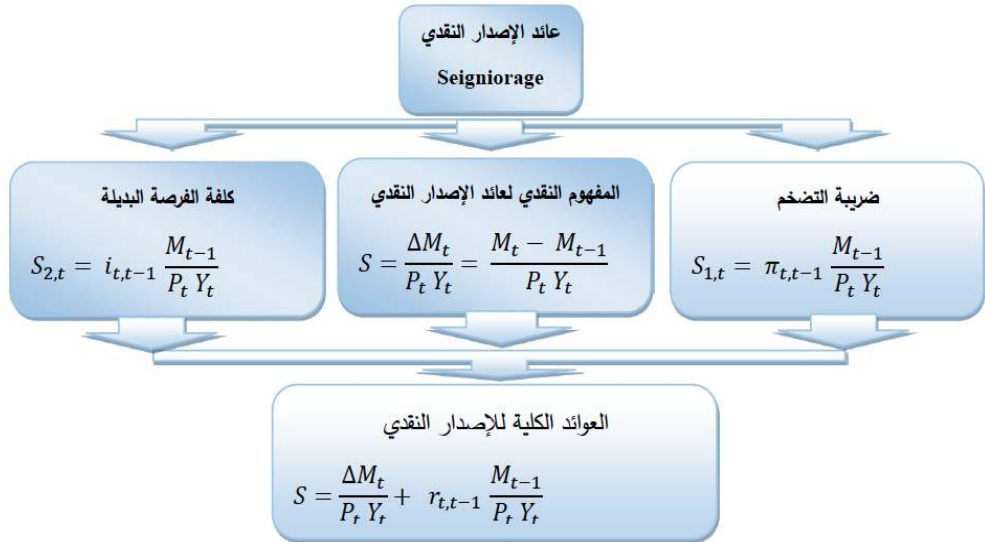
اتخذ مفهوم عائد الإصدار النقدي (Seigniorage) ، وبحسب الأدبيات الاقتصادية ، ثلاث اتجاهات أساسية ، عبر الاتجاه الأول عن عائد الإصدار النقدي بضريبة التضخم (Inflation Tax) كونه يعكس حجم الضريبة الضمنية التي تدفعها الوحدات الاقتصادية نتيجة لما يصيب أرصدها النقدية السائلة من فقدان أجزاء من قيمتها الحقيقية عند المستويات المختلفة من التضخم ، والذي يعود في جزء كبير منه إلى ممارسة الحكومة المركزية لقدرتها النقدية في زيادة المعروض النقدي عبر سكها وإصدارها للنقود الإلزامية (Delong & Olney,2006; Colander,2006; Habbard et al,2012; End et al,2015) .

أما الاتجاه الثاني لعائد الإصدار النقدي فقد عبر عنه بكلفة الفرصة البديلة (Opportunity cost) للاحتفاظ بالنقود، والتي تشمل جميع الخسائر التي تتحملها الوحدات الاقتصادية نتيجة احتفاظها بأرصدها النقدية بصورة سائلة، والمتمثلة بالعوائد المفقودة الناتجة عن عدم استثمارها في الموجودات أو الأصول المالية المدرة للفائدة (Interest-Bearing Assets) على وجه التحديد، وهو ما يمكن أن يشكل بالمقابل تكاليف، تتجاوزها الحكومة، عند اقتراضها لتلك الأرصدة النقدية (Mishkin,2004).

في حين عبر عن الاتجاه الثالث لعائد الإصدار النقدي بالمفهوم النقدي لعائد الإصدار النقدي (Monetary Seigniorage)، أو كما عرفه بعض الاقتصاديين ومنهم (Flandreau 2006) و Bordo (2006) بعائد الإصدار النقدي، والذي يشير إلى التغير في الأساس النقدي أو القاعدة النقدية (Monetary Base) .

ويضيف (Drazen 1985) انه ومن خلال دمج الاتجاهات الثلاثة السابقة لعائد الإصدار النقدي ، يمكن الوصول إلى العوائد الكلية التي تستطيع الحكومة الحصول عليها من عملية إصدار النقود ، الأمر الذي يعده الاتجاه الأكثر شمولية وشيوعا في الدراسات النظرية والتجريبية (Cukrowski,2001) . ويلخص الشكل (1) اتجاهات عائد الإصدار النقدي تلك .

الشكل (1) اتجاهات عائد الإصدار النقدي



الشكل من إعداد الباحث .

وعليه فإن عائد الإصدار النقدي (Seigniorage) ، وبالرغم من الاختلاف في أساليب التعبير عنه والنتائج عن تباين تفسيراته أو الغاية من دراسة مكوناته ومصادره ، إلا أنه غالباً ما يشير إلى إجمالي العوائد أو الدخل أو الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من عملية خلق أو إصدار أو طبع النقود بعدها الجهة المحتكرة للقيام بذلك . وبالتالي فهو يعد أحد مصادر الإيرادات الحكومية ، وأهمها في الكثير من الدول النامية ، الأمر الذي يجعل من مسألة تقدير قيمته وتشخيص المتغيرات والعوامل المؤثرة فيه ، أداة مهمة وفعالة للوقوف على مدى إمكانية الاستفادة منه في تمويل الإنفاق الحكومي المتعاظم والاعتماد عليه في تغطية العجز الذي قد يكتنف موازنة الحكومة ، وهو ما عد الأرضية التي استند عليها البحث في تحديد أهميته ، فضلاً عن إدراجه للعديد من المتغيرات التوضيحية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي لم يسبق أن أخذت معها في الدراسات السابقة ، وتناوله لمجموعتين من الدول العربية (نظرية وغير نظرية) تسمح بإجراء المقارنة العلمية الساعية لتشخيص الاختلاف بين طبيعة تأثير المتغيرات التوضيحية المدروسة في عوائد الإصدار النقدي في المجموعتين .

تمحورت مشكلة البحث الأساسية وفقاً لما تقدم بالإجابة على التساؤلات التالية ، ما هو حجم عائد الإصدار النقدي؟ وما هي المتغيرات والعوامل المؤثرة فيه؟ وما هي طبيعة وآلية وحجم التأثير الذي يمكن أن يمارسه كل متغير من تلك المتغيرات؟ . وعليه فقد سعت الدراسة إلى إلقاء نظرة بانورامية على الأطر النظرية التي حددت المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية المؤثرة في عائد الإصدار النقدي وتفسير وتحليل آلية وقنوات التأثير الذي يمكن أن تمارسها فيه ، فضلاً عن استشراف نموذج كمي لتشخيص واختبار طبيعة وحجم واتجاه التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه المتغيرات في عائد الإصدار النقدي ومدى قدرة الواقع على عكس الجانب النظري ،



منطلقين من فرضية رئيسية مفادها أن عائد الإصدار النقدي يخضع لمصفوفة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي تتباين بدرجة واتجاه وطبيعة تأثيرها سلباً أو إيجاباً فيه . ولإثبات ذلك وتحقيق أهداف البحث الأساسية تم الاعتماد في منهجيته على المنطلقات النظرية والدراسات التطبيقية المتناولة لموضوع البحث والتي دعمت بالتحليل الكمي المستند إلى البيانات المزدوجة (Panel Data) لمتغيرات الدراسة لعينة من الدول العربية قسمت إلى مجموعتين، شملت الأولى أربعة دولة ان نفطية (السعودية، العراق، قطر، الكويت) في حين تضمنت الثانية أربعة دولة ان غير نفطية (الأردن، مصر، تونس، المغرب) للفترة 2002-2015.

لقد جاء اختيار عينة الدراسة من الدول العربية وتقسيمها إلى مجموعتين (نفطية وغير نفطية) مدفوعاً بالرغبة في الوصول إلى نتائج ربما تختلف عما جاءت به الدراسات السابقة المتناولة لموضوع البحث، كونها دولاً، وفي كلا المجموعتين، لها خصوصيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تميزها عن دول العالم الأخرى، خاصة وان معظم الأطر النظرية لعائد الإصدار النقدي قد صيغت وفقاً لتجارب دول غير الدول موضوع البحث.

ثانياً: الإطار النظري .

يشكل الإصدار النقدي، فضلاً عن استخدام الأدوات الضريبية والاستعانة بالاقتراض الداخلي و/أو الخارجي وتنقيد (Monetization) ما تمتلكه الحكومة من أصول حقيقية ومالية، احد الخيارات المتاحة أمام الحكومة لتمويل العجز الذي قد يصيب موازنتها العامة، والذي تلجأ إليه، اضطراراً عادة، عند فقدانها إمكانية تسخير الأدوات البديلة تلك في مواجهة هذا العجز . وبالتالي فإن عجز الموازنة وما يؤثر في مفردات جانبها سلباً أو إيجاباً من متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية ستعمل على تقليص أو تعظيم وبشكل غير مباشر اعتمادية الحكومة على الإصدار النقدي في تغطية ذلك العجز الذي يعد (الإصدار النقدي) الأساس في تكوين عوائده. كما أنه، ونظراً لمساهمة ضريبة التضخم والتغير في الأساس النقدي وكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود في تكوين عوائد الإصدار النقدي فإن ما يؤثر بها من متغيرات وعوامل ستعد وبشكل غير مباشر محددات أساسية أخرى لتلك العوائد.

وتأكيداً لبعض ما تقدم، يشير (Aisen & Veiga 2005) إلى أن ضعف القدرات الضريبية للحكومة وغياب إمكانياتها الاقتراضية في مواجهة نفقاتها العامة، عادة ما يجبرها على السير باتجاه الإصدار النقدي لتحقيق ذلك، ويؤكدان على أن ضعف القدرات الضريبية هذه ربما يعود في جزء كبير منه، وكما يبين (Chelliah, Baas & Kelley 1975)، إلى الطبيعة الهيكلية للاقتصاد القومي (Chelliah, Baas & Kelley, 1975)، فارتفاع نصيب الفرد من الدخل المتأتي من القطاع غير التصديري (Per Capita Nonexport Income)، والانفتاح الكبير على التجارة وامتلاك قطاعات تعدينية متطورة وواسعة في مقابل قطاع زراعي صغير نسبياً، كلها عوامل تعمل على رفع تلك القدرات وتسهل تجميعها، الأمر الذي يتبلور في تقليص أو ربما انقفاء حاجة الحكومة للإصدار النقدي . في مقابل ذلك فإن ارتفاع تكاليف تجميع الضرائب والانتشار الواسع للتهرب الضريبي (Tax Evasion) قد يدفع الحكومة بقوة إلى الميل نحو الإصدار النقدي (Aisen & Veiga, 2005). وفي محاولتهم لإجراء تقدير كمي لعائد الإصدار النقدي قسم (Aisen & Veiga 2005) المتغيرات التوضيحية المؤثرة فيه إلى أربعة مجموعات رئيسية وضحت بالشكل (2)، مستنتجين، ومن خلال اعتماد تقنيات البيانات المزدوجة القياسية لـ 100 دولة و للفترة 1960-1999، أن عدم الاستقرار السياسي يمارس تأثيراً أكبر في حجم الإصدار النقدي عند المستويات المرتفعة من التضخم والنمو الاقتصادي، ارتفاع المديونية، انخفاض الديمقراطية وتوسع الاستقطاب الاجتماعي، فضلاً عن ذلك، فإن الدول التي



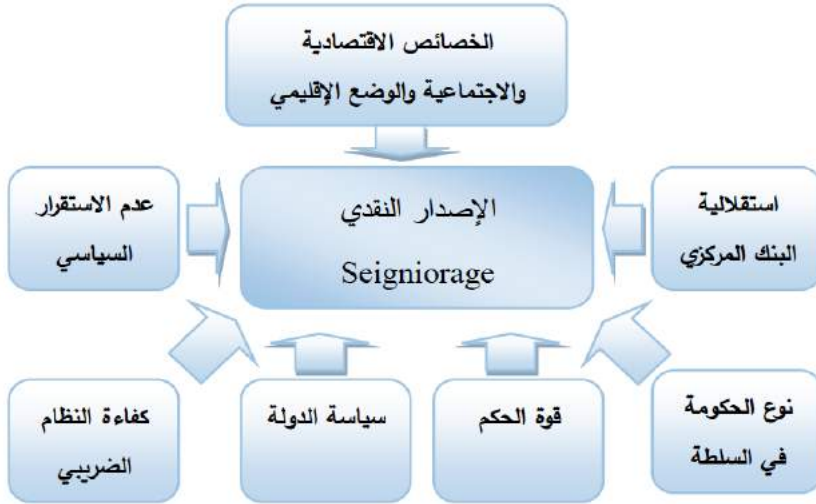
(2) المتغيرات التوضيحية المؤثرة في الإصدار النقدي وفقا لـ (Aisen & Veiga, 2005)

الشكل من إعداد الباحث بناء على: Aisen, Ari & Veiga, Francisco José (2005). The Political Economy of Seigniorage. Working Paper, International Monetary Fund, 175, 6-7.

تعاني من انخفاض أو فقدان استقلالية البنك المركزي والمستويات المنخفضة من الحرية الاقتصادية وتدني الاعتمادية الدولية (International Creditworthiness) تلجا عادة إلى الإصدار النقدي لتمويل عجوزات موازاناتها العامة (Aisen & Veiga, 2005).

ميز (Jong-A-Pin & de Haan, 2004) بين سبعة مجموعات رئيسية من المتغيرات التوضيحية المؤثرة في الإصدار النقدي والتي يمكن توضيحها بالشكل (3)، مبيينين ومن خلال نموذجهما التقديري إلى أن حصة الفرد من GDP والنزاعات المحلية وتدخل الجيش في العملية السياسية محددات قوية في الإصدار النقدي، فالقوة الكبيرة نسبيا للجيش في الدولة يمكن أن يمنحها النفوذ المؤثر في عمل السلطة النقدية وبالشكل الذي يدفعها باتجاه تنفيذ رغباتها الساعية دوما لزيادة مستويات نفقاتها العسكرية. فضلا عن ذلك، فقد وجد أن عجز الموازنة والنزاعات الخارجية قد مارسا تأثيرا قويا في الإصدار النقدي، إلا أن تأثير عجز الموازنة لم يكن بتلك القوة في الدول ذات المستويات المعتدلة والمنخفضة من التضخم، وهو ما جاء داعما لنتائج دراسات (de Haan & Zelhorest) (2003) Fischer et. al (1987) Burdekin (1990)، (Jong-A-Pin & de Haan, 2004).

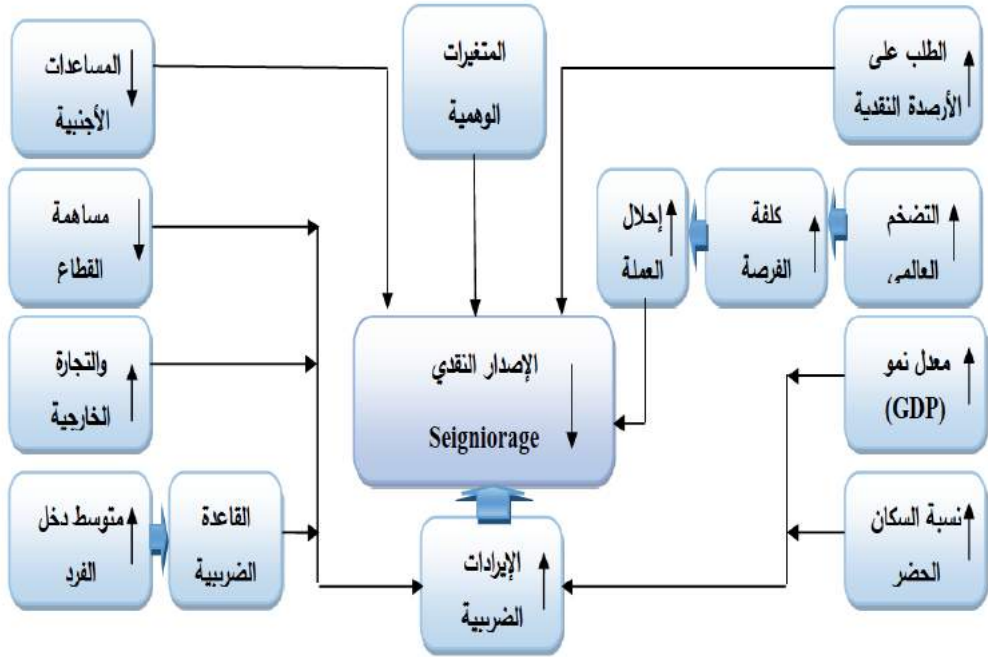
الشكل (3) المتغيرات التوضيحية المؤثرة في الإصدار النقدي وفقاً لـ (Jong-A-Pin & de Haan 2004)



الشكل من إعداد الباحث بناء على: (Jong-A-Pin ، Richard M. & de Haan ، Jakob (2004). How Robust are the Economic, Political and Institutional Determinants of Seigniorage ، University of Groningen ، 9

من جانب آخر، يرى (Davies 2007) أن فترات الحروب الأهلية وما تحدثه من ارتفاع مستويات الإنفاق العسكري، في مقابل انعدام وتقلص خيارات التمويل الأخرى المتمثلة بالضرائب والمساعدات الخارجية والاقتراض، هي الفترات الأكثر تحفيزاً للحكومة لاستخدام الإصدار النقدي كأداة فعالة في الحصول على التمويل اللازم لتغطية نفقاتها العامة. إلا أن النتائج الفعلية للإصدار النقدي خلال تلك الفترات عادة ما ترتبط بعدد من المتغيرات منها مدة وشدة الصراع الأهلي، حجم الإصدار النقدي، مدى تدفق المساعدات الخارجية، مقدار رؤوس الأموال المهربة، إحلال العملة (الدولة) ومدى استجابة طلب القطاع الخاص على الأرصدة النقدية المتأثر بشكل مباشر بظروف الحرب وبشكل غير مباشر بتغيرات الأسعار والدخول. مضافاً إلى ذلك، أن فترات السلام ستعكس هذا السيناريو، حيث تزداد خيارات التمويل مع تدفق المساعدات وتحسن الاعتمادية الدولية للدولة وتدني سعر الخصم الحكومي وانخفاض مخاطر فشل الحكومة وانهارها، إلا أن ذلك سيكون خاضعاً لعوامل عدة منها الفترة المتوقعة لعمر الحكومة، حجم المساعدات المتدفقة، حالة الاقتصاد الكلي في نهاية الحرب، وما هي النتائج المتوخاة منها، طبيعة السلام الناتج عن الحرب، ونوعية الحكومة الناشئة ومدى قدرتها على امتصاص المعارضين السابقين وكل ما يتطلبه ذلك من تمويل. وباعتماد مجموعة من المتغيرات التوضيحية (الشكل 4) توصل (Davies 2007) عبر نموذج الكمي إلى أن الإصدار النقدي عادة ما يكون عند مستويات مرتفعة في أوقات الحرب الأهلية إلا أنه لا يختلف عنه كثيراً في الأوقات التي تلي الحرب، كما أن مستوياته بعد الحرب هي عادة أكبر منه في أوقات السلم (Davies,2007).

الشكل (4) المتغيرات التوضيحية المؤثرة في الإصدار النقدي وفقاً لـ (Davies 2007)



Davies , Victor A .B . (2007) . Seigniorage and Civil : الشكل من إعداد الباحث بناء على :  
War . Conference on Economic in Africa Development 18–20 March , Centre for the  
Study of African Economies (CSAE) , St Catherine’s College

ويؤكد Romer (1996) على أن الحروب وانهيار أسعار الصادرات والتهرب الضريبي والمشاكل السياسية المتكررة للحكومة عادة ما تتركها عند مستويات عالية من عجز الموازنة، فضلاً عما تسببه من انعدام ثقة الوحدات الاقتصادية بإمكانية الحكومة على خدمة ديونها الأمر الذي يحد من قدرتها في الحصول على التمويل المطلوب عبر الاقتراض، وهو ما يضع الحكومة أمام خيار الإصدار النقدي (Romer, 1996).

أما Blackburn, Neanidis & Haque (2008) فيؤكدون على أن الفساد (Corruption)، وعبر تأثيره السلبي في جانبي الموازنة العامة للحكومة، سيزيد من اعتماديتها على الإصدار النقدي. وفقاً لـ Mauro (1998)، Gupta et al. (2001)، Tanzi & Davoodi (1997) فإن الفساد ومن خلال ما يحدثه من سوء تخصيص بعض أوجه النفقات الحكومية (كالإنفاق العسكري) وتوجيهها نحو القنوات الأكثر قابلية لتوليد الرشاوى من القنوات الهادفة إلى تحسين المستويات المعيشية لأفراد المجتمع من جانب، وقدرته، من جانب آخر وفقاً لـ (Mokhtari & Grafova) (Imam & Jacobs (2007) & Tanzi & Davoodi (1997، 2000

(2010) Ajaz & Ahmad ، (1998) Ghura ، (2007) على تخفيض العوائد الناتجة عن معظم مصادر الضريبة (الدخل ، الأرباح ، الملكيات ، ومكاسب رأس المال والسلع والخدمات) ، سيقلل من حجم الإيرادات الضريبية الكلية ، وبالتالي فإنه ، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، سيدفع بالحكومة ولتغطية نفقاتها العامة إلى استخدام وسائل أخرى للحصول على الإيرادات اللازمة لذلك ، وواحد من أكثرها إغراء هي الإصدار النقدي (Myles & Yousefi,2012; Blackburn, Neanidis & Haque,2008). ويضيف Myles & Yousefi (2012)) إلى أن الفساد وعبر رفعه لمعدلات التضخم وما يحدثه من زيادة حجم الضرائب التضخمية يمكن أن يمارس تأثيرا ايجابيا غير مباشر في عوائد الإصدار النقدي ، كذلك ومن خلال تخفيضه لمعدلات النمو الاقتصادي وما يسببه من انخفاض مستويات الضريبة سيمارس نفس التأثير الايجابي السابق في الإصدار النقدي ، (Myles & Yousefi,2012; Garcia,2015) .

ويحدد Raju (2002) ثلاثة أسباب رئيسة تبرر للحكومة اعتماد الإصدار النقدي لتمويل نفقاتها ، يتمثل السبب الأول بضعف المصادر الضريبية بحيث تمنع الإيرادات الضريبية من الوصول إلى مستوياتها المطلوبة (Fischer,1983) ، أما السبب الثاني فيتمثل بضعف وعدم كفاءة الإدارات الضريبية في استغلال المصادر الضريبية المتاحة وتطويرها ، في حين يعكس السبب الثالث الضغوط السياسية التي تفرض واقعا تصبح إمكانية فرض أعباء ضريبية عالية مسألة غير واردة . مضافا إلى ذلك ، ووفقا لـ (Tanzi (1978) فإنه وفي ظل غياب الأسواق المالية المتطورة القادرة على توفير الاقتراض المطلوب ، وعدم إمكانية الوصول إلى القنوات الخارجية للاقتراض تصبح مسألة الإصدار النقدي أكثر إلحاحا أمام الحكومة لتنفيذ برامجها الانفاقية (Raju,2002; Samimi et al.,2012). ويؤيد (Aisen & Veiga (2005) الطروحات السابقة ، وبصورة متوافقة مع (Click (1998) ، مؤكداً على أن امتلاك الحكومة القدرة على تمويل الزيادات الطارئة في نفقاتها العامة عبر الاقتراض المحلي و/أو الخارجي سيقلص من رغبتها في اللجوء إلى الإصدار النقدي (Aisen & Veiga,2005) .

من جانب آخر ، يرى العديد من الاقتصاديين أن التضخم وعبر مساهمته في تحديد مقدار ضريبة التضخم ، التي تشكل احد أهم مكونات عوائد الإصدار النقدي (يعده بعض الاقتصاديين بأنه عائد الإصدار النقدي ذاته) ، يمكن أن يعد محددا رئيسيا مهما غير مباشر لتعظيم عوائد الإصدار النقدي (Klüh & Stella, 2008; Wijnbergen & Budina,2000). فارتفاع معدلات التضخم ، وما يسببه من ارتفاع مستويات ضريبة التضخم ، سيساهم في رفع عوائد الإصدار النقدي (Bruno & Fischer,1987; Perera et al,2011) .

إلا أن الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وكما أشار Phelps (1973) قد ينعكس ، وبعد مستويات معينة ، سلبا على مقدار ضريبة التضخم ، حيث عادة ما يكون هناك مستوى امثل وحيد لمعدل التضخم يمكن من خلاله تعظيم مقدار ضريبة التضخم (I) التي تحسب وفقا للصيغة التالية :

$$I = \pi * \frac{M}{P}$$

وهي بذلك تعتمد على كل من معدل التضخم ( $\pi$ ) والطلب على النقود  $M/P$  . وباعتماد دالة الطلب على النقود لـ (Cagan (1956) التي اتخذت الصيغة التالية :

$$\frac{M}{P} = A Y^\alpha e^{-\beta\pi}$$

حيث تمثل  $A$  الثابت،  $a$  المرونة الداخلية للطلب على النقود،  $\beta$  استجابة الطلب على النقود لتغيرات التضخم، وأساس اللوغاريتم الطبيعي. وبافتراض تساوي تغيرات الأسعار الفعلية مع التوقعات التضخمية، تتخذ معادلة ضريبة التضخم الصيغة التالية:

$$I = \pi [ A Y^\alpha e^{-\beta\pi} ]$$

وبافتراض أن  $\alpha = 1$ ، وان الطلب على النقود هو نسبة من الناتج الحقيقي ( $Y$ )، أي:

$$\frac{M}{PY} = A e^{-\beta\pi}$$

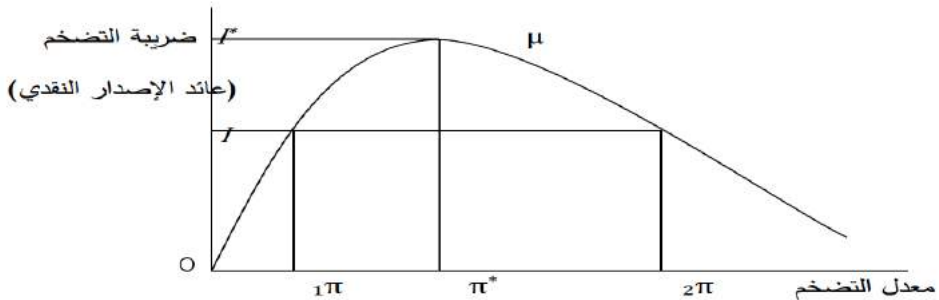
فان:

$$I = \pi [ A e^{-\beta\pi} ]$$

وعليه فعند معدل تضخم مساوي للصفر فان ضريبة التضخم ( $I$ ) ستساوي صفر أيضا، في حين تصل ( $I$ ) إلى أعظم مستوى لها عندما يكون  $\partial I / \partial \pi = 0$  أي أن معدل التضخم سيكون مساويا لـ  $1/\beta$  ( $\pi = 1/\beta$ )، وهو ما يتحقق عند مرونة طلب على النقود تساوي واحد صحيح.

وبالتالي، فانه وعند مستويات تضخم مساوية للصفر تنعدم ضريبة التضخم، وتبدأ ضريبة التضخم هذه بالارتفاع مع تجاوز مستويات التضخم قيمتها الصفرية، إلا انه ومع استمرار معدلات التضخم بالارتفاع تبدأ مستويات الطلب على النقود بالانخفاض، نتيجة لارتفاع كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية سائلة، وتبقى ضريبة التضخم مستمرة بالارتفاع طالما تجاوزت معدلات التضخم معدلات الانخفاض في الطلب على النقود، وتصل إلى مستوياتها القصوى ( $I^*$ ) عندما تتساوى معدلات التضخم ( $\pi^*$ ) مع معدل انخفاض الطلب على النقود. وباستمرار معدلات التضخم بالارتفاع متخلفة عن معدلات انخفاض الطلب على النقود تبدأ مستويات ضريبة التضخم بالانخفاض وكذلك عائد الإصدار النقدي. والشكل (5) الذي يعرف عادة بمنحنى Laffer (Laffer curve) يوضح ذلك. (Romer,1996; Raju,2002; Samimi et al., 2012)

الشكل (5) معدل التضخم وعائد ضريبة التضخم



كما انه ، ومن خلال معادلة الإصدار النقدي ( $S = \pi M/P$ ) وما توضحه من مساهمة الطلب على النقود في تكوين ضريبة التضخم ، فان عائد الإصدار النقدي سيعتمد في احد جوانبه على الطلب على النقود فضلا عن العوامل المؤثرة فيه والتي تحددتها النظريات الاقتصادية والنقدية وبشكل أساسي بالدخل والعوائد على الموجودات المالية والحقيقية البديلة للنقود (Wijnbergen & Budina,2000) . فزيادة مستويات الطلب على النقود ستقود إلى زيادة محتملة في عائد الإصدار النقدي (End,2015).

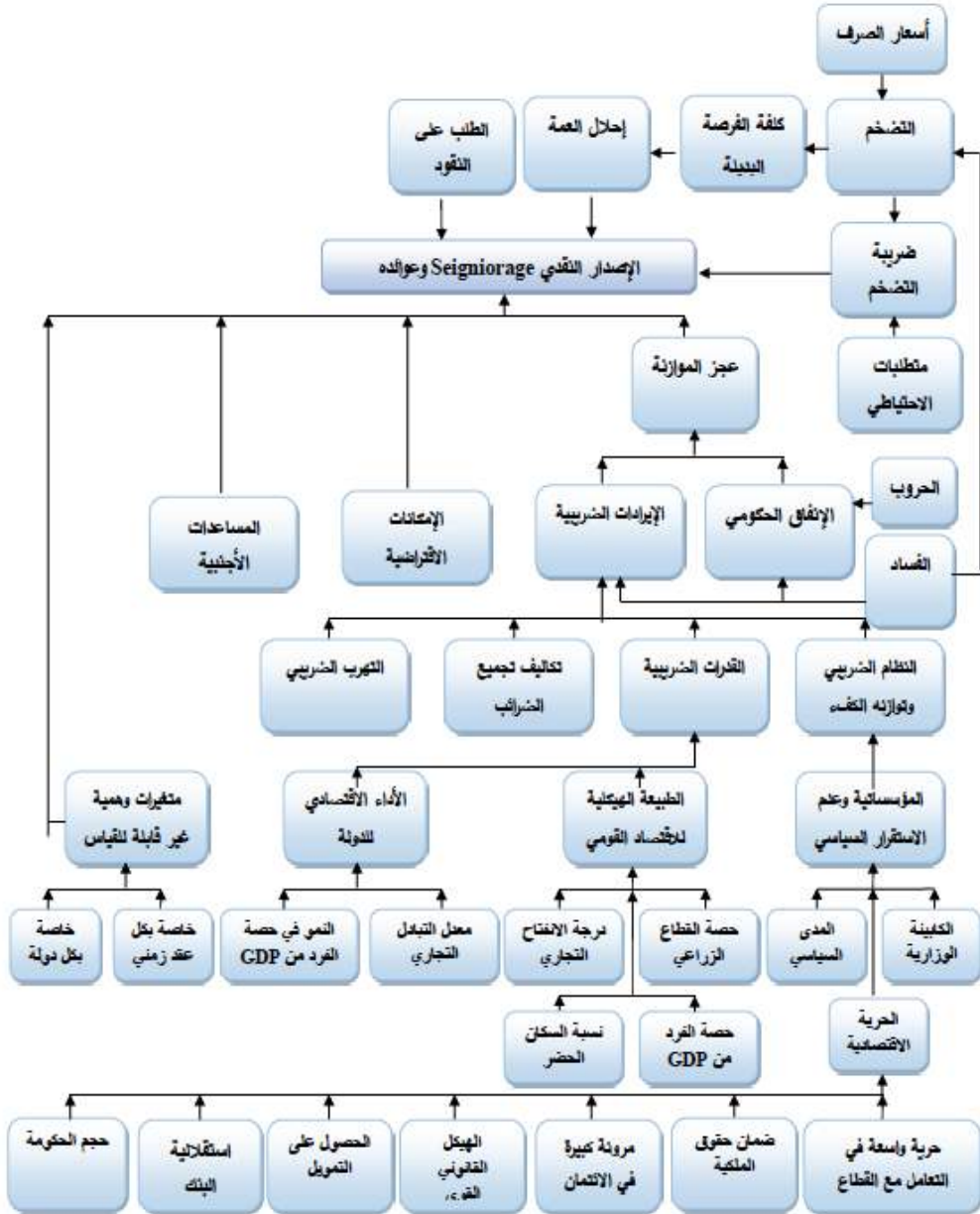
من جانب آخر ، يرى (Fischer 1981) أن أسعار الصرف الثابتة وعبر مساهمتها في تقييد السلطات النقدية في السيطرة على معدلات التضخم تعد أداة معوقة للحكومة لتحديد عوائد إصدارتها النقدي ، كما أن سيادة الدولار (Dollarization)) في الدولة قد يلغي بعض أو جميع تلك العوائد ، فالدول التي تتبع نظام الصرف الثابت من المتوقع أن تتمتع بمستويات منخفضة من عائد الإصدار النقدي أكثر من الدول ذات أسعار الصرف المرنة (Fischer,1981; Orilli,1988) .

كما يمكن لمتطلبات الاحتياطي (Reserve Requirements) التي تفرضها البنوك المركزية على البنوك التجارية أن تلعب دورا استراتيجيا في رفع مستويات الإصدار النقدي ، وتقليل الخسائر الناتجة عنه . فمتطلبات الاحتياطي ، وكما يشير إليه (McKinnon & Mathieson 1981) باعتباره بيع إجباري للديون الحكومية إلى الجهاز المصرفي ، يمكن أن تستخدم في زيادة حجم القاعدة النقدية ومن ثم ضريبة التضخم وبالتالي عوائد الإصدار النقدي في ظل ثبات معدلات التضخم أو بقائها عند مستوياتها المنخفضة . فارتفاع نسبة الاحتياطي المطلوب ، ووفقا لـ (Brock 1989) ، ستعمل وعبر آلية التوسع المضاعف في خلق الودائع على تقييد جزء من إمكانية البنوك التجارية على منح الائتمان من خلال تقليص قيمة مضاعف الائتمان المصرفي (Credit Multiplier) وبالتالي رفع مستويات الأساس النقدي في مقابل احتمالية ارتفاع الطلب الحقيقي على النقود وهو ما ينعكس بارتفاع مستويات عوائد الإصدار النقدي عبر زيادة ضريبة التضخم (Nieberding,2004) .

ويمكن إجمال وتلخيص العوامل والمتغيرات المؤثرة في الإصدار النقدي وآلية عملها ووفقا للآراء المعروضة سابقا بالشكل (6) .



الشكل (6) العوامل والمتغيرات المؤثرة في الإصدار النقدي وآلية عملها





رابعاً: المنهج والنموذج المستخدم .

بناء على ما تقدم ، واستناداً إلى الطروحات النظرية والتجريبية المؤيدة بدراسات العديد من الاقتصاديين ، ولإثبات فرضيات البحث الأساسية ، وبهدف صياغة تشخيص كمي لعائد الإصدار النقدي (المتغير المعتمد) والعوامل الرئيسية المؤثرة فيه (المتغيرات التوضيحية) في الدول العربية فقد اختيرت عدد من تلك الدول قسمت إلى مجموعتين شملت المجموعة الأولى عينة من الدول النفطية (العراق ، السعودية ، الكويت ، قطر) في حين تضمنت المجموعة الثانية عينة من الدول غير النفطية (مصر ، المغرب ، الأردن ، تونس) واستخدام ما يعرف بأسلوب البيانات المزدوجة المتوازنة<sup>(1)</sup> (Balanced Panel Data) لكل مجموعة من المجموعتين وللفترة (2002-2015) لتبلغ عدد مشاهدات السلسلة الزمنية لكل مجموعة (56) مشاهدة .

مصادر البيانات

بهدف عدم الوقوع في مشكلة اختلاف البيانات وتباينها فقد تم الاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ونشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية الصادرة من صندوق النقد العربي لمعظم متغيرات البحث (عجز الموازنة، الإيرادات الضريبية، الانفاق الحكومي، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، الطلب على النقود)، أما بيانات (معدل التضخم، التجارة، التحضر، حجم القطاع الزراعي) فقد اعتمد على قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية البشرية، بينما تم الرجوع إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي (IFS) للحصول على البيانات الخاصة بالأساس النقدي وسعر الفائدة، في حين اعتمد على منظمة الشفافية الدولية للوصول إلى بيانات مؤشر مدركات الفساد (CPI) (Corruption Perception Index).

ب. متغيرات النموذج

1. المتغير المعتمد (التابع): يشكل عائد الإصدار النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (sig) المتغير المعتمد والذي تم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$Sig = \frac{\Delta M}{Y} + i \frac{M}{Y} + \pi \frac{M}{Y}$$

التي تمثل العائد الكلي للإصدار النقدي أي جميع العوائد التي تحصل عليها الحكومة من إصدارها للنقود. وتمثل الأساس النقدي، GDP، سعر الفائدة، معدل التضخم. ويشير الجدول (1) إلى قيم عائد الإصدار النقدي لدول عينة الدراسة وللفترة (2002-2015) والمحسوبة وفقاً للمعادلة السابقة، والذي يلاحظ من خلاله تذبذب عائد الإصدار النقدي كنسبة من GDP في دول العينة، والناتج عن تذبذب مكونات حسابه من معدل التضخم وسعر الفائدة والأساس النقدي (القاعدة النقدية)، فضلاً عن الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

جدول (1) عوائد الإصدار النقدي كنسبة من GDP لدول عينة البحث

السنوات	الأردن	تونس	مصر	المغرب	السعودية	العراق	قطر	الكويت
2002	0.100	0.004	0.060	0.033	-0.005	0.042	0.009	-0.006
2003	0.174	0.012	0.155	0.036	0.176	0.160	0.008	-0.049
2004	0.061	0.028	0.130	0.039	0.033	0.198	0.017	-0.005
2005	0.103	0.026	0.137	0.043	0.119	0.103	0.020	0.022
2006	0.084	0.029	0.183	0.050	0.080	0.165	0.016	0.028
2007	0.081	0.028	0.163	0.049	0.220	0.126	0.090	0.021
2008	0.165	0.044	0.047	0.032	0.410	0.164	-0.005	-0.019
2009	0.115	0.029	0.064	0.001	0.055	0.06	0.063	0.047
2010	0.062	-0.002	0.085	0.010	0.416	0.084	0.106	0.030
2011	0.001	0.029	-0.01	0.024	0.273	0.055	-0.095	0.032
2012	-0.01	0.021	0.036	0.014	0.228	0.057	0.025	0.023
2013	0.119	0.028	0.133	0.025	0.021	0.064	0.002	0.026
2014	0.050	0.027	0.030	0.009	0.118	-0.007	0.019	0.016
2015	0.029	0.029	0.076	0.032	-0.236	-0.025	-0.004	-0.022
المجموع	1.134	0.332	1.289	0.397	1.908	1.246	0.271	0.144
المتوسط	0.081	0.023	0.092	0.028	0.136	0.089	0.019	0.010

الجدول من اعداد الباحث

2. المتغيرات التوضيحية: يعكس الجدول (2) المتغيرات التوضيحية، وطبيعة تأثيراتها المتوقعة<sup>(10)</sup> في عائد الإصدار النقدي والمؤشرات المستخدمة للتعبير عنها:

الجدول (2) المتغيرات التوضيحية المؤثرة في عائد الإصدار النقدي

ت	المتغيرات	المؤشر	الرمز	التأثير المتوقع
1	عجز الموازنة	عجز الموازنة كنسبة من GDP	Budg	+
2	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الضريبية كنسبة من GDP	Tax	-
3	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الحكومي كنسبة من GDP	Exu	+
4	معدل التضخم	معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك	INF	+
5	سعر الصرف	سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي	Exc	+
6	الطلب على النقود	M2 كنسبة من GDP	M2	+
7	النمو الاقتصادي	معدل النمو في GDP	GDP	-
8	التجارة	التجارة كنسبة من GDP	Tra	-
9	التحضر	نسبة السكان الحضر إلى إجمالي عدد السكان	Urb	+
10	سعر الفائدة	سعر الفائدة على اذونات الخزانة	R	+
11	حجم القطاع الزراعي	حصة الزراعة من GDP	Agr	+
12	الفساد	مؤشر مدركات الفساد	CPI	+

\* الجدول من عمل الباحث بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة

ج . منهجية تقدير النموذج .

تتميز نماذج البيانات المزدوجة (Panel Data) بقدرتها على الأخذ بنظر الاعتبار الآثار المقطعية (الخصائص النوعية) التي تنفرد بها كل دولة من دول المجموعة على حده، فضلاً عن عدم إغفالها للآثار الزمنية بين تلك الدول، علاوة على اهتمامها بما يوصف بعدم التجانس أو الاختلافات غير الملحوظة بمكونات العينة سواء المقطعية أو الزمنية كون إهمالها يعطي تقديرات متحيزة وغير متسقة (Greene,2003). ويتم التعامل مع هذه الآثار المقطعية والزمنية وفقاً لنموذجين هما:

1. نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) (FEM)

وفقاً لنموذج الأثر الثابت يتم التعامل مع الآثار المقطعية والآثار الزمنية لمجموعات الدول كقواطع تعبير عن الاختلافات الفردية (بين الدول داخل المجموعة) أو الزمنية (وهي فترة الدراسة 2002-2015)، أي إن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل دولة أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، وذلك من أجل احتواء العوامل والآثار غير الملحوظة والتي تؤثر في المتغير التابع. لذا يمكن القول بأن نموذج الأثر الثابت يعكس الفروق والاختلافات بين الدول المكونة للعينة. ولتقدير نموذج الأثر الثابت عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least-Squares Dummy Variable Model) (LSDV)، كونها تسمح باختلاف المقطع

الثابت لكل دولة لاحتوائها على متغيرات وهمية بعدد (N-1) لتمثيل المقاطع وعدد (T-1) لتمثيل الفترات الزمنية، وكما موضح في المعادلة التالية (Gujarati, 2003; Baltagi, 2005):

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_k \beta_k X_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\alpha_i = \alpha_0 + u_i$$

بافتراض ان الاخطاء العشوائية تتبع توزيعا طبيعيا بمتوسط صفري وتباين ثابت  $\varepsilon_{it} \sim IID(0, \sigma_{\varepsilon}^2)$

2. نموذج الأثر العشوائي (REF) (Random Effect Model)

وفقا لنموذج الأثر العشوائي يتم التعامل مع الآثار المقطعية والاثار الزمنية لمجموعات الدول بوصفها اثارا عشوائية وليست معالم ثابتة، مستندا على ان تلك الاثار هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط حسابي صفر وتباين محدد وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي. كما يقوم هذا النموذج على افتراض عدم ارتباط الاثار العشوائية بمتغيرات النموذج التوضيحية. ففي الوقت الذي يفترض نموذج الاثر الثابت ان كل دولة تأخذ قاطعا مختلفا  $(\alpha_0 + u_i)$ ، فان نموذج الاثر العشوائي يفترض ان كل دولة تختلف في حدها العشوائي  $(u_i + \varepsilon_{it})$  وعليه يمكن صياغة نموذج الاثر العشوائي بالمعادلة التالية: (Gujarati, 2003; Baltagi, 2005)

$$y_{it} = \alpha_0 + \sum_k \beta_k X_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\varepsilon_{it} = u_i + \varepsilon_{it}$$

وللمفاضلة بين النموذجين في التحليل، عادة ما يتم الاعتماد على اختبار Hausman (Hausman Test)، الذي يختبر مدى وجود ارتباط بين الاثار المقطعية والمتغيرات التوضيحية، حيث يكون الأثر العشوائي متسقا وكفوء وبالتالي فهو الأفضل عند قبول فرضية العدم، في حين غير متسقا عند قبول الفرضية البديلة، وبذلك يعد نموذج الأثر الثابت هو الأفضل والأكثر تمثيلا (Brooks, 2008).

#### خامسا: تقدير النموذج وتحليل النتائج

بناء على ما تقدم يمكن صياغة نماذج التقدير على شكل معادلتين، تعكس المعادلة الأولى حالة الدول النفطية وهي كما يلي:

$$\text{Sig} = \beta_0 + \beta_1 \text{Budg} + \beta_2 R + \beta_3 \text{Exu} + \beta_4 \text{INF} + \beta_5 \text{Exc} + \beta_6 \text{M2} + \beta_7 \text{GDP} +$$

$$\beta_8 \text{Tra} + \beta_9 \text{Urb} + \beta_{10} \text{CPI} + \beta_{11} \text{Agr} + \varepsilon_{it}$$

في حين تعكس المعادلة الثانية حالة الدول غير النفطية وهي كما يلي:

$$\text{Sig} = \beta_0 + \beta_1 \text{Budg} + \beta_2 \text{R} + \beta_3 \text{Exu} + \beta_4 \text{INF} + \beta_5 \text{Exc} + \beta_6 \text{M2} + \beta_7 \text{GDP} + \beta_8 \text{Tra} + \beta_9 \text{Urb} + \beta_{10} \text{CPI} + \beta_{11} \text{Agr} + \beta_{12} \text{Tax} + \varepsilon_{it}$$

وينبغي الإشارة الى ان المعادلة الأولى والخاصة بالدول النفطية تخلو من متغير الإيرادات الضريبية كنسبة من GDP (Tax)، كونها دول لا تمول الإيرادات الضريبية الا جزءا يسيرا جدا من موازنتها العامة، فالاعتماد يكاد يكون مطلقا على الإيرادات النفطية<sup>(11)</sup>.

وقبل اجراء تقدير المعادلات فقد تم اجراء اختبار جذر الوحدة على المتغير المعتمد (عائد الإصدار النقدي) والمتغيرات التوضيحية<sup>(12)</sup> للتأكد من استقراريتها واعتماد اختبار Levin-Lin-Chu، 2002<sup>(13)</sup> وباستخدام برنامج Eviews 10، وتبين كما موضح في الملحق (5) ان جميع المتغيرات (المعتمدة منها والتوضيحية) مستقرة عند المستوى باستثناء نسبة التجارة الى GDP (Tra) بالنسبة للدول ان النفطية ومتغير سعر الصرف (Exc) بالنسبة للدول غير النفطية<sup>(14)</sup>.

تقدير وتحليل النموذج الخاص بالدول غير النفطية.

بناء على ما تقدم من معطيات، تم تقدير أثر المتغيرات التوضيحية على عائد الإصدار النقدي للدول ان غير النفطية واعتماد منهجية الأثر الثابت (FEM)، وباستخدام برنامج Eviews 10، وبعد مفاضلتها بنتائج التقدير المستندة على منهجية الأثر العشوائي (REF) باعتماد اختبار Hausman<sup>(15)</sup>، والموضحة في الجدول (3)، والتي تبين قبول فرضية العدم وما تعكسه من عدم اتساق النتائج المقدرة وفقا لمنهجية الأثر العشوائي، الامر الذي يدفع باتجاه تبني نتائج منهجية الأثر الثابت (Asteriou & Hall, 2007)، والتي أدرجت في الجدول (4)، بعدها أفضل

جدول (3) اختبار Hausman الخاص بالدول غير النفطية

#### Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

. Test Summary	Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob
Cross-section random	12.598833	2	0.0018

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نتيجة تم الوصول اليها من مجموعة معادلات التقدير<sup>(16)</sup>.

أظهرت نتائج تقدير أثر المتغيرات التوضيحية على عائد الإصدار النقدي للدول ان غير النفطية واعتماد منهجية الأثر الثابت (FEM) وكما موضحة في الجدول (4) ما يلي:

- يمارس الطلب على النقود (M2) (M2 الى GDP) تأثيرا ايجابيا معنويا في عائد الإصدار النقدي، وهو ما جاء متطابقا مع المنطق الاقتصادي. حيث يشكل الطلب على النقود

جدول (4) أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على عائد الإصدار النقدي للدول غير النفطية

<b>Dependent Variable: SIG</b>				
<b>Method: Panel Least Squares</b>				
<b>Date: 03/31/18 Time: 17:00</b>				
<b>Sample: 2002 2015</b>				
<b>Periods included: 14</b>				
<b>Cross-sections included: 4</b>				
<b>Total panel (balanced) observations: 56</b>				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.005851	0.000799	7.323121	0.0000
AGR	0.008741	0.003599	2.429053	0.0188
C	-0.097184	0.039220	-2.477929	0.0166
<b>Effects Specification</b>				
<b>Cross-section fixed (dummy variables)</b>				
R-squared	0.696575	Mean dependent var	0.056472	
Adjusted R-squared	0.666232	S.D. dependent var	0.050624	
S.E. of regression	0.029247	Akaike info criterion	-4.125139	
Sum squared resid	0.042769	Schwarz criterion	-3.908137	
Log likelihood	121.5039	F-statistic	22.95707	
Durbin-Watson stat	1.354454	Prob(F-statistic)	0.000000	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

احد الأجزاء المكونة لضريبة التضخم ( $I = \pi * \frac{M}{P}$ )، والتي تشكل بدورها جزء من عائد الإصدار النقدي، فزيادة الطلب على النقود سيرفع من ضريبة التضخم التي تنعكس في ارتفاع عائد الإصدار النقدي (End,2015,6). الا ان قيمة معلمة الطلب على النقود قد جاءت منخفضة بشكل كبير، حيث لم تتجاوز الـ (0.005851)، الامر الذي يشير الى التأثير البسيط جدا للطلب على النقود في عائد الإصدار النقدي، فتغير الطلب على النقود بمقدار واحد صحيح سيولد تغيرا في عائد الإصدار النقدي بمقدار (0.0058).

• يساهم حجم القطاع الزراعي (Agr) (حصة الزراعة من GDP ايجابيا في عائد الإصدار النقدي، وهو ما جاء متوافقا مع منطق التحليل الاقتصادي الذي يرى من ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي سببا لضعف القدرات الضريبية للحكومة وصعوبة تجميعها، الامر الذي يدفعها نحو الإصدار النقدي وبالتالي زيادة عوائده (Chelliah, Baas & Kelley,1975)، فضلا عن تناغمها مع دراسة (Cukierman et al 1992) وكذلك دراسة (De Haan et al 1993). الا ان حجم هذه المساهمة قد جاءت متواضعا جدا وكما يتضح من قيمة معلمة حجم القطاع الزراعي (Agr) الذي لم تتجاوز الـ (0.008741).

• استطاع متغيري الطلب على النقود وحجم القطاع الزراعي من تفسير ما مقداره 66.6% (  $R^2 = 0.666232$  ) من التغيرات في الحاصلة في عائد الاصدار النقدي تاركنا للمتغيرات الاخرى غير الداخلة في النموذج لإتمام بقية الـ 100 .

• فشلت المتغيرات التوضيحية الأخرى (CPI ، R ، Urb ، Tra ، GDP ، INF ، Exu ، Tax ، Budg) وكما يتضح من الملحق (6) ، في اثبات معنويتها الإحصائية في التأثير على عائد الإصدار النقدي<sup>(17)</sup> ، حيث لم تتجاوز القيمة المحسوبة لاختبار t قيمتها الجدولية لهذه المتغيرات . علاوة على ذلك ، فان اضافتها للنموذج قد أضعف من معنوية النموذج الكلية (قيمة اختبار F) ولم ترفع من قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) .

ب . تقدير وتحليل النموذج الخاص بالدول النفطية .

تم تقدير أثر المتغيرات التوضيحية على عائد الإصدار النقدي للدولة ان غير النفطية وبعتماد منهجية الأثر الثابت (FEM) ، وباستخدام برنامج Eviews 10 ، وبعد مفاضلتها بنتائج التقدير المستندة على منهجية الأثر العشوائي (REF) باعتماد اختبار Hausman ، والموضحة في الجدول (5) ، والتي تبين قبول فرضية العدم وما تعكسه من عدم اتساق النتائج المقدرة وفقا لمنهجية الأثر العشوائي ، الامر الذي يدفع باتجاه تبني نتائج منهجية الأثر الثابت ، والتي أدرجت في الجدول (6) ، بعدها أفضل نتيجة تم الوصول اليها من مجموعة معادلات التقدير .

جدول (5) اختبار Hausman الخاص بالدول النفطية

**Correlated Random Effects - Hausman Test**

**Equation: Untitled**

**Test cross-section random effects**

. Test Summary	Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob
Cross-section random	24.828928	3	0.0000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

عكست نتائج تقدير أثر المتغيرات التوضيحية على عائد الإصدار النقدي للدولة ان النفطية وبعتماد منهجية الأثر الثابت (FEM) وكما موضحة في الجدول (6) ما يلي:

• فيما يتعلق بتأثير الطلب على النقود ((M2 في عائد الإصدار النقدي في الدول النفطية فقد جاءت متناغمة مع ما هي عليه في الدول غير النفطية من ناحية طبيعة التأثير وكذلك من ناحية قوة التأثير ، فقد بلغت معلمة الطلب على النقود في الدول النفطية ما قيمته (0.001118) وهو قريب جدا من قيمته في الدول غير النفطية (0.005851) .

جدول (6) أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على عائد الإصدار النقدي في الدول النفطية

<b>Dependent Variable: SIG</b>				
<b>Method: Panel Least Squares</b>				
<b>Date: 03/31/18 Time: 17:00</b>				
<b>Sample: 2002 2015</b>				
<b>Periods included: 14</b>				
<b>Cross-sections included: 4</b>				
<b>Total panel (balanced) observations: 56</b>				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.001118	0.000590	1.895203	*0.0639
BUDG	0.003926	0.001221	3.215106	0.0023
C	0.001172	0.019854	0.059015	0.9532
<b>Effects Specification</b>				
<b>Cross-section fixed (dummy variables)</b>				
R-squared	0.417945	Mean dependent var	0.064152	
Adjusted R-squared	0.359739	S.D. dependent var	0.107102	
S.E. of regression	0.085699	Akaike info criterion	-1.974994	
Sum squared resid	0.367216	Schwarz criterion	-1.757992	
Log likelihood	61.29983	F-statistic	7.180496	
Durbin-Watson stat	1.798821	Prob(F-statistic)	0.000039	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

\*معنوي عند 10%

- يساهم عجز الموازنة (Budg) (عجز الموازنة كنسبة من GDP إيجابيا في عائد الإصدار النقدي وهو ما جاء متوافقا مع منطق التحليل الاقتصادي الذي يرى من الإصدار النقدي أحد الخيارات المتاحة امام الحكومة لتمويل العجز الذي قد يصيب موازنتها العامة، فارتفاع عجز الموازنة سيعطي الحكومة لاستخدام هذا الخيار وبالتالي ترتفع عوائد هذا الإصدار. وقد جاءت دراسة (Fischer et al 2001) لتؤكد على النتيجة. الا ان هذه المساهمة الايجابية لعجز الموازنة في عائد الإصدار النقدي قد جاءت متواضعة جدا، حيث لم تتجاوز معلمة عجز الموازنة حاجز الـ(0.003926)، أي ان التغيرات في عجز الموازنة بمقدار واحد صحيح لا تسبب تغيرات في عائد الإصدار النقدي سوى بمقدار (0.0039)، وهو ما جاء متوافقا مع دراسة التي بينت ان تأثير عجز الموازنة لم يكن بتلك القوة في الدول ذات المستويات المعتدلة او المنخفضة من التضخم (Jong-A-Pin & de Haan 2004)



- انخفاض القوة التفسيرية لمتغيري الطلب على النقود (M2) وعجز الموازنة (Budg) في عائد الاصدار النقدي، فقد بلغت ما قيمته 35.9% ( $\bar{R}^2 = 0.359739$ )

### سادسا: الخاتمة

شكلت دراسة وتحديد المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يمكن أن تمارس تأثيرها في عائد الإصدار النقدي الهدف الرئيسي الذي سعى البحث إلى تحقيقه، مستخدما عينة من الدول العربية قسمت الى مجموعتين شملت المجموعة الاولى عينة من الدول النفطية (السعودية، العراق، قطر، الكويت) في حين تضمنت المجموعة الثانية عينة من الدول غير النفطية (الاردن، تونس، مصر، المغرب) وباستخدام منهجية البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) لكل مجموعة من المجموعتين وللفترة (2002-2015) كأنموجا لإثبات ذلك، ومن خلال تطبيق نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REF)، الذي تم المفاضلة بينهما استنادا الى نتائج اختبار Hausman، التي اشارت بتفضيل النموذج الأول على الثاني.

ان نتائج تطبيق نموذج الأثر الثابت على كلا المجموعتين قد أكدت على الأثر الإيجابي الذي يتركه الطلب على النقود على عائد الإصدار النقدي، اما حجم القطاع الزراعي فكان تأثيره المعنوي على عائد الإصدار النقدي قد شمل مجموعة الدول غير النفطية في حين لم يثبت تأثيره المعنوي في الدول النفطية وهي نتيجة تجدا اجابتها في ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في المجموعة الأولى في حين تكون متواضعة جدا في المجموعة الثانية. كما اثبت عجز الموازنة أثره في عائد الإصدار النقدي في الدول النفطية كونه عجزا يتسم عادة بالتذبذب الكبير مقارنة بالدول غير النفطية، حيث ترتبط إيرادات الموازنة العامة للدول النفطية بالإيرادات النفطية المعتمدة بشكل أساسي على الأسعار العالمية للنفط، تلك الأسعار التي تتحدد بعيدا عن سيطرة الدول المنتجة له. وفشلت المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج في تأكيد تأثيرها المعنوي في عائد الإصدار النقدي وكلا المجموعتين من الدول وهو ما جاء متوافقا مع بعض الدراسات التجريبية التي تناولت موضوع البحث.

يستخلص مما سبق فشل معظم المتغيرات الاقتصادية في اثبات تأثيرها المعنوي في عائد الإصدار النقدي في الدول العربية عينة البحث سواء النفطية منها او غير النفطية علاوة على ضعف تأثير المتغيرات المعنوية الأخرى، الامر الذي يدفع باتجاه ترجيح المتغيرات الأخرى كالمغيرات السياسية والأمنية والمؤسسية والقانونية والتي لم تدخلها الدراسة كمتغيرات توضيحية في تقدير معادلة الانحدار بسبب شحة البيانات الخاصة بتلك المتغيرات من جهة وصعوبة إعطاء قيم كمية لمتغيرات أخرى، وهو ما يتوضح من خلال الانخفاض النسبي في معاملات التحديد وخاصة في الدول النفطية. وربما كان اهتمام الكثير من الدراسات بهذه العوامل غير الاقتصادية كما طرح في الإطار النظري، قد جاء انعكاسا لنتائج توافقت مع نتائج البحث الحالي. من جانب اخر، ربما يكون للنظريات التي شملت السياسات الاقتصادية والنقدية في الدول العربية (خاصة ان الدراسة تناولت الفترة 2002-2015) والتي جاء جزء كبير منها كانعكاس للمتغيرات السياسية التي أصابت العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع المنهج الاشتراكي لصالح الحرية الاقتصادية الأثر الأكبر في انحسار قدرات الدولة باتجاه الاستفادة من عائد الإصدار النقدي.

## الهوامش

(1) تتخذ صيغة المعادلة التي تعبر عن عائد الإصدار النقدي بضريبة التضخم الشكل التالي:  $S_{1,t} = \pi_{t,t-1} M_{t-1}$  ، حيث تمثل  $S_{1,t}$  عائد الإصدار النقدي المعبر عنه بضريبة التضخم  $M_{t-1}$  ، الخزين من الأرصدة النقدية الاسمية (القاعدة النقدي) ،  $\pi_{t,t-1}$  معدل التضخم بين الفترتين  $t$  و  $t-1$  ، والتي تعادل  $P_t/P_{t-1}$  و باحتساب ضريبة التضخم كنسبة من الناتج الحقيقي (Y) بعدها قيم أكثر دقة وواقعية ، تتخذ معادلة عائد الإصدار النقدي الصيغة التالية :

$$S_{1,t} = \pi_{t,t-1} \frac{M_{t-1}}{P_t Y_t}$$

(2) تتخذ صيغة المعادلة التي تعبر عن عائد الإصدار النقدي بكلفة الفرصة البديلة والذي يعرفه (2006) Flandreau أيضا بعائد البنك المركزي الشكل التالي:  $S_{2,t} = i_{t,t-1} M_{t-1}$  ، حيث تمثل  $S_{2,t}$  عائد الإصدار النقدي المعبر عنه بكلفة الفرصة البديلة  $i_{t,t-1}$  ، معدل الفائدة الخالي من المخاطر على الأدوات المالية (باستثناء الأساس النقدي) بين الفترتين  $t$  و  $t-1$  . كما يمكن احتساب عائد الإصدار النقدي ضمن مفهوم كلفة الفرصة البديلة كنسبة من الناتج الحقيقي (Y) وكالاتي (Buiter,2007):  $S_{2,t} = i_{t,t-1} \frac{M_{t-1}}{P_t Y_t}$

(3) تتخذ معادلته الصيغة التالية:  $S_{3,t} = \Delta M_t = M_t - M_{t-1}$  ، حيث تمثل  $S_{3,t}$  عائد الإصدار النقدي المعبر عنه بالمفهوم النقدي ، و  $M_t$  الخزين من الأرصدة النقدية الاسمية (القاعدة النقدية) في بين الفترة  $t$  الفترة  $t-1$  ، كما يمكن ان يتخذ عائد الإصدار النقدي ضمن المفهوم النقدي لعائد الإصدار النقدي كنسبة من الناتج الحقيقي (Y) الصيغة التالية (Buiter,2007) :

$$S_{3,t} = \frac{\Delta M_t}{P_t Y_t} = \frac{M_t - M_{t-1}}{P_t Y_t}$$

(4) يمكن صياغة معادلة العوائد الكلية للإصدار النقدي كنسبة من الناتج الحقيقي (S) بالشكل التالي :

$$S = \frac{\Delta M_t}{P_t Y_t} + r_{t,t-1} \frac{M_{t-1}}{P_t Y_t} \text{ أو } \frac{\Delta M_t}{P_t Y_t} + i_{t,t-1} \frac{M_{t-1}}{P_t Y_t} + \pi_{t,t-1} \frac{M_{t-1}}{P_t Y_t} .$$

(5) فضلا عما تقدم ، فقد قدمت صيغ متعددة لعائد الإصدار النقدي من قبل مجموعة من الاقتصاديين إلا أنها في غالبيتها لم تخرج عن الاتجاهات الثلاثة السابقة ، ويمكن عرض بعضها وبصورة مختصرة في الملحق (1) .

(6) تضمن المجموعات الرئيسية الأربعة عدد من المتغيرات التوضيحية التي تمثلت بـ : التغيرات في الكابينة الوزارية ، حجم الحكومة ، والهيكل القانوني القوي ، ضمان حقوق الملكية ، إمكانية الحصول على الأموال ، الحرية الواسعة في التعامل مع القطاع الخارجي ، مرونة أكبر في اعتماد الائتمان للأفراد وقطاع الأعمال ، المدى السياسي (الديمقراطية ، الاستبداد) ، حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، درجة الانفتاح التجاري ، حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، التغير النسبي في معدل التبادل التجاري ، النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Aisen & Veiga,2005) .

(7) تضمنت كل مجموعة من هذه المجموعات السبعة الرئيسة عدد من المتغيرات الفرعية التي تمثلت بمجموعها بـ : القيمة المضافة للقطاع الزراعي ، الحزب المتمتع بالأغلبية ، نوعية البيروقراطية ، ديون الحكومة المركزية ، الفساد ، الديمقراطية ، التوترات العرقية ، النزاع أو الضغوطات الخارجية ، مخاطر نزاعات الملكية ، الحريات المدنية والسياسية ، (GDP) لكل فرد ، استقرار الحكومة ، معامل (Gini) لفاوت الدخل ، النمو في (GDP) ، نسبة الأمية ، القيمة المضافة للقطاع الصناعي ، النزاعات والحروب الداخلية ، القانون والنظام ، الكثافة السكانية ، دور الجيش في السياسة ، استقرار السياسي ، الإيرادات الضريبية ، تبدل والاجتماعي ، عدد سنوات حكم حزب الأغلبية ، دور الدين في السياسة ، الاستقرار السياسي ، الإيرادات الضريبية ، تبدل محافظ البنك المركزي ، إجمالي الصادرات الاستيرادات ، التحضر ، فضلا عن مجموعة من المتغيرات الوهمية التي تعبر عن المتغيرات غير القابلة للقياس الكمي والمتعلقة بفترات معينة أو بطبيعة الأحزاب ومساهمتها بالحكم وغيرها (Jong-A-Pin & de Haan,2004) . من جانب آخر لخص (Jong-A-Pin & de Haan (2004) نتائج بعض الدراسات التجريبية لمحددات

الإصدار النقدي والتي تم عرضها في الملحق (2) .

(8) Click, Reid W. (1998). Seigniorage in a Cross-Section of Countries. *Journal of Money Credit, and Banking*, 30 (2), 154-171.

(9) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول إيجابيات استخدام Panel Data انظر على سبيل المثال إلى:

Baltagi, Badi H. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data*. 3<sup>rd</sup> ed. John Wiley & Sons, Ltd, 4-9.

(10) تم تحديد طبيعة تأثير المتغيرات التوضيحية المتوقعة (إشارة المعلمة) على عائد الإصدار النقدي بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة. يمكن العودة للملحق (2) للوقوف على طبيعة التأثير (إشارة المعلمة) الذي تمارسه المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد حسب ما أوردته الدراسات السابقة حول الموضوع .

(11) كمثال على ذلك ، تتجاوز مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة في العراق ما نسبته الـ 95% ، وفي بعض السنوات تجاوزت الـ 99% .

(12) للاطلاع على لوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة من حيث الوسط الحسابي ، والوسيط ، والانحراف المعياري ، ومعامل الالتواء واختبارات التجانس يمكن الرجوع الى الملحقين (3) و(4) .

(13) Levin, A., Lin, C.F., Chu, C. (2002). Unit root tests in panel data: Asymptotic and finite sample properties. *Journal of Econometrics*, 108, 1-24.

(14) تم معالجة عدم استقرار نسبة التجارة الى GDP (Tra) بالنسبة للبلدان النفطية من خلال تحويل المتغير الى نسبة النمو السنوي والذي اثبت استقراره عند المستوى . اما فيما يتعلق بمتغير سعر الصرف في حالة البلدان الغير النفطية ، فعند العودة الى اتضح ان سعر الصرف في بلدين من بلدان العينة (الأردن ومصر) هو ثابت خلال فترة الدراسة ، لذا فان أية معالجة للبيانات سوف لا تعطي له استقرارية عند المستوى كباقي المتغيرات ، وعليه فقد تم اهماله في التحليلات اللاحقة .

(15) يستخدم اختبار Hausman لتحديد مدى إمكانية الاعتماد على النتائج المقدرة وفقاً لمنهجية الأثر العشوائي ؛ فالنتائج المقدرة وفقاً لمنهجية الأثر الثابت تتميز عادة بأنها متسقة ، وبالتالي فان الهدف الاختبار هو بيان ما إذا كانت النتائج المقدرة بمنهجية الأثر العشوائي تتسق مع نتائج الأثر الثابت . وعليه فان فرضية عدم وجود فروق بين مقدرات المربعات الصغرى المعممة في منهجية الأثر العشوائي ومقدرات المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (الصورية) في منهجية الأثر الثابت ، والفرضية البديلة هي وجود فروق .

(16) تم تقدير أثر جميع المتغيرات التوضيحية على عائد الإصدار النقدي للبلدان غير النفطية والنفطية وبعتماد منهجية الأثر الثابت ، (FEM) وكانت النتائج كما موضحة في الملحقين (6) و(7) . وبهدف الوصول الى المتغيرات التوضيحية المعنوية المؤثرة في عائد الإصدار النقدي وتجنب المشاكل الناتجة عن التداخل الخطي بين المتغيرات التوضيحية ، فقد أجريت العديد من الخطوات بدأ من تقدير أثر المتغيرات المستقلة كل على انفراد على المتغير المعتمد ومن ثم اختيار المتغير المؤثر المعنوي وادخال المتغيرات التوضيحية الأخرى عليه تدريجياً والانتباه الى مدى تغير معامل التحديد واختبار F

(17) لقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع بعض الدراسات التجريبية التي تناولت الموضوع ، كدراسة (Click 1998) التي اكدت لى فشل الضرائب والاسعار المحلية في التأثير على عائد الإصدار النقدي ، ودراسة (Al Marhubi 2000) ، (Bhattach - rya et al (2004 ، Desai et al (2003 ، (Kenny & Winer (2001 التي بينت عدم استجابة عائد الإصدار النقدي للمتغيرات في الـ GDP ، كما اشارت دراسة (De Haan et al (1993 على عدم معنوية تأثير سعر الصرف (الملحق 2) .

Aisen, Ari & Veiga, Francisco José 2005(). The Political Economy of Seigniorage. Working Paper, International Monetary Fund, 175.

Aizenman , Joshua (1989) .Competitive Externalities and the optimal Seigniorage. Working Paper , No. 2937 , National Bureau of Economic Research (NBER) .

Asteriou, D. and Hall,S. (2007) .Applied Econometrics: A Modern Approach Using Eviews and Microfit. Pgrave Macmillan,USA

Bailey, M. J. (1956) .Welfare cost of inflationary finance , Journal of Political Economy. 64. <http://dx.doi.org/10.1086/257766>.

Bailey, M. J. (1956) .Welfare Cost of Inflationary Finance ,Journal of Political Economy.64 ,93-110. <http://dx.doi.org/10.1086/257766>.

Baltagi, Badi H.(2005) .Econometric Analysis of Panel Data. 3<sup>rd</sup> ed. John Wiley & Sons, Ltd, USA.

Blackburn, Keith, Neanidis, Kyriakos C. & Haque, M. Emranul, (2008) .Corruption , Seigniorage and Growth : Theory and Evidence. CESifo working paper , No. 2354.

Bordo, Michael (2006) .Comment on Marc Flan dreau , Pillars of Globalization : A History of Monetary Policy Targets. 1797-1997, Prepared for the Fourth ECB, Monetary Policy conference, Frankfurt, November 9-10,2006.

[http://www.ecb.int/events/pdf/conferences/cbc4/Discussion\\_Bordo.pdf](http://www.ecb.int/events/pdf/conferences/cbc4/Discussion_Bordo.pdf).

Boyes , William & Melvin , Michael (2011).Macroeconomics , 8<sup>th</sup> ed , South-Western Cengage Learning , USA .

Brooks, Chris (2008) .Introductory Econometrics for Finance,2<sup>nd</sup> ed, Cambridge University Press,USA.

Bruno , Michael & Fischer , Stanley (1987) .Seigniorage, Operating Rules and the High Inflation Trap , Working Paper , No. 1413 , National Bureau of Economic Research (NBER) .

Cagan, P. (1956) .The Monetary Dynamics of Hyperinflation. In Friedman, M. (Ed.) , Studies in the Quantity Theory of Money , (pp. 25-117) . Chicago , The University of Chicago Press .

Cecchetti , Stephen G.(1991). Seigniorage as a Tax: A Quantitative Evaluation : Comment. *Journal of Money, Credit and Banking*, 23(3),476-482.

Chelliah , Raja, Baas , Hessel & Kelly , Margaret (1975). Tax Ratios and Tax Effort in Developing Countries 1969–71 ,Staff Papers, International Monetary Fund,(1) 22 , 187-205.

Colander, David C. (2006) .*Macroeconomics*. 6<sup>th</sup> ed, McGraw-Hill Irwin , New York , USA .

Cooley, T. F., & Hansen, G. D. (1989) .The Inflation Tax in a Real Business Cycle Model. *The American Economic Review*,79 (4), 733-748

Cukierman, Alex, Sebastian Edwards, & Guido Tabellini (1989). Seigniorage and Political Instability. Working Paper , No. 3199 , National Bureau of Economic Research (NBER)

Cukrowski , Jacek (2001). Financing Budget Deficit by Central Bank Seigniorage in Selected Transitional Economies: A Comparative Study. CASE-CEU Working Papers Series, No.37 , Warsaw, Poland.

Davies , Victor A.B (2007) .Seigniorage and Civil War. Conference on Economic in Africa Development18-20 March , Centre for the Study of African Economies (CSAE) , St Catherine's College , University of Oxford .

Delong ,J. Bradford & Olney, L. Martha (2006) .*Macroeconomics* , 2<sup>nd</sup> ed , McGraw-Hill Irwin , New York , USA .

Dogru , bulent (2013) .Seigniorage Revenue and Inflation Tax : Testing Optimal Seigniorage Theory for Turkish Economy. *International Journal of Economics and Finance*; 5 (6),122-133.

End , Nicolas et al (2015) .Deflation and Public Finances: Evidence from the Historical Records. Working Paper , N0. 176 , International Monetary Fund .

Ferrer , Carlos Encinas (2012) .Seigniorage and Inflation Tax in Mexico 1985-2011, *Tecsisotecatel* ,4(13),1-9 .

<http://www.eumed.net/rev/tecsistecatel/index.htm>.

Fischer , Stanley (1983). Seigniorage and Fixed Exchange Rates : An Optimal Inflation

Tax Analysis , in Financial Policies and the World Capital Market : The Problem of Latin American Countries. Pedro Aspe Armella, Rudiger Dornbusch, and Maurice Obstfeld , University of Chicago Press .

Fischer, S. (1983) .Seigniorage and fixed exchange rates: an optimal inflation tax analysis. Working Paper ,No. 783 National Bureau of Economic Research (NBER) .

Flandreau, Marc (2006) .Pillars of Globalization : A history of monetary policy targets, 1797-1997. Revised Draft : Paper prepared for the Fourth ECB Central Banking Conference, Frankfurt-Am-Main, November 9-10,2006.

<http://www.ecb.int/events/pdf/conferences/cbc4/Flandreau.pdf>.

Fortuny , Judit Garcia (2015) .Essays on Corruption, Seigniorage and Economic Policies. Ph.D. Dissertation , Department of Economics , Universitat Rovira I Virgili .

Friedman, M. (1971) .Government Revenue from Inflation.The Journal of Political Economy , 79 (4), 846-856.

<http://dx.doi.org/10.1086/259791>

Ghura, D. (1998) .Tax Revenue in Sub-Saharan Africa: Effects of Economic Policies and Corruption. Working Paper ,No.135, International Monetary Fund.

Greene, William H. (2003) .Econometric Analysis.5th ed, New Jersey: Prentice Hall.

Grossman, Herschel I. & Huyck , John B. Van (1984) .Seigniorage , Inflation and Reputation.Working Paper , No. 1505 , national Bureau of Economic Research (NBER) .

Gujarati, Domard N. (2003).Basic Econometrics.4<sup>th</sup> ed., Mc Graw Hill , USA .

Gupta, S., Mello L. de , & Sharan R. (2001) .Corruption and Military Spending. European Journal of Political Economy , 17, 749-777 .

Gwartney , James D. , Stroup , Richard L. , Sobel , Russell S. & Macpherson , David A. (2011) .Macroeconomics : Private and Public Choice. 13<sup>th</sup> ed. , South-Western, Cengage Learning , USA .

Hubbard, Glenn , O'Brien, Anthony & Rafferty, Matthew (2012) .Macroeconomics. Pearson Education, Inc., USA .

Imam, P.A., & Jacobs D.F. (2007) .Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle

East. Working Paper , No.270, International Monetary Fund .

Isakova, Asel (2010) .Monetary Policy, Inflation and Dollarization in the Economies of Central Asia. Center for Economic Research and Graduate Education Charles, University Prague.

Ize, Alain (2006) .Spending Seigniorage: Do Central Banks have Governance Problem?. Working Paper, No.88, International Monetary Fund.

Jong-A-Pin , Richard M. & de Haan , Jakob (2004) .How Robust are the Economic , Political and Institutional Determinants of Seigniorage . University of Groningen.

Klüh, U., & Stella, P. (2008) .Central Bank Financial Strength and Policy Performance : An Econometric Evaluation. Working Papers , N0.176 , International Monetary Fund , Washington .

Korosteleva, Julia , Maximizing Seigniorage and Inflation Tax: The Case of Belarus.

Levin, A., Lin, C.F., Chu, C. (2002) .Unit root tests in panel data: Asymptotic and finite sample properties. Journal of Econometrics, ,108, 1-24.

Mankiw , N. Gregory (2012) .Principles of Macroeconomics. 6<sup>th</sup>ed , South – Western , USA.

Mankiw, N. Gregory (1987) .The Optimal Collection of Seigniorage : Theory and Evidence. Journal of Monetary Economics , No. 20.

Marty, A. L. (1967) .Growth and the Welfare Cost of Inflationary Finance. Journal of Political Economy , No.75. . <http://dx.doi.org/10.1086/259239>.

Mauro, P. (1998) .Corruption and the Composition of Government Expenditure., Journal of Public Economics , 69, 263-279 .

McEachern , William A. (2009) .Macroeconomics : A Contemporary Introduction,8<sup>th</sup> ed , South-Western Cengage Learning , USA .

Mishkin , Frederic (2004) .The Economics of Money , Banking and Financial Market.7<sup>th</sup> ed., The Addison-Wesley ,USA .

Myles , Gareth D. & Yousefi , Hana (2012) .Corruption and Seigniorage. Paper prepared for the Warwick-Mysore Workshop Governance and Political Economy December 17-18, Department of Economics, University of Exeter .

Nieberding , Renee D. (2004) .Optimal Government Finance and Democracy in Developing Countries. Journal of Economic Development , 29 (2) ,131-148.

Obstfeld, Maurice (1989) .Dynamic Seigniorage Theory: An Exploration. Working Paper, No.2869, National Bureau of Economic Research (NBER) .

Obstfeld , Maurice (2012) .Notes on Seigniorage and Budget Constraints. Economics 202A .

Orilli , Vittorio (1988) .Seigniorage in Europe. Working Paper , No. 2778 , National Bureau of Economic Research (NBER) .

Perera , Anil , Ralston , Deborah & Wickramanayake , J. (2011) .Central Bank Financial Strength and Its Impact on Economic Outcomes. International Research Conference, Central Bank of Sri Lanka .

Phelps, E. S. (1973) .Inflation in the Theory of Public Finance. Swedish Journal of Economics, 75(1), 67-82. <http://dx.doi.org/10.2307/3439275>.

Phelps, E. S.(1973).Inflation in the Theory of Public Finance.The Swedish Journal of Economics,75(1),67-82

<http://dx.doi.org/10.2307/3439275>.

Raju , Swati (2002) .Government Revenue from Seigniorage and Inflation Tax : an Estimate for India 1952-2000. Journal of Indian School of Political Economy , 14 (2),207-219 .

Romer, David (1996) .Advanced Macroeconomics. McGraw-Hill Companies, Inc , USA .

Samimi , Ahmad Jafari, Ebrahimi , Moslemeh and Azizi , Khosro (2012) .Estimation of Inflation Tax Capacity in Iran. Middle-East Journal of Scientific Research, 11(1).113-116 .

Tanzi , V., & Davoodi H.R. (1997) .Corruption, Public Investment, and Growth.Working Paper , No.139, International Monetary Fund.

Tanzi , V., & Davoodi H.R. (2000) .Corruption, Growth, and Public Finances. Working Paper , No.182, International Monetary Fund .

Tanzi, V. (1978) .Inflation, Real Tax Revenue and the Case for inflationary Finance :



Theory with an Application to Argentina. International Monetary Fund , Staff papers , 25 (3),417-451.

Végh, Carlos (1989) .Government Spending and Inflationary Finance: A Public Finance Approach. International Monetary Fund, Staff Papers657-677,(3) 36 ,.

Wijnbergen , Sweder van & Budina , Nina (2000) .Inflation Stabilization, Fiscal Deficits and Public Debt Management in Poland. University of Amsterdam .

Yao , Ming-Hung & Chu , Shiou-Yen (2014).Testing Optimal Seigniorage Theory in Taiwan, 1965-2012 , International Journal of Trade, Economics and Finance , 5(3),259-262.

الملحق

الملحق (1) بعض نماذج قياس عوائد الإصدار النقدي

الدراسة	عائد الإصدار النقدي
Grossman & Huyck (1984)	$S_t = \frac{M_t - M_{t-1}}{P_t} \equiv \frac{M_t}{P_t} \exp(-\tau p_t) \frac{M_{t-1}}{P_{t-1}}$
Obstfeld (1989 ,2012)	$S_t = \frac{M_t - M_{t-1}}{P_t}$
Jong-A-Pin & de Haan (2004)	$S_t^1 = \frac{M_t - M_{t-1}}{R_t} \quad S_t^1 = \frac{M_t - M_{t-1}}{Y_t}$ $S_t^2 = \frac{\pi_t M_t}{(1 + \pi_t) R_t} \quad S_t^2 = \frac{\pi_t M_t}{(1 + \pi_t) Y_t}$
Neumann (1991)	$S = \frac{\Delta M_t}{P_t Y_t} + (dD + fF + G_g)/P$
Fischer (1982)	$\frac{M}{GDP} = \left\{ e_y \frac{\Delta \gamma}{\gamma} + e_p \frac{\Delta P}{P} \right\} * \frac{C}{\gamma}$
Hochreiter (1996)	$X = H + H' + EK$
Fischer, Sahay & Vegh (2002)	$S = \frac{\Delta M}{GDP}$
Isakova (2010)	$S = (\pi + g) \frac{M}{P} \quad \frac{S}{Y} = \mu \frac{c}{y} \frac{m}{c} = \mu \frac{m}{y}$

## ملحق (2) بعض الدراسات التجريبية لمحددات الإصدار النقدي

التأثير	المتغيرات التوضيحية	الدراسة
- 0 +	التجارة GDP الفساد ، معدل تبدل محافظ البنك المركزي	Al Marhubi (2000)
+ - 0	التجارة ، أسعار النفط ، تغير الكابينة الوزارية ، الأرصدة النقدية ، أزمات الحكومة ، الجانب السياسي . النمو ، سعر صرف العملة ، حرية التبادل مع الأجانب ، تنظيم الائتمان للأفراد وقطاع الأعمال . الزراعة ، حجم الحكومة ، ضمان حقوق الملكية .	Aisen & Vega (2002)
+ -	النمو ، الإيرادات الضريبية الإنفاق الحكومي ، الأسعار المحلية	(Berument 1998)
0 + —	GDP ، الأمية ، الحرية السياسية ، تشطي الحكومة ، الحكومة الاشتراكية . العمق المالي ، مربع معامل Gini معامل Gini	Bhattacharya et al (2004)
+ 0 -	الصناعة ، الإنفاق الحكومي ، اعتمادية الدولة ، معدل تبدل محافظ البنك المركزي ، عدم الاستقرار السياسي . الزراعة ، التشغيل ، الضرائب على الدخل ، الضرائب على التجارة ، ديون الحكومة المركزية ، الأسعار المحلية . GNP لكل فرد	(Click 1998)
+ - 0	الزراعة ، التحضر ، عدم الاستقرار السياسي ، الانقلابات العسكرية ، انتقالات الحكومة . التجارة ، الصناعة ، GDP . التصنيع ، متغيرات وهمية .	Cukierman et al (1992)
+ — 0	الزراعة ، GDP ، الإنفاق الحكومي ، ديون الحكومة المركزية . التجارة سعر الصرف .	De Haan et al (1993)
0 - +	GDP ، التجارة ، تبدل محافظ البنك المركزي ، عدم الاستقرار السياسي . النمو ، عجز الموازنة ، العمق المالي ، معامل Gini ، التفاعل مع الديمقراطية . معامل Gini ، الديمقراطية	Desai et al (2003)
+	عجز الموازنة .	Fischer et al (2001)
- 0 + 0,+	الإيرادات الكلية ، التجارة ، أسعار النفط . GDP ، الأمية ، الانقلابات العسكرية ، الاشتراكية . مشاركة النساء في العمل التحضر ، الحرية السياسية .	Kenny & Winer (2001)

Source : Jong-A-Pin , Richard M. & de Haan , Jakob (2004) .How Robust are the Economic . Political and Institutional Determinants of Seigniorage , University of Groningen.

العوامل المحددة لعوائد الإصدار النقدي في الدول العربية 101

ملحق (3) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الخاصة بالدول النفطية

	CPI	TRA	URB	AGR	BUDG	EXC	EXU	GDP	INF	M2	R	SIG
Mean	4.2517	75.93352	86.78555	3.249584	10.74964	346.2682	75.54244	6.182590	6.450309	18.58456	3.906786	0.0641
Median	4.4500	74.57717	89.91100	1.220454	11.25000	3.692500	75.22614	4.445122	3.165457	15.48572	3.410000	0.0315
Maximum	7.7000	106.7820	99.24400	32.80000	32.50000	2133.778	107.6922	54.15777	53.23096	152.0000	20.00000	0.4160
Minimum	1.3000	55.55340	68.60400	0.094254	-13.70000	0.268828	51.54775	-33.10084	-10.06749	-9.030715	0.250000	-0.2363
Std. Dev.	1.7630	10.81154	12.40975	6.041482	9.733204	623.3375	14.12847	10.52964	10.23192	21.27706	3.903683	0.1071
Skewness	-0.0904	0.911582	-0.373753	3.835056	-0.269675	1.450610	0.362091	0.950527	2.630489	4.509409	2.080278	1.0713
Kurtosis	2.1317	4.475115	1.486076	18.44900	3.075521	3.688325	2.610674	12.11082	11.02486	28.82686	8.482930	6.0679
Jarque-Bera	1.8353	12.83308	6.651709	694.1720	0.692072	20.74536	1.577365	202.1157	214.8446	1746.187	110.5364	32.675
Probability	0.3994	0.001634	0.035942	0.000000	0.707487	0.000031	0.454443	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	238.10	4252.277	4859.991	181.9767	601.9800	19391.02	4230.377	346.2250	361.2173	1040.736	218.7800	3.5924
Sum Sq. Dev.	170.95	6428.920	8470.098	2007.472	5210.439	21370231	10978.75	6098.038	5758.073	24899.24	838.1306	0.6308
Observations	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

ملحق (4) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الخاصة بالدول غير النفطية

	SIG	R	M2	INF	GDP	EXU	EXC	CPI	BUDG	AGR	TAX	TRA	URB
Mean	0.0564	4.7895	11.152	4.7358	4.2614	60.385	4.2289	3.991071	-4.395536	10.11345	18.68064	67.32863	61.92429
Median	0.0362	4.5466	11.180	3.6697	4.1278	53.980	3.2306	3.800000	-4.400000	10.99844	18.83364	68.38413	62.19850
Maximum	0.1839	9.3333	24.289	18.316	8.5627	141.50	11.020	5.700000	8.200000	16.46220	26.49263	117.5617	83.67900
Minimum	-0.0186	1.5000	-2.0420	-0.8728	-1.9171	1.8166	0.7090	2.800000	-13.00000	2.546152	12.38351	20.84872	42.88900
Std. Dev.	0.0506	1.6974	5.4463	3.8798	2.0914	57.321	3.3934	0.766403	4.238299	4.566117	3.784718	25.67543	14.33312
Skewness	0.9963	0.4338	0.2513	1.3334	0.0628	0.0713	0.3087	0.320185	0.512485	-0.521515	0.049512	0.029113	0.118649
Kurtosis	3.0637	2.8523	2.7552	4.7813	3.1943	1.1025	1.4961	1.946766	3.674012	1.870551	1.903588	2.018639	1.819113
Jarque-Bera	9.2748	1.8078	0.7296	23.999	0.1250	8.4483	6.1669	3.545207	3.511332	5.514989	2.827826	2.255073	3.385208
Probability	0.0096	0.4049	0.6943	0.0000	0.9394	0.0146	0.0458	0.169890	0.172792	0.063451	0.243190	0.323830	0.184040
Sum	3.1624	268.21	624.52	265.20	238.64	3381.5	236.82	223.5000	-246.1500	566.3534	1046.116	3770.403	3467.760
Sum Sq. Dev.	0.1409	158.48	1631.4	827.91	240.57	180718	633.34	32.30554	987.9746	1146.719	787.8250	36257.53	11299.11
Observations	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

ملحق (5) نتائج اختبار Levin-Lin-Chu لاستقرارية بيانات الـ Panel Data لمتغيرات عينة الدراسة

Variables	الدول النفطية			الدول غير النفطية		
	Level			Level		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
Sig	-2.9818	-2.2627	-4.7206	-1.9345	-3.5129	-3.9082
INF	-2.3487	-2.4114	-3.0392	0.1033	-3.1735	-4.8451
Budg	-2.6987	-3.4487	-3.4152	-1.6731	-5.4830	-4.7961
Tra	-1.5844	-2.9522	-0.8687	-0.0319	-1.2950	-2.2426
GDP	-2.0613	-4.5971	-6.6757	-1.8050	-0.6260	-4.6367
Exu	0.3053	0.5891	1.4822	1.3108	0.8551	-3.1902
Agr	-2.1519	-27.039	-22.010	-0.0184	-1.0664	-2.4400
M2	-4.6168	-2.3380	-3.9085	-0.8676	-1.9705	-3.2290
Exc	-0.0070	-3.6890	-3.0266	0.9451	1.4033	-0.4755
R	-1.3936	-5.9814	-5.6213	-2.6072	-1.4952	-1.5424
Urb	-0.0591	-2.4850	4.4683	0.0216	-8.0841	0.6971
Tax	—	—	—	0.5961	-0.2122	-2.3805

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

- القيم في الجدول تمثل قيم t-Statistic .
- اختيار فترة الابطاء تم اعتماد Automatic selection of maximum lags ضمن برنامج Eviews 10

الملحق (6) أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على عائد الإصدار النقدي للدول غير النفطية

Dependent Variable: SIG Method: Panel Least Squares Sample: 2002 2015 Periods included: 14 Cross-sections included: 4 Total panel (balanced) observations: 56											
Var.	Model (1)	Model (2)	Model (3)	Model (4)	Model (5)	Model (6)	Model (7)	Model (8)	Model (9)	Model (10)	Model (11)
M2 (Pro.)	0.0054 (0.000)	0.0058 (0.000)	0.0058 (0.000)	0.0057 (0.000)	0.0057 (0.000)	0.0058 (0.000)	0.0058 (0.000)	0.0058 (0.000)	0.0058 (0.000)	0.0058 (0.000)	0.0058 (0.000)
AGR (Pro.)		0.0087 (0.018)	0.0087 (0.021)	0.0091 (0.019)	0.0094 (0.019)	0.0095 (0.019)	0.0040 (0.013)	0.0100 (0.028)	0.0106 (0.027)	0.0091 (0.062)	0.0084 (0.090)
INF (Pro.)			0.0003 (0.812)	0.0001 (0.922)	0.0001 (0.918)	-0.0007 (0.966)	-0.0001 (0.926)	-0.0002 (0.900)	-0.0001 (0.979)	-0.0007 (0.732)	-0.0006 (0.749)
TAX (Pro.)				0.0015 (0.395)	0.0007 (0.794)	0.0008 (0.774)	0.0010 (0.736)	0.0008 (0.776)	0.0013 (0.680)	0.0015 (0.651)	0.0014 (0.666)
TRA (Pro.)					0.0002 (0.716)	0.0002 (0.795)	0.0002 (0.795)	0.0002 (0.795)	0.0003 (0.668)	0.0002 (0.803)	0.0001 (0.840)
URB (Pro.)						0.0011 (0.778)	-0.0001 (0.974)	0.0001 (0.971)	0.0001 (0.994)	0.0018 (0.705)	0.0027 (0.587)
R (Pro.)							-0.0052 (0.339)	-0.0050 (0.368)	-0.0045 (0.432)	-0.0008 (0.899)	-0.0004 (0.941)
GDP (Pro.)								0.0005 (0.862)	0.0004 (0.882)	0.0019 (0.532)	0.0019 (0.544)
EXU (Pro.)									-0.0007 (0.657)	-0.0009 (0.568)	-0.0019 (0.585)
CPI (Pro.)										-0.205 (0.202)	-0.021 (0.502)
BUDG (Pro.)											-0.205 (0.202)
C (Pro.)	-0.0048 (0.634)	-0.0971 (0.016)	-0.1013 (0.023)	-0.1310 (0.022)	-0.1360 (0.022)	-0.2046 (0.414)	-0.1184 (0.656)	-0.1321 (0.637)	-0.1041 (0.719)	-0.1184 (0.680)	-0.1606 (0.588)
Effects Specification											
Cross-section fixed (dummy variables)											
	0.6341	0.6662	0.6598	0.6579	0.6516	0.6647	0.6442	0.6363	0.6296	0.6345	0.6306
F-Test Prob.	24.825 (0.000)	22.957 (0.000)	18.779 (0.000)	16.114 (0.000)	24.825 (0.000)	12.090 (0.000)	10.959 (0.000)	9.7508 (0.000)	8.7923 (0.000)	8.3731 (0.000)	7.7071 (0.000)
No.Obs.	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
No.Gro.	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4

الملحق (7) أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على عائد الإصدار النقدي للدول النفطية

Dependent Variable: SIG Method: Panel Least Squares Sample: 2002 2015 Periods included: 14 Cross-sections included: 4 Total panel (balanced) observations: 56											
Var.	Model (1)	Model (2)	Model (3)	Model (4)	Model (5)	Model (6)	Model (7)	Model (8)	Model (9)	Model (10)	Model (11)
M2 (Pro.)	0.0013 (0.044)	0.0011 (0.063)	0.0009 (0.118)	0.0008 (0.213)	0.0008 (0.230)	0.0008 (0.286)	0.0002 (0.813)	0.0002 (0.819)	0.0002 (0.831)	0.0004 (0.689)	0.0004 (0.686)
BUDG (Pro.)		0.0039 (0.002)	0.0036 (0.004)	0.0035 (0.018)	0.0034 (0.021)	0.0032 (0.048)	0.0032 (0.047)	0.0032 (0.093)	0.0032 (0.166)	0.0029 (0.153)	0.0029 (0.151)
INF (Pro.)			0.0011 (0.412)	0.0009 (0.555)	0.0009 (0.565)	0.0008 (0.614)	0.0007 (0.666)	0.0006 (0.696)	0.0006 (0.697)	0.0004 (0.787)	0.0010 (0.675)
TRA (Pro.)				0.0005 (0.778)	0.0005 (0.778)	0.0008 (0.680)	0.0013 (0.508)	0.0013 (0.508)	0.0014 (0.507)	0.0033 (0.217)	0.0035 (0.206)
URB (Pro.)					-0.0008 (0.980)	-0.0012 (0.951)	-0.0025 (0.900)	-0.0025 (0.900)	-0.0001 (0.994)	-0.0212 (0.493)	-0.0195 (0.536)
R (Pro.)						-0.0028 (0.653)	-0.0025 (0.629)	0.0025 (0.633)	0.0025 (0.629)	0.0015 (0.769)	0.0024 (0.685)
GDP (Pro.)							-0.0013 (0.946)	-0.0013 (0.439)	-0.0013 (0.445)	-0.0005 (0.823)	-0.0004 (0.844)
EXU (Pro.)								0.0001 (0.977)	0.0001 (0.949)	0.0001 (0.909)	0.0001 (0.906)
CPI (Pro.)									0.0050 (0.971)	0.0173 (0.650)	0.0196 (0.616)
AGR (Pro.)										-0.0068 (0.544)	-0.0012 (0.945)
EXC (Pro.)											-0.0001 (0.744)
C (Pro.)	0.397 (0.024)	0.0011 (0.953)	-0.0010 (0.959)	-0.033 (0.775)	0.0471 (0.980)	0.0441 (0.979)	0.1149 (0.946)	0.1128 (0.948)	-0.0775 (0.971)	1.5399 (0.544)	-0.4090 (0.587)
Effects Specification											
Cross-section fixed (dummy variables)											
	0.2425	0.3597	0.3556	0.3433	0.3294	0.3178	0.3122	0.4372	0.2806	0.2886	0.2732
F-Test	5.4023 (0.001)	7.1801 (0.000)	6.0601 (0.000)	5.1080 (0.000)	4.3770 (0.000)	3.8474 (0.000)	3.4966 (0.001)	3.1082 (0.003)	2.7878 (0.006)	2.7170 (0.007)	2.4769 (0.012)
No.Obs.	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
No.Gro.	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

## مقاربة خطية ولاخطية لتقدير ردة الفعل التعقيمى لبنك الجزائر خلال الفترة (2016-2002)

عياد هيشام\*

عيسى جديات\*\*

ملخص

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى قياس معامل سياسة التعقيم النقدي المطبقة من طرف بنك الجزائر، من أجل تقييم مدى نجاحه في مهمة تحييد الأساس النقدي عن التدفقات المتواترة لريع النفط والمتولدة عن طفرة أسعاره غير المسبوقة. لأجل ذلك، تم الاعتماد على بيانات شهرية خلال الفترة (2002-2016) لتقدير نموذجي ARDL و MSVAR. واتضح من خلال نتائج الدراسة أن بنك الجزائر يمارس السياسة التعقيمى بردتي فعل انحصار معاملهما ما بين 1- (نظام التعقيم الكلي) و -0.95 (نظام التعقيم الجزئي)، بمعنى أنه قد نجح في عزل وضعه النقدي عن الظاهرة المذكورة بشكل تام قياسا بالمعامل الأول، وبشكل جد مرض بالنظر إلى المعامل الثاني، كما أن النظامين قد طبقا بشكل متبادل ولم يهيمن أحدهما على الآخر استنادا إلى مصفوفة الانتقال بينهما. وعليه، فإن بنك الجزائر لحد الآن يطبق سياسته التعقيمى على نحو خوله تيسير مهمة ضبط محدداته النقدية بشكل مستقل عن التدفقات الريعية.

### Linear and Nonlinear Approach to Estimate the Sterilization Reaction of the Algerian Bank during the Period (2002-2016)

Ayad Hicham

Aissa Djedaïet

#### Abstract

This study aims to estimate the monetary sterilization coefficient of the Algerian bank to explore its ability limits to successfully neutralize the recurrent hard currency inflows, and then keep the monetary base in check. For this purpose, we depended on monthly data spanning over the period (2002-2016), as for the econometric methodology, we adopted an ARDL and MSVAR models. The findings confirmed that the Algerian bank practiced its sterilization policy according to two regimes; full sterilization with a coefficient attained the peak (-1) and a partial sterilization with a relatively high coefficient (-0.95). Also, the transition matrix showed that the two regimes have been applied interchangeably without the domination of one regime over the other. Accordingly, the Algerian bank has so far applied its sterilization policy in a manner through which it can isolate its domestic monetary determinants from the monetized rent inflows.

\* أستاذ مساعد بجامعة تلمسان أبي بكر بلقايد كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، البريد الإلكتروني: a.aisa@outlook.fr

\*\* طالب دكتوراه بجامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، البريد الإلكتروني: a.aisa@outlook.fr



## أولاً: مقدمة

مع مستهل القرن الواحد والعشرين، استقبلت الجزائر، على غرار العديد من الاقتصاديات النفطية العربية، تدفقات ريعية ضخمة كانت نتاج طفرة أسعار غير مسبوقه لأسعار النفط في الأسواق الدولية. وعلى الرغم من أن هناك إجماعاً أدبيا بخصوص استلطاف تلك التدفقات، بحكم أنها تدفع عجلة التنمية نحو مستويات أفضل إن تم استغلالها على الوجه الأمثل، بالإضافة إلى تعزيز الوضعية الخارجية للبلد المضيف، إلا أن الجزء المستهجن منها يتمثل في كيفية التعامل مع تواتر تنقيدها<sup>(1)</sup> على المستوى النقدي. بعبارة أخرى؛ فإن عملية التحويل المتواتر لربيع النفط من أصله كعملة صعبة (الدولار) إلى نظيره المتمثل في العملة المحلية (الدينار) أدى إلى تحفيز فوائض السيولة على مستوى الساحة النقدية، وغاب دور بنك الجزائر كملجأ أخير للإفراض بعد عزوف البنوك التجارية عن عمليات إعادة التمويل منذ 2001، وبذلك تعسرت مهمته الهادفة إلى ضبط محددات الاستقرار النقدي، وأصبح أسيراً لمستجدات سعر يتحدد بشكل بعيداً تماماً عن السيطرة.

في خطوة لاستيعاب أثر عمليات تنقيد تدفقات العملة الصعبة، قام بنك الجزائر بتبني ما يعرف بسياسة التعقيم النقدي (Monetary Sterilization) باعتبارها السياسة الأمثل استشهدا بالعديد من الدراسات التجريبية (Calvo, et al 1993; Lee, 1996; Cardarelli, et al 2010) التي أثبتت أنها خط الدفاع الأول الذي يعمل على تحييد الوضع النقدي عن تدفقات الرساميل، ولقد طبقت على نحو واسع وفي ظروف مشابهة لدى الأسواق الصاعدة أين استقبلت تدفقات رأسمالية ضخمة حين أبدت نيتها في الانفتاح المالي على الصعيد العالمي. ولا تختلف ممارسة بنك الجزائر لسياسة التعقيم عن غيره من البنوك المركزية فيما يخص خطوطها العريضة، فهو الآخر يعمل على تخفيض صافي أصوله المحلية لتعديل التراكمات المتزايدة على مستوى نظيرتها الأجنبية (وبالضبط احتياطيّات الصرف الرسمية) على نحو يتم من خلاله احتواء التطور الذي كان سيحدث على مستوى الأساس النقدي لولا ممارسة ذات السياسة، بالإضافة إلى التجهز بترسانة من الأدوات التعقيم التي تعمل على امتصاص السيولة الفائضة بعد كل عملية تنقيد.

## مشكلة الدراسة

من الطرح السابق تبين أن تدفقات العملة الصعبة عبارة عن سلاح ذو حدين، وما لجوء بنك الجزائر إلى تبني السياسة التعقيمية إلا لتحديد حده الأسوأ في محاولة لتفادي مغبته على الصعيد النقدي. ولكن الإشكال المطروح يتمثل من جهة في طبيعة السياسة في حد ذاتها، ومن جهة أخرى في كيفية درجة ممارسة تلك السياسة من قبل بنك الجزائر. الجزئية الأولى نابعة من حقيقة أن السياسة التعقيمية لا تعد ترياقاً أو حلاً جذرياً لاستيعاب نتائج تلك التدفقات، وذلك اعتباراً لكونها تتعامل مع آثار تلك الظواهر لا مع مسبباتها (Lee, 1996, p. 06)، بمعنى أنها تمنح هامشاً زمنياً معنا يستدعي أن تؤخذ قبل انقضائه التعديلات اللازمة. أما فيما يخص الجزئية الثانية، فهي متوقفة على الوجه الذي يتم من خلاله تطبيق السياسة وقدرة بنك الجزائر على تحديد توليفة الإحلال المناسبة بين أصلية المحلي والأجنبي. ويمكن بلورة المشكلة المطروحة بجزئيتها في التساؤل الرئيس التالي:

هل مارس بنك الجزائر سياسته التعقيمية على نحو مكنه من عزل وضعه النقدي عن التدفق المتواتر

للعملة الصعبة؟

## فرضية الدراسة

على ضوء ما سبق ، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التحقيق في الفرضية الأساسية التالية:  
على الرغم من حداثة عهد بنك الجزائر بممارسة السياسة التعقيمىة ، إلا أنه طبقها على وجه خوله تحييد وضعه النقدي بشكل تام ، وقد ساعده في ذلك حظه الجيد المتمثل في طبيعة التدفقات التي تقل خطورة عن غيرها .  
تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تقدير معامل التعقيم النقدي الذي من خلاله يستدل على فعالية السياسة من عدمها ، وذلك بالاعتماد على بيانات شهرية للفترة الممتدة بين 2002 و 2016 . ومن المهم الإشارة إلى أن العلاقات التي سنقدر لن تؤخذ على شاكلة واحدة ، ولن نعتد على النموذج الخطي فقط كما هو معمول به في جل الدراسات السابقة التي سيتم توضيحها لاحقا ، وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن المحددين الرئيسيين لمعامل التعقيم (صافي الأصلين الأجنبي والمحلي) قد شهدا تذبذبات مستمرة خلال فترة الدراسة انعكاسا للأحداث التي عايشها الاقتصاد الجزائري ، ولعل أبرزها التسديد المسبق للمديونية الخارجية (2004-2006) أزمتي الرهن العقاري (نهاية 2008) و منطقة اليورو (2010) ، وكذلك السقوط الحر لأسعار البترول في الآونة الأخيرة (نهاية 2014) ، كل تلك الأحداث تفند السيرورة الخطية للمتغيرات الداخلة في حساب معامل التعقيم النقدي .

ما تبقى من هذه الورقة البحثية سيتم تقسيمه كالآتي: القسم II يحلل المضامين النقدية للسياسة التعقيمىة ويسقطها على الممارسات العملية لبنك الجزائر ، أما القسم III فيهدف إلى صبر غور أهم الدراسات السابقة التي سعت إلى تقدير معامل ردة الفعل التعقيمىة ، وفيما يخص القسم VI سيتم فيه التعرّيج على النماذج الخطية وغير الخطية المتبناة في الدراسة ، وسيتم تقدير درجة ممارسة السياسة التعقيمىة من قبل بنك الجزائر في القسم V ، ويُختم القسم VI بأهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة .

## II. المضامين النقدية والممارسات العملية للسياسة التعقيمىة

1. الاستعراض النظري لسياسة التعقيم النقدي: عرف ( Glick&Aizenman 7792009, p. ) و ( Cardarelli, et al (2010, p. 343) سياسة التعقيم النقدي على أنها العملية النقدية التي من خلالها يعدل الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي عن طريق التخفيض في صافي أصوله المحلية ، وبذلك تبقى القاعدة النقدية (الأساس النقدي) ثابتة ، ويتحقق ذلك عبر تدخل البنك المركزي في السوق النقدي والعمل على تحييد أثر الزيادة في صافي الأصول الأجنبية بعدة وسائل منها: عمليات السوق المفتوحة ، الزيادة في الاحتياطي الإجباري لتثبيت المضاعف النقدي ، مبادلات العملة الأجنبية (Swap) أو عمليات إعادة الشراء (Repos) . . .

إن هذا التعريف يشير إلى أن أي بنك مركزي أثناء ممارسته للسياسة التعقيمىة سوف يعمد إلى افعال صدمة في أصوله المحلية من أجل تعديل كل صدمة قد تحدث في أصوله الأجنبية (تراكم احتياطات الصرف الرسمية) للحفاظ على القاعدة النقدية في النهاية ، ويتحقق ذلك عبر العديد من الأدوات التعقيمىة .

وللتفصيل أكثر في ميكانيزم السياسة التعقيمىة اعتمد ( Moreno 1996, pp. 23-24) في ذلك على تفسير العلاقتان المتداخلتان وجوبا ، الأولى تخص ميزان المدفوعات ، أما الثانية فتهمم بالعلاقة المشهورة لموازنة البنك المركزي باعتباره الفاعل الرئيسي في العملية التعقيمىة ، وذلك كما يلي:

$$(1) CAP + CA = \Delta NFA$$

$$(2) {}^{(2)}NDA + NFA = BM$$

العلاقة رقم (01) خاصة بميزان المدفوعات وتشير إلى أن مجموع رصيدي الحساب الجاري (CA) وحساب رؤوس الأموال (CAP) يساوي إلى التغير في صافي الأصول الأجنبية (DNFA)، هذه الأخيرة مفتاح فهم الترابط بين العلاقتين؛ فهي ذاتها تعبر من جهة أخرى عن أحد محددات القاعدة النقدية (BM) إلى جانب صافي الأصول المحلية (NDA) كما هو موضح في العلاقة رقم (02). بافتراض أن اقتصادا معيناً عند سعر صرفه السائد قد حقق توازناً في ميزان مدفوعاته فكانت العلاقة كالتالي:

$$CAP + CA = \Delta NFA = 0$$

في حالة التوقعات الإيجابية بخصوص عائد الأصول المحلية سوف يحدث هناك تدفق داخل لرؤوس الأموال، هذه الحركية سوف تفرض ضغطاً على قيمة العملة المحلية نحو الارتفاع نتيجة زيادة الطلب الأجنبي عليها؛ بعد عمليات تحويل العملة الأجنبية إلى محلية من أجل امتلاك الأصول المحلية ذات العائد المرتفع، إلى هنا سوف يتدخل البنك المركزي من أجل شراء الفائض في عرض العملة الأجنبية (إلغاء فائض الطلب على العملة المحلية) لمنع ارتفاع قيمة العملة، وبهذه الكيفية سوف يزداد رصيد مخزونه من الأصول الأجنبية بعد حدوث الفائض في ميزان رؤوس الأموال ( $CAP > 0$ )، فتصبح معادلة ميزان المدفوعات على النحو التالي:

$$CAP + CA = \Delta NFA \neq 0 \quad \text{حيث:} \quad \Delta NFA \text{ و } CAP < 0$$

واستناداً إلى العلاقة الخاصة بالبنك المركزي، فإن هذه الزيادة في صافي الأصول الأجنبية سوف تنعكس مباشرة على القاعدة النقدية وذلك كما يلي:

$$NDA + (NFA + \Delta NFA) = (BM + \Delta BM)$$

ولأن البنك المركزي يسعى لمنع الزيادة في القاعدة النقدية الناتجة عن الزيادة في صافي أصوله الأجنبية، فإنه سوف يقوم بتعقيم العملية عن طريق اتخاذ إجراء معاكس من خلال تخفيض صافي أصوله المحلية، ويظهر ذلك في المعادلة التالية:

$$(NDA - \Delta NDA) + (NFA + \Delta NFA) = (BM + \Delta BM - \Delta BM_i)$$

إذا كانت الزيادة (+DBM) الناشئة عن DNFA مساوية للانخفاض (-DBM<sub>i</sub>) الناتج عن DNDA، فإن البنك المركزي استطاع تحييد أثر العملية بشكل تام، وتسترجع المعادلة شكلها الأول:

$$NDA + NFA = BM$$

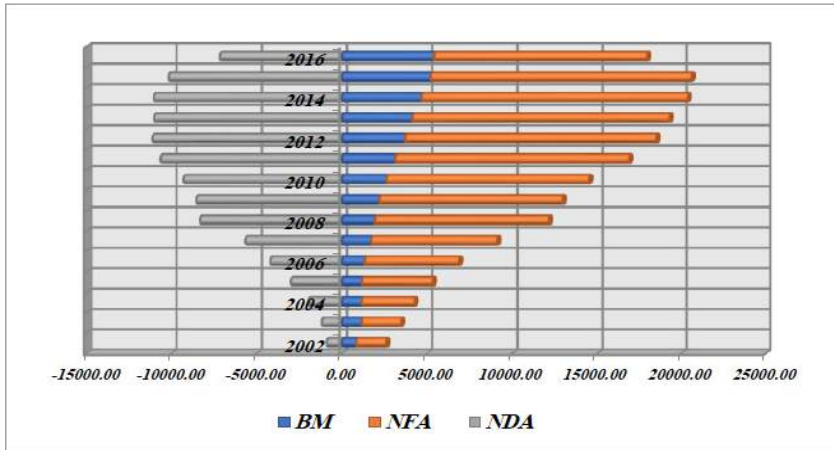
وقد يكون الأمر نسبيا ومتوقفا على حجم التعديل بين الأصلين، بعبارة أخرى؛ إن كانت الزيادة في NFA أكبر من الانخفاض في NDA فإن القاعدة النقدية سوف تشهد مستويات أعلى، وقد تكون سببا في إحداث ضغوط تضخمية بعد زيادة معروض السيولة مروراً بالمضاعف النقدي بمفهومه الواسع والضيق.

### ثانياً: الممارسات العملية للسياسة التعقيمية من قبل بنك الجزائر

في حقيقة الأمر إن بنك الجزائر مشى على خطى البنوك المركزية التي مارست نفس السياسة<sup>(3)</sup> في نفس الظروف تقريبا، ولكن هناك بعض الاستثناءات أحدثتها طبيعة السوق النقدي خاصة والوضع الاقتصادي عامة. واستنادا إلى التعريف المدرج سابقا والمبني أساسا على عينات واسعة من التجارب الدولية خصوصا الاقتصاديات الناشئة، نجد أنه يتمحور حول عنصرين جوهريين، أولهما؛ السلوك المتناظر لصافي الأصلين المحلي والأجنبي، وثانيهما؛ الأدوات التعقيمية المسخرة أثناء تطبيق السياسة.

بالنسبة إلى العنصر الأول، فعلا نجد أن بنك الجزائر قد سخر (خفض) صافي أصوله المحلية لاستيعاب الزيادة الحاصلة في نظيرتها الأجنبية، كإجراء تحييدي يهدف إلى الحفاظ على استقرار الأساس النقدي مع مستهل طفرة أسعار النفط في الأسواق الدولية، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): السلوك المتناظر لصافي أصلي بنك الجزائر



كما هو موضح في الرسم أعلاه، فإن صافي الأصول الأجنبية (بهيمنة احتياطات الصرف الرسمية تصل إلى 98%) قد نمت على نحو مضطرد إلى غاية 2014 بمعدل تعدى 11 مرة إذا أخذت 2002 كسنة أساس، فما كان على بنك الجزائر إلا أن يستوعب الظاهرة عن طريق تخفيض صافي أصوله المحلية بحوالي 08 مرات خلال نفس الفترة، ليستطيع في الأخير أن يمنع النمو الدراماتيكي الذي كان سيحدث على مستوى القاعدة النقدية (نمت خلال نفس الفترة بمعدل 4 مرات فقط) على اعتبار أنها تساوي مجموع الأصلين. كما تجدر الإشارة إلى أن نقطة الانكسار الوحيدة (breakpoint) للانخفاض (الارتفاع) المستمر في النسبة  $\frac{BM}{NFA}$  /  $\frac{BM}{NDA}$  تصادفت والأزمة المالية العالمية 2009، حيث سجلت خلالها 23.4% (-) 30.5% بعدما بلغت قبلها 48.9% (-) 96% سنة 2002،

وبعد نفس النقطة أخذت منحنى معاكسا تماما إلى نهاية الفترة لتحقيق ما معدله 43% (-75.6%). و خلاصة القول ، أن بنك الجزائر استطاع أن يحافظ على النمو المعتدل في القاعدة النقدية على الرغم من التطورات الهائلة في مقابلها الأجنبي معتمدا في ذلك على خاصية الإحلال بين الأصلين والتي تعبر عن المعنى الجوهرى لسياسة التعقيم النقدي .

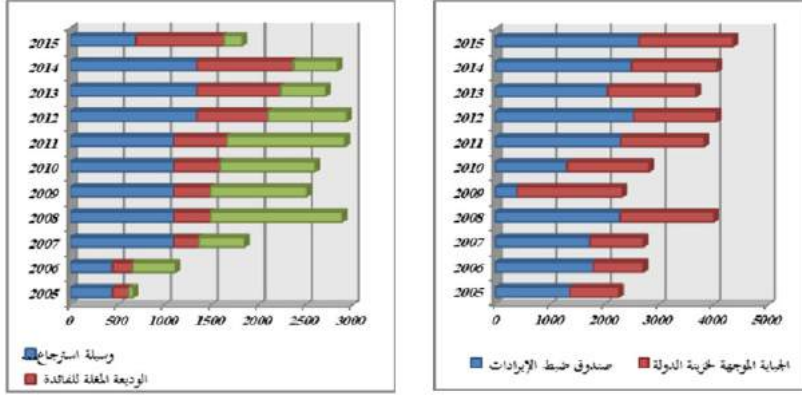
أما فيما يخص العنصر الثاني المتعلق بالأدوات التعقيمية، فهذه الجزئية هي الأخرى كانت محل اهتمام بنك الجزائر، ولقد تجهز بترسانة كاملة ومتنوعة من الأدوات التي تهدف إلى امتصاص السيولة المستفيضة على مستوى السوق النقدي بعد عمليات التنقيذ المتتالية ويمكن تقسيمها على النحو التالي

- الأدوات السوقية<sup>(4)</sup> : وتتضمن أداة استرجاع السيولة لفترات نضج 7 أيام، 3 و 6 أشهر (Repurchase Facility)، بالإضافة إلى الوديعة المغلة لسعر الفائدة (Permanent Deposit Facility)، وصنفا على أنهما أداتان تسويقيتان لأن البنوك التجارية لها حرية الدخول في العملية التعقيمية من عدمها بواسطتها، وعليه فآليات السوق تعمل دون قيود بانتفاء صفة الإلجبار في العملية. فبالنسبة إلى التسهيلة الأولى (باشرت نشاطها منذ سنة 2002 لـ 7 أيام) فهي عبارة عن أداة غير مباشرة تطبق على مستوى السوق، عن طريق تدخل بنك الجزائر خلال فترات معينة، بعد تحديد حجم السيولة الذي يرغب في استرجاعه، أي أنها تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض من طرف البنوك التجارية (عن طريق نداءات العروض) بمعدلات فائدة معدلة حسب الحاجة. أما فيما يخص الثانية فاستحدثت سنة 2005 وهي عبارة عن وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة، بمعدل فائدة معلن عليه مسبقا من قبله، ويشهد هذا الأخير تعديلات طبقا للتقلبات الحادثة على مستوى السوق النقدي، وكذلك حسب التطور في هيكل معدلات عمليات بنك الجزائر. وعليه، فهي تأخذ شكل قرض يمنح لبنك الجزائر من قبل البنوك التجارية طوعا، على أن يتم تعويضهم بسعر فائدة معلن عليه مسبقا.

- الأدوات غير التسويقية<sup>(5)</sup>: هي الأخرى تشمل على أداتين أولاها، الاحتياطي الإلزامي ويعبر عن الأرصدة الدنيا الإلزامية الخاصة بالسياسة النقدية، والتي لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق النقدي، ولكن عن طريق التزام تكوين ودائع (احتياطيات) من قبل البنوك التجارية لدى بنك الجزائر لأجل تغطية، وبمتوسط شهري (فترة ممتدة من تاريخ 15 من شهر معين إلى غاية تاريخ 14 من الشهر الذي يليه) مستوى الاحتياطيات الإلزامية النظامية. أما الأداة الثانية فتتمثل في صندوق ضبط الإيرادات (Stabilization Fund) المستحدث بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ويتم تمويل هذا الصندوق عن طريق الجباية البترولية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي (المحدد في السوق) والمرجعي (المحدد في قانون المالية) للبرميل من البترول، وهو عبارة عن عملية تحويل الفائض الحكومي من خزينة الدولة (الجهة المالكة) إلى حسابات بنك الجزائر (الجهة المحتجزة)، هذه الأرصدة لا تدخل في حسابات هيكل الكتلة النقدية وتساهم وبشكل كبير في تخفيض صافي الأصول المحلية لبنك الجزائر لتعديل الارتفاع الحاصل في صافي أصوله الأجنبية كآلية تعقيمية بحتة.

ويوضح الشكل التالي النشاط التعقيمي للأدوات المذكورة آنفا:

الشكل رقم (2): تطور معدل نشاط الأدوات التقييمية خلال الفترة (2005-2015)



المصدر: بيانات مجمعة من التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005-2015

أدرج الشكل الخاص بصندوق ضبط الإيرادات بشكل منفرد لأنه ينشط في بيئة تختلف تماما عن باقي الأدوات التقييمية، فالمبالغ التي يحتجزها لا تدخل في حسابات هيكل الكتلة النقدية بمفهومها الواسع والضيق، ولكن هذا لا ينفي أنه اضطلع بدور جدهام بحكم أنه يحتجز أكثر من 60% (إذا تم استثناء سنتي 2009 و2010) من الأرصدة المنقذة في شكل جباية بترولية ويمنع ولوجها إلى الساحة النقدية، وبذلك فقد وفر على بنك الجزائر مهمة التعامل مع تلك الأرصدة الضخمة، خاصة وأن عملية استرجاعها تولد التزامات تقع على عاتقه لصالح الأطراف الداخلة في العملية التقييمية (معدل الفائدة الخاص بالأدوات التقييمية).

أما في ما يخص الأدوات التقييمية النقدية المسخرة لاستيعاب فوائض السيولة على مستوى الساحة النقدية فلقد كانت الريادة لصالح وسيلة استرجاع السيولة بمعدل تراوح بين 40 و50% من الفائض الإجمالي (نما إلى غاية 2014 بأكثر من 3 مرات)، أما باقي النسبة فقد كانت من نصيب التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلقة لسعر الفائدة والاحتياطي الإلزامي بمعدل استرجاع تراوح في حدود 30% و25% على التوالي.

إن كل النقاط التي تمت مناقشتها إلى حد الآن، توحى قطعاً بممارسة سياسة التعقيم من قبل بنك الجزائر كردة فعل أمام تواتر تدفقات ريع النفط، ولكن آلية ممارسة السياسة سواء من ناحية السلوك المتناظر لمقابلة الإصدار النقدي، أو من ناحية الأدوات التقييمية المسخرة لتعطيل أثر التقييد المتواتر، لا يعطي الصورة الشافية بخصوص فعالية السياسة من عدمها ما لم يقدر معاملها خلال هذه الفترة، وهذا ما سنحقق فيه بعد عرض الدراسات السابقة التي بحثت في ذات الموضوع.

### III. أدبيات الدراسة

يعد كل من (Argy&Kouri (1974)، (Herring&Marston (1977) و (Obstfeld (1983) السباقين لقياس معامل التعقيم النقدي عن طريق الاستعانة بما أسموه بوظيفة ردة الفعل النقدية (Monetary)

(Reaction Function) والموضحة في العلاقة التالية:

$$\Delta NDA_t = \alpha_0 + \beta \Delta NFA_t + \delta Z + u_t$$

حيث: Z و u هما على التوالي المتغيرات الأخرى (سعر الفائدة، التضخم وسعر الصرف...) التي يمكن أن تؤثر في صافي الأصول المحلية للبنك المركزي وحد الخطأ.

$\beta$ : هو معامل التعقيم النقدي ويمكن أن يساوي الواحد الناقص ليدل على التعقيم التام (كل وحدة إضافية من صافي الأصول الأجنبية تم تعديلها عن طريق تخفيض وحدة تماثلها من صافي الأصول المحلية) أو أن يكون محصورا بين الواحد الناقص والصفر ليدل على حالة التعقيم الجزئي، أو ليدل على عدم ممارسة السياسة برمتها إن كانت قيمته معدومة.

ولقياس درجة ردة فعل السلطات النقدية لدولتي كوريا والتايبان أمام فوائض حساباتها الجارية وتدفقات الرساميل، استعان (1996) Moreno بنماذج متجهة الانحدار الذاتي (VAR) مستخدما في ذلك بيانات شهرية امتدت على طول الفترة 1981-1994. وأهم نتيجة توصلت لها الدراسة، أن سياسة التعقيم في كلا البلدين مكنت من استيعاب الصدمات التي قد حدثت على مستوى صافي الأصول الأجنبية مستعينة في ذلك بنظيرتها المحلية فكان التغيير في القاعدة النقدية جديلا، وبشكل أكثر دقة، فإن كوريا قد كانت لها نزعة تعقيم أكبر إذا ما قورنت بالتايبان (بحكم أن الارتباط بين الأصول الأجنبية والمحلي قد بلغ في حالة كوريا -74% أما التايبان فلم يتعد -50%)، وعليه فقد تميزت بتغيرات قليلة على مستوى سعر صرفها وتغيرات أقل فيما يخص معروضها النقدي. وبالتركيز على فترة أطول، سبقت أزمة العملة في دول جنوب شرق آسيا (1987-1997)، قام (2001) Takagi بتقدير درجة ممارسة سياسة التعقيم دون الخوض في ميكانيزم تطبيقها بدقة، واشتملت عينة الدراسة على كل من: تايلاند، أندونيسيا، كوريا وماليزيا، وقد قام بتقسيم عمله إلى جزئين مهمين، تطرق في أولهما إلى اختبار التكامل المتزامن بالإضافة إلى فحص سببية Granger للمتغيرات الداخلة في الدراسة، بينما عمد إلى تقدير المعادلات الدالة عن معامل سياسة التعقيم في الجزء الثاني مستعينا بمنهجية المربعات الصغرى العادية (OLS)، وقد بينت نتائج الخطوتين أن هناك نوعا من التضارب مقارنة بالدراسات التي سبقته بحكم أن سياسة التعقيم قد مورست بمعدلات عالية نسبيا، وقد كانت ناجحة في كبح تطور المجاميع النقدية المتولد عن تعاضم مقابلها الأجنبي، غير أنها لم تؤد إلى رفع أسعار الفائدة المحلية كما هو معروف في الأدبيات ذات العلاقة.

أما (2009) Aizenman&Glick فلم يختلفا مع Takagi في منهجية التقدير ولكن العينة كانت أوسع، حيث شملت مجموعة من الدول الآسيوية، وكذا دول من أمريكا اللاتينية، وذلك أثناء تحقيقها لفوائض على مستوى موازين مدفوعاتها جراء استقبالها لتدفقات رأسمالية معتبرة خلال فترة كانت نهايتها في الربع الثاني من سنة 2007، أما بدايتها فكانت متباينة بين سنوات 1980 و 1990. ومن نتائج دراستهما، أن سياسة التعقيم كانت مطبقة على نحو واسع وبدرجات تفاوتت بين دول العينة، وأما ما تفردا به عن غيرهما، هو التميز بين درجة استجابة السياسة في ظل تباين طبيعة التدفق الحاصل، أين كانت منخفضة بالنسبة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي وعالية في حالة التدفقات المضاربية (الأموال الساخنة) التي تعد أخطر على مفهوم الاستقرار النقدي. وقد طور (2010) Cardarelli, et al مؤشرا لسياسة التعقيم خاصا بـ 52 دولة (8 متقدمة و 44 نامية) خلال الفترة 1991-2007، وذلك عن طريق إجراء انحدار تجميعي لـ DNDA على DNFA دون إدراج أي متغير مفسر آخر، وفي خطوة



ثانية قدر ما يعرف بالمؤشر الأوسع لسياسة التعقيم عن طريق تغيير DNDA بـ DM2 (الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع). وكانت نتائج الدراسة تنص على أنه مع بداية موجتي تدفقات الرساميل العالمية (الأولى مع بداية سنوات 1990، والثانية مع مستهل سنوات 2000) شهدت معاملات التعقيم مستويات عالية لزيادة مخاوف تلك العينة من الدول أثناء تعاملها مع الظاهرة، غير أن ذات المعاملات اتجهت نحو الانخفاض بحلول سنة 2006.

وقد اعتمدت أطروحتي دكتوراه فلسفة على نفس منهجية التقدير (المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS)، الأولى كانت بجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية للباحثة (Zhang 2012)، حيث خصصت جزءا منها للتحقيق في فعالية السياسة التعقيمية بعد أن تبناها بنك الصين الشعبي كخطوة لتحديد آثار الفائض التوأم (فائض في ميزان رؤوس الأموال والميزان الجاري) على الوضع النقدي، وامتدت فترة الدراسة من سنة 1995 إلى غاية 2010. وقد أصدرت حكما بفعالية السياسة وذلك بناء على أمرين أولهما؛ معاملها المقدر الذي انحصر بين قيمتي (-0.8) و (-0.9)، أي قريب جدا من المعدل المرغوب فيه (-1)، أما الأمر الثاني؛ فمستوى تكاليفها منخفض نسبيا ومغضى تماما بعوائد استثمار الاحتياطات الرسمية في الخارج. أما الأطروحة الثانية فكانت من إعداد الباحثة (Mansour 2012)، وقد حصرت عينة الدراسة في دولتين شهدتا مستوى عاليا لمعدل الإحلال في العملة (الدولة) وكذا مديونية خارجية معتبرة خلال الفترة 1994-2011، من أجل قياس درجة التعقيم في ظل تلك الظروف. وتوصلت الباحثة في الأخير إلى أن كلا الدولتين تمتعتا بمزايا سياسة التعقيم في بادئ الأمر وبمعامل قدر على التوالي بحوالي -0.98 و -0.79 لكل من تركيا ولبنان، غير أن استمرار تطبيق السياسة أحدث ما يعرف بالحلقة المفرغة للتدفقات الرأسمالية المتتالية، فضاغف بذلك من حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الدولار على حد سواء. كل تلك الأسباب مجتمعة، جعلت من سياسة التعقيم النقدي داء في حد ذاتها، وأضعفت من قدرة بنكيهما المركزيين على إدارة السياسة النقدية على نحو يساهم في تنمية اقتصادهما المحلي.

على العموم كان الهدف الأساسي لكل الأدبيات التي تم التطرق إليها هو قياس ردة الفعل النقدية للبنوك المركزية أثناء حوادث تدفقات رؤوس الأموال، وذلك عن طريق تقدير معامل التعقيم النقدي دون التركيز على ميكانيزم تطبيق السياسة في حد ذاتها، وقد أجمعت كل الأدبيات على أن عملية التقدير مبنية على متغيرين أساسيين وهما صافي الأصول المحلية والأجنبية، وتحدد درجة التعقيم بمستوى التعديل الحاصل بينهما، كما تجدر الإشارة إلى أن المتغيرات التفسيرية الأخرى المدرجة اختلفت بشكل طفيف بين الأدبيات وذلك راجع إلى الظروف الاقتصادية التي عايشتها العينة قيد الدراسة تزامنا وفترة حدوث التدفقات التي حفزت السياسة التعقيمية.

إن ما يميز ورقتنا البحثية عن ما سبقها يتجسد في أمرين اثنين: أولها؛ طبيعة التدفق الذي يسعى بنك الجزائر إلى تعقيمه وهو ناتج عن فائض الميزان الجاري وبالضبط صادرات البترول في صورة عملة صعبة، وبذلك فهو يختلف عن ما قد أتى في الدراسات السابقة التي عالجت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المضاربية وفي قليل من الأحيان التدفقات الناتجة عن فائض الميزان الجاري ولكنها لا تخص البترول ودولار. أما الأمر الثاني؛ فمنهجية الدراسة لن تتبنى العلاقة الخطية بشكل منفرد لأسباب تم ذكرها سلفا، وذلك بخلاف ما سبق من محاولات تقدير معامل سياسة التعقيم والتي انقسمت أساسا إلى ثلاثة نماذج خطية فقط (OLS، VAR و 2SLS).



#### IV. نماذج الدراسة

1. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة: تعتبر منهجية ARDL التي قام بتطويرها Pesaran 1997، Shinand and Sun 1998 و Pesaran et al 2001 امتدادا لاختبارات التكامل المشترك (المتزامن)، فمن خلال منهجيتي Johansen و Angel-Granger يشترط أن تكون السلاسل قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، كما أن هاتين الطريقتين ينتج عنهما في حالة عينة الدراسة الصغيرة نتائج غير دقيقة، ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبح لمنهجية ARDL الصدى الواسع في الآونة الأخيرة، ذلك لأن هذه المنهجية لا تشترط تكامل المتغيرات من نفس الدرجة حيث يمكن دمج خليط من المتغيرات  $I(0)$  و  $I(1)$  بشرط عدم وجود متغيرات من النوع  $I(2)$  في النموذج، كما يمكن الاعتماد عليها في حالة عينة الدراسة الصغيرة، كما تمتاز هذه المنهجية بالفصل بين التأثيرات في المدى القصير والتأثيرات في المدى الطويل.

للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج VECM يقدم Pesaran و Narayan منهجا حديثا للتحقق من العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وتعرف هذه الطريقة بـ Bounds test أي طريقة اختبار الحدود، والنموذج في حالة الدراسة التي نحن بصدد القيام بها يكتب على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta(NDA)_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_{1i} \Delta(NDA)_{t-j} + \sum_{i=1}^n \alpha_{2i} \Delta(INT)_{t-j} + \sum_{i=1}^n \alpha_{3i} \Delta(MM)_{t-j} \\ & + \sum_{i=1}^n \alpha_{4i} \Delta(NFA)_{t-j} + \sum_{i=1}^n \alpha_{5i} \Delta(REER)_{t-j} + \beta_1 NDA_{t-1} + \beta_2 INT_{t-1} + \beta_3 MM_{t-1} \\ & + \beta_4 NFA_{t-1} + \beta_5 REER_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:  $\alpha_0$  و  $\varepsilon_t$  هما على التوالي الحد الثابت وحد الخطأ.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$ : معاملات المدى الطويل.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ : معاملات المدى القصير.

NDA: صافي الأصول المحلية.

INT: معدل الفائدة البنيني.

MM: الكتلة النقدية.

NFA: صافي الأصول الأجنبية.

REER: سعر الصرف الحقيقي.

ولأجل اختبار علاقة التكامل المتزامن نستخدم على اختبار Wald للمعاملات، حيث فرضية العدم تقول بعدم وجود علاقة تكامل مشترك نكتب على النحو التالي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نكتب على النحو التالي:

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

من أجل اختبار الفرضيتين نستخدم على اختبار Wald للمعاملات الذي من مخرجاته إحصائية فيشر F التي نقوم بمقارنتها مع القيم الحرجة المقترحة من طرف Pesaran 2001 و Narayan 2005، وهذه القيم الحرجة مكونة من حدين -الحد الأدنى والحد الأعلى-، إذا كانت قيمة فيشر أكبر من الحد الأعلى فنقبل الفرضية البديلة والقرار هو وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة فيشر أصغر من الحد الأدنى فنقبل فرضية العدم والقرار هو عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما في حالة وقوع قيمة فيشر بين الحدين فنميز حالتين، حيث إذا كانت معظم المتغيرات من الشكل I(1) فإن القرار هو قبول فرضية العدم أما في حالة العكس فإن القرار هو قبول الفرضية البديلة.

2. النماذج ذات النظم المتغيرة الماركوفية: كما هو معروف منذ أطروحة النيوزيلندي بيتر ويتل سنة 1951 حول السلاسل الزمنية وكيفية التعامل معها، ثم الدراسة الشهيرة لكل من جورج بوكس وغويليم جنكينز Box and Jenkins سنة 1971 حول نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة Auto-Regressive Integrated Moving Average (ARIMA)، فقد سيطرت هذه النماذج على النمذجة الرياضية في الدراسات الاقتصادية، وهذا بافتراض استقلالية الأخطاء واتباعها للتوزيع الطبيعي، لكن ما يعاب على هذه النماذج إهمالها التام للمتغيرات المتماثلة التي تمتاز بها الأسواق المالية، أسواق النفط العالمية، الدورات الاقتصادية،... إلخ، حيث تمتاز العديد من المتغيرات الاقتصادية بتقلبات، تغيرات وصددمات ذات سيروورات لا خطية حيث يمكن تمييز أربعة سيروورات:

- أ. غير متذبذب لكنه مستقر: وضعية تقارب ذات وتيرة واحدة.
- ب. غير متذبذب لكنه غير مستقر: تقارب ذو وتيرات مختلفة.
- د. متذبذب لكن مستقر: تقلبات عرضية متهالكة.
- هـ. متذبذب لكنه غير مستقر: تقلبات متزايدة ومتعاظمة.

هذا ما يوضح لنا أنه في حالة الأنظمة الخطية لا تعبر إلا على نوعين من التقلبات إما متفارقة منفجرة أو مخنفة، هذا ما أعطى قفزة نوعية في طبيعة السلاسل الزمنية وبدأ الاهتمام بالنمذجة اللاخطية، على غرار عائلة نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس تباين الخطأ ARCH سنة 1982 لـ Engel، وكذلك النظم ذات النظم المتغيرة على غرار نماذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع انتقال فوري ومباشر TAR، نماذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع انتقال انسيابي وتدرجي STAR ونماذج النظم المتغيرة الماركوفية Markov Switching.

وتعتبر نماذج النظم المتغيرة الماركوفية امتدادا للنماذج ذات اختيار النظم الاحتمالي التي اقترحها كل من Quandt و Goldfeld سنة 1973، حيث كانت معظم النماذج المستعملة تتبنى وتفرض مسبقا أن العلاقات بين المتغيرات هي علاقات خطية فيتم التقدير باستعمال نماذج ARMA ونماذج VAR، VARMA وغيرها من النماذج الخطية، لكن في الحياة الاقتصادية والعلاقات بين المتغيرات امتازت بعض العلاقات بصفة اللاخطية، فاقترح Hamilton سنة 1989 نماذج ماركوف ذات الأنظمة المتغيرة Markov Switcing أو كما يطلق عليها أيضا نماذج النظم المتغيرة Regime Switching، حيث قام هاملتون بتقسيم السلاسل على أنظمة ممثلة في معادلات انحدار، فعوض المعادلة الواحدة في نموذج الانحدار الخطي نجد في مثل هذه النماذج على الأقل نموذجين أو نظامين تنتقل العلاقة بين المتغيرات بين الأنظمة وفق احتمالات يتم تقديرها، حيث ميز بين نوعين من الأنظمة، الأول متغير وفق حد الثابت أي أن الانتقال بين الأنظمة سيكون راجعا للحد الثابت في نموذج VAR، والنوع الثاني يكون متغيرا وفق المتوسط الحسابي للنموذج، حيث أن نموذج MS(M)-VAR(p) كما حدده Krolzig يكتب على النحو التالي:

$$y_t = \begin{cases} A_{01} + \sum_{i=1}^p A_i y_{t-i} + \Sigma^{\frac{1}{2}} e_t \\ A_{0M} + \sum_{i=1}^p A_i y_{t-i} + \Sigma^{\frac{1}{2}} e_t \end{cases}$$

حيث: M: هو عدد الأنظمة المحددة للنموذج MS و p هو عدد التأخرات للنموذج VAR.

كما نلاحظ أن لكل نظام قيمة خاصة للحد الثابت  $A_{0i}$ ، فتكون احتمالات الانتقال بين الأنظمة

على النحو التالي:

$$P(S_t = 1 | S_{t-1} = 1) = P_{11} ,$$

$$P(S_t = 2 | S_{t-1} = 1) = P_{12} ,$$

$$P(S_t = 1 | S_{t-1} = 2) = P_{21} ,$$

$$P(S_t = 2 | S_{t-1} = 2) = P_{22} ,$$

حيث أن  $P_{ij}$  هي احتمال الانتقال من الحالة i عند الفترة t-1 إلى الحالة j عند الفترة t، مع العلم أن

$$P_{11} + P_{12} = 1 \text{ وكذلك } P_{21} + P_{22} = 1 .$$

فنحدد مصفوفة الانتقال على الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} P_{11} & 1 - P_{22} \\ 1 - P_{11} & P_{22} \end{pmatrix}$$

## V. تقدير النماذج ومناقشة النتائج

## 1. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للضجوات المتباطئة

دراسة الاستقرارية: كما جرت العادة في حالة التعامل مع السلاسل الزمنية فأول مرحلة هي دراسة الاستقرارية (اختبار جذر الوحدة)، وقد استعملنا لهذا الغرض اختبار ديكي فولار المعزز (1981)، اختبار فيليبس بيرون (1998) واختبار (1995)، ودلت النتائج الموضحة في الجدول أدناه على وجود مزيج من درجات التكامل عند المستوى والفرق الأول، حيث استقرت كل من سلسلة صافي الأصول المحلية (NDA) وصافي الأصول الأجنبية (NFA) وكذا سعر الفائدة البيئي (INT) عند المستوى، في حين استقرت سلسلة سعر الصرف (REER) والمضاعف النقدي (MM) عند الفرق الأول قياسا بالاختبارات الثلاثة (الأولية أعطيت لاختبار باعتباره الأفضل والأحدث بينهم). وعليه فأفضل طريقة للتقدير في هذه الحالة هي منهجية ARDL.

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذور الوحدة

	ADF	PP	NG-Perron			
			MZa	MZt	MSB	MPT
NDA	-10.33*** (-3.43)	-10.34*** (-3.43)	-80.95*** (-17.30)	-6.30*** (-2.91)	0.078*** (0.168)	1.174*** (5.480)
NFA	-10.17*** (-3.43)	-10.15*** (-3.43)	-80.86*** (-17.30)	-6.35*** (-2.91)	0.078*** (0.168)	1.163*** (5.480)
REER	-4.84*** (-3.43)	-4.60*** (-3.43)	-4.18 (-17.30)	-1.42 (-2.91)	0.34 (0.168)	21.54 (5.480)
D(REER)	/	/	-79.18*** (-17.30)	-6.28*** (-2.91)	0.07*** (0.168)	1.17 (5.480)
MM	-2.58 (-3.43)	-3.90 (-3.43)	-7.78 (-17.30)	-1.87 (-2.91)	0.24 (0.168)	11.97 (5.480)
D(MM)	-22.26*** (-3.43)	-27.52*** (-3.43)	-68.40*** (-17.30)	-5.84*** (-2.91)	0.08*** (0.168)	1.35*** (5.480)
INT	-5.45*** (-3.43)	-5.78*** (-3.43)	-27.25*** (-17.30)	-3.68*** (-2.91)	0.13*** (0.168)	3.38*** (5.480)
*** قبول الفرضية العدمية عند مستوى احتمال 5% بالتالي عدم وجود جذر وحدوي. ( ) القيمة بين قوسين هي الإحصائية الجدولية لكل اختبار عند مستوى احتمال 5%.						

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9.

اختبار التكامل المتزامن: كأول مرحلة في منهجية ARDL لا بد من اختبار علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل من خلال اختبار فيشر، حيث تم تحديد مؤشر صافي الأصول المحلية كمتغير تابع للمتغيرات المستقلة الأخرى (صافي الأصول الأجنبية، سعر الصرف، المضاعف النقدي وسعر الفائدة البيئي)، ومن خلال الجدول أدناه نلاحظ أن القيمة المحسوبة 19.05 أكبر من القيم الجدولية عند كل مستويات الاحتمال وكذا أكبر من كلا الحدين، الأعلى  $I(1)$  و الأدنى  $I(0)$ ، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة، بالتالي ننقل لتقدير معادلتى المدى القصير وال المدى الطويل، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (2): اختبار الحدود

K	90% level		95% level		99% level	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
4	2.45	3.52	2.86	4.01	3.74	5.06
Calculated F-statistic					19.05***	
***: قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية في المدى الطويل عند احتمال 1 %، 5 % و 10 % . K: عدد المتغيرات المستقلة.						

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9.

تقدير العلاقة في المدى الطويل: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات قيد الدراسة ننقل لتقدير العلاقة في المدى الطويل، وتبين النتائج من خلال الجدول أدناه أن معامل التعقيم (مقدرة NFA) قد استقر عند القيمة -0.99 وهي قيمة قريبة جدا من -1 (التعقيم التام)، بمعنى أن بنك الجزائر كلما استقبل وحدة أجنبية صافية كمتوسط خلال الفترة قام بتحبيدها عن طريق تخفيض صافي أصوله المحلية ب 0.99 وحدة في المدى الطويل أي بمقدار فشل 0.01 من كل وحدة أجنبية إضافية، وعلى الرغم من صغر تلك النسبة إلا أنها تنعكس على نمو القاعدة النقدية وتظهر آثارها على المعروض النقدي مروراً بقناتي المضاعف الضيق و الواسع. وفي العموم، يمكن الحكم على نجاح بنك الجزائر في تعطيل القناة التي تنقل أثر زيادة أسعار البترول إلى القاعدة النقدية.

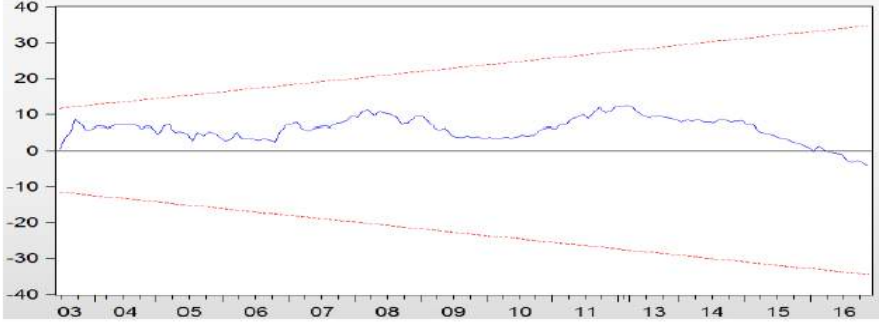
## الجدول رقم (3): العلاقة في المدى الطويل

النموذج الأمثل ARDL(1,1,0,4,0)				
المتغيرات	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة ستودنت	الاحتمال *
NDA(-1)	0.003963	0.006274	0.631704	0.5286
MM	2.352890	0.057356	41.02245	0.0000
MM(-1)	-2.380774	0.059131	-40.26253	0.0000
NFA	-0.994357	0.006272	-158.5283	0.0000
REER	0.007657	0.153639	0.049839	0.9603
REER(-1)	0.049162	0.223261	0.220200	0.8260
REER(-2)	0.012763	0.227738	0.056042	0.9554
REER(-3)	-0.074716	0.231779	-0.322361	0.7476
REER(-4)	-0.036221	0.148096	-0.244575	0.8071
INT	0.005667	0.006124	0.925462	0.3562
C	0.078051	0.164372	0.474841	0.6356
R-squared	0.995195	Mean dependent var		-0.06198
Adjusted R-squared	0.994871	S.D. dependent var		0.207641
S.E. of regression	0.014871	Akaike info criterion		-5.51209
Sum squared resid	0.032731	Schwarz criterion		-5.29977
Log likelihood	449.2113	Hannan-Quinn criter.		-5.42587
F-statistic	3065.446	Durbin-Watson stat		2.079876
Prob(F-statistic)				0.000000

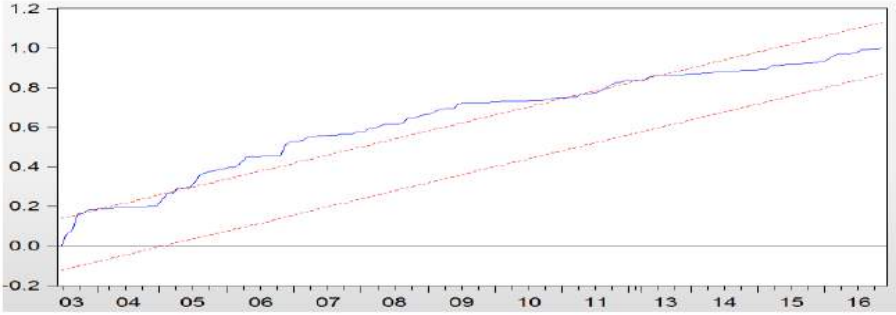
المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9.

كمرحلة أساسية في منهجية ARDL، نقوم بالتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من أي تغيرات هيكلية، وسنستعين في ذلك باختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squares، ويستعمل هذان الاختباران لتبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات ومدى استقرار المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، وشرط تحقيق الاستقرار الهيكلي هو انحصار الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%. ويتضح من خلال الشكلين أدناه، أن المجموع التراكمي للبواقي المعادة يقع داخل المنطقة الحرجة، مشيراً بذلك إلى استقرار النموذج عند درجة معنوية 5%، بيد أن منحني المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة قد خرج من المنطقة الحرجة لفترة طويلة نوعاً ما، فنستنتج بذلك أن النموذج غير خال من التغيرات الهيكلية التي ستتسبب في عدم استقرار المعلمات طويلة الأمد مع نظيرتها في الأمد القصير (وذلك للأسباب المذكورة آنفاً)، وبالتالي لا بد من تقدير العلاقة وفق نموذج يمكنه الكشف عن هذه التغيرات الهيكلية والمعروف بنموذج النظم المتغيرة الماركوفية.

الشكل رقم (3) : اختبار CUSUM



الشكل رقم (4): اختبار CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9.

تقدير العلاقة في المدى القصير: كما أشار غرانجر سنة 1987، أنه في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لا بد من تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM من أجل تقدير العلاقات في المدى القصير، وكذا تقدير حد تصحيح الخطأ ومدى التصحيح في الفترة الواحدة من أجل العودة للوضع التوازني، ومن خلال الجدول أدناه نلاحظ أن قيمة حد تصحيح الخطأ قدرت بـ 0.99 ذات معنوية عند مستوى احتمال 5%، هذا ما يعني أن النموذج يصحح ما يعادل 99% من اختلالات صافي الأصول المحلية في الفترة الواحدة (الشهر الواحد)، كما يمكن استنتاج أن البنك الجزائري يعقم ما قدره 99% من صافي الأصول الأجنبية في كلا المديين الطويل والقصير على حد سواء. كما تجدر الإشارة إلى أن معامل المتغير الرئيسي NFA في الأجل الطويل هو الوحيد المعنوي عند مستوى 5% وإشارته متوافقة والتأصيل النظري للسياسة؛ الذي ينص على العلاقة المتناظرة عكسيا بين المتغيرين من أجل استيعاب أحدهما للتذبذبات الحاصلة في الآخر، وهذا ما يوحي بإمكانية وجود بعض المشاكل القياسية في النموذج كالارتباط الخطي المتعدد، فضلا على أن نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (الشكل رقم: 4) قد أوضحت أن فترة الدراسة والنموذج المقدر يمتاز بتغيرات هيكلية قد تكون غيرت من معدل التعقيم خلال الفترة قيد الدراسة وهذا ما يعجز نموذج ARDL عن توضيحه باعتباره نمذجة علاقة خطية والظاهر أنها غير ذلك ولا بد من تقديرها وفق النماذج ذات الانتقال، وسوف نحاول من خلال هذه المرحلة من الدراسة الكشف عن هذه التغيرات الهيكلية من خلال تقدير نموذج النظم المتغيرة الماركوفية.

الجدول رقم (4): العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

المتغيرات	المقدرات	الانحراف المعياري	قيمة ستيودنت	الاحتمال
D(INT)	0.00566	0.006124	0.925462	0.3562
D(MM)	2.35289	0.057356	41.02245	0.0000
D(NFA)	-0.99435	0.006272	-158.5283	0.0000
D(REER)	0.00765	0.153639	0.049839	0.9603
D(REER(-1))	-0.01276	0.227738	-0.056042	0.9554
D(REER(-2))	0.07471	0.231779	0.322361	0.7476
D(REER(-3))	0.03622	0.148096	0.244575	0.8071
CointEq(-1)	-0.99603	0.006274	-158.7668	0.0000
معادلة نموذج تصحيح الخطأ				
Cointeq=NDA - (-0.0415*REEF - 0.9983*NFA - 0.0280 *MM + 0.0057* INT + 0.0784)				
علاقات المدى الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT	0.00569	0.006145	0.925997	0.3560
MM	-0.02799	0.033804	-0.828175	0.4089
NFA	-0.99831	0.007835	-127.4156	0.0000
REER	-0.04151	0.079589	-0.521673	0.6027
C	0.07836	0.165045	0.474787	0.6356
معادلة التوازن في الأجل الطويل				
DNDA = -0.041 *REER - 0.99*DNFA - 0.027*MM + 0.005*INT+0.078				

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9.

## 2. تقدير نموذج النظم المتغيرة الماركوفية

كما سبق وأشرنا، فإن نموذج النظم المتغيرة من أشهر النماذج غير الخطية التي تساعد على تحديد عدد الأنظمة التي تحدد سيرورة سلسلة ما أو العلاقة اللاخطية لعدة متغيرات مع تحديد فترات الانتقال بين الأنظمة وكذا احتمالات الانتقال، وفي حالة الدراسة التي نحن بصدها بينت نتائج اختبار الحدود وفق منهجية ARDL أن النموذج امتاز بتغيرات هيكلية ويعطي فكرة عن حدوث تغيرات هامة في العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة خاصة معامل التعقيم النقدي المراد تقديره خلال الفترة 2002-2016، ولهذا الغرض سنعمد على نموذج النظم المتغيرة الماركوفية للتعرف على هذه التغيرات الهيكلية، والجدول أدناه يوضح أهم النتائج المتحصل عليها وفق نظامين محددتين مسبقاً:

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أنه في النظام الأول استقر مؤشر السياسة التعقيمية عند القيمة I-1 تقريباً، أي أنه وفق هذا النظام فإن بنك الجزائر قد تمكن من تحييد كل الوحدات الأجنبية الصافية المتأتبة من صادرات النفط، وبالتالي عزل القاعدة النقدية كلياً عن أثر تواتر تدفقات ربيع النفط، ويعد سعر الفائدة البيئي هو



التغير الإضافي ذو المعنوية الإحصائية عند مستوى 5%، ويعد هذا التغير المحدد الأوحـد لتنتقل السيولة بين أصحاب العجز والفائض في السوق البنـين-بنكي، وذلك بعد جمود أداة سعر الخصم وفقدان بنك الجزائر لوظيفته كملجأ أخير للإقراض منذ سنة 2001، وفي ظل احتكار السوق النقدي للتعاملات المالية فإن ارتفاع سعر الفائدة البنيني بمقدار 10% يجبر بنك الجزائر على تخفيض صافي الأصول المحلية بقيمة 8% كإجراء تعقيمي بحت.

استنادا لنتائج النظام الثاني، نلاحظ أن قيمة معامل التعقيم النقدي استقرت عند القيمة -0.95، وهذا يعني أن بنك الجزائر كلما استقبل وحدة أجنبية صافية كمتوسط خلال الفترة قام بتحبيدها عن طريق تخفيض صافي أصوله المحلية بـ 0.95 وحدة في المدى الطويل. وقد كانت كل المقدرات في ظل نظام التعقيم شبه التام ذات تأثير معنوي عند مستوى احتمال 5%. ومن المهم الإشارة إلى أن سعر الفائدة البنيني والمضاعف النقدي على الرغم من معنويتها الإحصائية إلا أنهما كانا مخالفين للتأصيل النظري للسياسة التعقيمية، لأنهما في حقيقة الأمر على علاقة عكسية بخلاف ما ظهر في النتائج؛ فكل محفز لنمو الكتلة النقدية (سواء إن دل عليه ارتفاع أسعار الفائدة أو تسبب فيه المضاعف النقدي) يؤدي إلى تخفيض صافي الأصول المحلية إلى مستويات أدنى لعزل تلك التطورات غير المبررة، وقد يعزى تفسير ذلك إلى تراخي وتراجع قدرة بنك الجزائر التعقيمية في ظل هذا النظام. أما بخصوص سعر الصرف فالعلاقة نظريا تكون طردية لأن انخفاضه سيؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، فإذا اختار بنك الجزائر تحييد تلك الزيادة فما عليه إلا تخفيض أكبر في أصوله المحلية. وتبقى كل المتغيرات السابقة الذكر تؤثر بشكل ثانوي وقد لا تحت بنك الجزائر على الاستجابة لها إلا إن كانت طرفية، لأن كل اهتمامه منصب على تغييرات صافي الأصول الأجنبية وفي كلا النظامين.

لكن السؤال المطروح هنا، ما هو النظام السائد؟ وما هي احتمالات الانتقال بين الأنظمة؟ وهذا يساعدنا على معرفة مدى نجاح بنك الجزائر في تعقيم صافي الأصول الأجنبية. والمصفوفة التالية تبين أن احتمال وقوع النظام الكلي في نظام التعقيم التام في الفترة  $t$  هو 40% مع احتمال 80% أن يكون هو النظام السائد في الفترة  $t-1$  مقابل احتمال 60% لنظام التعقيم شبه التام في الفترة  $t$  و20% كاحتمال سيادته في الفترة  $t-1$ ، بعبارة أخرى؛ فإن احتمال أن يخلف النظام الأول نفسه في الفترة القادمة  $t+1$  هو 40%، أما احتمال أن يخلف النظام الثاني نفسه في الفترة القادمة  $t+1$  هو 20%، في حين احتمال أن يتحول النظام من الأول إلى الثاني في الفترة  $t+1$  هو 59.8% مقابل 80% كاحتمال إحلال النظام الثاني مكان الأول.

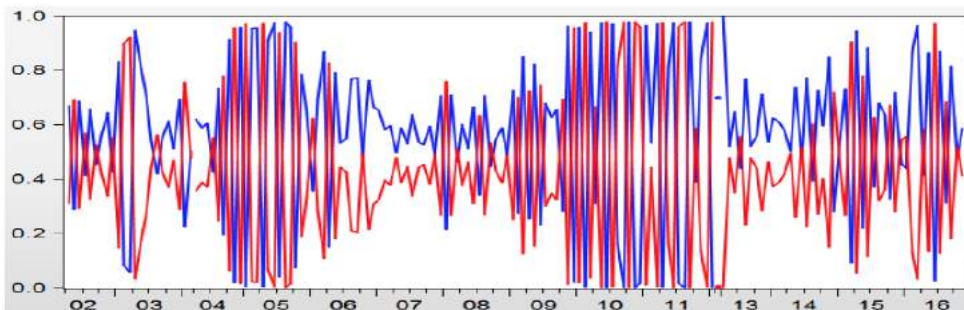
$$\begin{bmatrix} 0.402 & 0.598 \\ 0.801 & 0.199 \end{bmatrix}$$

أما فيما يخص منحني الانتقال بين النظامين فمن الشكل أدناه نلاحظ أن الانتقالات خلال فترة الدراسة من يناير 2002 إلى غاية ديسمبر 2016 امتازت بانتقالات كثيرة بين النظامين وهذا ما يدل على عدم سيادة أي منهما على الآخر، حيث أن البنك المركزي بناء على الظروف المتوفرة يتمكن أحيانا من ضمان تعقيم تام وكلي وفي بعض الأحيان يفشل في تحييد 5% من الوحدات الأجنبية الواردة، حيث يمثل المنحنى الأزرق النظام الأول (نظام التعقيم التام) في حين المنحنى الأحمر يمثل النظام الثاني (نظام التعقيم شبه التام)، ومن خلال الشكل نلاحظ فترتين أساسيتين كانت التقلبات فيهما جد كبيرة، وانحصرتا بين شهر جويلية 2004 إلى غاية منتصف سنة 2006 و بين منتصف سنة 2008 إلى غاية بداية سنة 2013، حيث عرفت أسعار النفط العالمية تطورا لم يسبق له مثيل على الساحة الدولية (تعدت مستوى 140 دولار/برميل في جويلية 2008)، وهذا ما أدى إلى استقبال تدفقات هائلة للعملة

مقاربة خطية ولاخطية لتقدير ردة الفعل التعقيمية لبنك الجزائر خلال الفترة (2002-2016) 123

الصعبة دفعت الأصول الأجنبية لبنك الجزائر نحو مستويات غير مسبوقة على نحو تسمرت من خلاله مهمة تحييدها بشكل تام .

الشكل رقم (5): الانتقالات بين النظامين خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9.

عموماً، يمكن الحكم على فعالية السياسة التعقيمية المطبقة من طرف بنك الجزائر قياساً بمعاملها التام في ظل النظام الأول والمرتفع نسبياً في ظل النظام الثاني، وبهذا الشكل استطاع عزل الوضع النقدي المحلي عن السيناريوهات التي حدثت على مستوى سوق النفط الدولية، ولكن لا يجب إغفال النسبة غير المحيدة بحكم ضآلتها، فكونها نذراً يسيراً لا ينفي حقيقة تجزئتها من أصل يعد بالتريليون دينار، كما أنها تتزايد بتضاعف المضاعف النقدي لتعكس على السيولة المحلية في الأخير، وهذا ما لم تستطع نتائج اختبار ARDL الكشف عنه لأنها بطبيعتها تفرز معاملاً وحيداً خلال كل الفترة دون تمييز بين ردة فعل بنك الجزائر النامية والجزئية.

الجدول رقم (5): تقدير نموذج النظم المتغيرة الماركوفية

المتغيرات	المقدرات	الانحراف المعياري	قيمة ستيودنت	الاحتمال
النظام الأول				
MM	-0.09487	0.126751	-0.748546	0.4541
NFA	-1.00735	0.028569	-35.26081	0.0000
REER	-0.00430	0.029138	-0.147844	0.8825
INT	-0.08780	0.028739	-3.055131	0.0022
النظام الثاني				
MM	0.78433	0.180039	4.356437	0.0000
NFA	-0.95661	0.028524	-33.53765	0.0000
REER	0.16266	0.040985	3.968895	0.0001
INT	0.22328	0.038392	5.816017	0.0000
الثابت				
ثابت النظام الأول	-0.39454	0.859984	-0.458782	0.6464
ثابت النظام الثاني	1.39336	0.649371	2.145707	0.0319

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9.

## VI. الخلاصة

سعت هذه الدراسة في خطوة أولى إلى استعراض أهم جوانب الخلفية النظرية للسياسة التعقيم ثم محاولة إسقاط تلك الجزئيات على الممارسات العملية لبنك الجزائر عن طريق توصيف البيانات الإحصائية ذات العلاقة. وفي خطوة ثانية، قمنا بمحاولة تقدير معامل سياسة التعقيم النقدي اعتمادا على بيانات شهرية غطت الفترة (2002-2016)، وقد تُرجمت المنهجية المختارة استنادا إلى طبيعة متغيرات الدراسة في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، غير أن نتائج النموذج اتسمت ببعض الضبابية لوجود تغيرات هيكلية ونقاط انكسار ضمن السلاسل المدروسة توحى بأن العلاقة بينها غير خطية، وهذا ما دفعنا إلى صياغة النموذج الذي يمكنه احتواء تلك النقائص وتمثل في منهجية النظم المتغيرة الماركوفية.

عموما، كشفت نتائج النماذج المقدرّة في الدراسة أن بنك الجزائر يمارس سياسة التعقيم النقدي بردتي فعل مختلفين نسبيا؛ أولاها انطوت تحت نظام التعقيم التام أو الكلي بمعامل الذروة (-1) (لا يختلف كثيرا عن نظيره المقدر من نماذج ARDL)، أما فيما يتعلق بهيمنة ذات النظام، فقد اتضح من مصفوفة الانتقال أن احتمال سيادته في الفترة  $t$  هو 40% مع احتمال أن يكون سائدا بنسبة 80% في الفترة السابقة  $t-1$ . أما النظام الثاني فهو الآخر يدل على نزعة تعقيم مرتفعة ولكنها تبقى نسبية استدلالا بمعاملها الذي بلغ (-0.95)، وقد كان مهيما في الفترة  $t$  باحتمال 60% مع احتمال سيادته في الفترة السابقة  $t-1$  بـ 20%. وعليه، فالنظامين قد طبقا على نحو متبادل تقريبا ولم يهيمن أحدهما عن الآخر بشكل لافت.

وما يمكن الجزم به حتى هذه المرحلة، أن بنك الجزائر، سواء في نظامه الأول أو الثاني، قد اضطلع بتحديد النسبة الأعظم من تدفقات ريع النفط (البترو-دولار)، وقد نجح بشكل كبير في عزل الأساس النقدي عن تواتر تنفيذ تلك التدفقات، وبذلك فقد تفادى البوادر التضخمية التي كانت ستعصف بالساحة النقدية لولا ممارسة السياسة، فكان نجاحه في الحفاظ على مقومات الاستقرار النقدي ما هو إلا تحصيل حاصل على الأقل فيما يخص هذا الجانب.

## الهوامش

(1): تتم عملية تنفيذ احتياطات الصرف الرسمية بعد الحيازة الرسمية لبنك الجزائر على كل عائدات صادرات النفط المقيمة بالعملة الصعبة (التزامات تنظيمية)، وفي مقابل ذلك تستلم المؤسسات النفطية المتنازلة عن تلك العملة (الدولار) ما يساويها بالدينار الجزائري على مستوى حساباتها المفتوحة لدى البنوك التجارية العاملة في الساحة الجزائرية.

(2): يمكن احتساب الأصلين بالاعتماد على ميزانية البنك المركزي كما هو مبين في العلاقتين التاليتين:

صافي الأصول الأجنبية NFA = أصول أجنبية (احتياطات رسمية + الذهب النقدي + حقوق السحب الخاصة...)  
- التزامات خارجية (ودائع الهيئات النقدية الرسمية + قروض ص ن د...).

صافي الأصول المحلية NDA = أصول محلية (مستحقات على الخزينة العمومية والبنوك التجارية + مستحقات أخرى) - التزامات محلية (ودائع الخزينة العمومية + ودائع البنوك التجارية ما عدا الاحتياطي المصرفية الكلية + التزامات أخرى).

(3): تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر لا يعلن بشكل صريح عن ممارسته للسياسة التعقيمية وإنما يكتفي بذكر عبارات مثل "تعقيم السيولة، استرجاع فوائض السيولة..." في تقاريره السنوية بشكل متواتر، والورقة البحثية تحاول استنباط ذلك بالاعتماد على الممارسات والأرقام الموضحة على مستوى تقارير السلطة النقدية.

(4): للتفصيل أكثر في آلية عمل هذه الأدوات يمكن الرجوع للموقع الرسمي لبنك الجزائر - <http://www.bank-of-algeria.dz> والإطلاع على التعليمات الخاصة بوسيلة استرجاع السيولة «Instruction relative à la Reprise de Liquidité sur le Marché Monétaire. N° 02-2002، (Avril 11، 2002) وكذلك التعليمات الخاصة بالوديعة المغلة لسعر الفائدة «Instruction relative à la Facilité de Dépôt Rémunéré. N° 04-2005، (Juin 14، 2005).

(5): لتفصيل أكثر في آلية عمل هذه الأدوات يمكن الرجوع إلى نفس الموقع الخاص ببنك الجزائر والاطلاع على القانون المتعلق بالاحتياطي الإلزامي «Règlement fixant les Conditions de Constitution des Réserves Minimales Obligatoires. N° 04-02، (Mars 4، 2004). الإيرادات فيجب الرجوع إلى موقع وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz> والاطلاع على القانون «Note de présentation du projet de la loi de finance complémentaire pour 2000. N° 37، (Juin 28، 2000).

### المراجع العربية

عبد الرحيم شبيبي، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، "استخدام النمذجة اللاخطية في التحليل الكمي لتفسير الظواهر الاقتصادية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان 2016.

عياد هيشام، "المقاربة اللاخطية بين أسعار النفط، الذهب والدولار: دراسة قياسية باستعمال النماذج ذات النظم المتغيرة الماركوفية للفترة 1999-2016"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016.

### المراجع الانجليزية

Aizenman, J., & Glick, R. 2009, "Sterilization, monetary policy, and global financial integration". *Review of International Economics*, 17(4), 777-801.

Calvo, G. A., Leiderman, L., & Reinhart, C. M. 1993, "Capital inflows and real exchange rate appreciation in Latin America: the role of external factors". *Staff Papers*, 40(1), 108-151.

Cardarelli, R., Elekdag, S., & Kose, M. A. 2010, "Capital inflows: Macroeconomic implications and policy responses". *Economic Systems*, 34(4), 333-356.

Droumaguet, M. 2012. "Markov-Switching Vector Autoregressive Models: Monte Carlo experiment, impulse response analysis, and Granger-Causal analysis" (Doctoral dissertation).

- Herring, R. J., & Marston, R. C. 1977, "Sterilization policy: The trade-off between monetary autonomy and control over foreign exchange reserves". *European Economic Review*, 10(3), 325-343.
- Hichem, A, "Poverty, Inequality And Economic Growth In Algeria: An Ardl Approach". *Journal of Social and Economic Statistics*, 2016 , 5(1), 1-20.
- Kouri, P. J., & Porter, M. G. 1974, "International capital flows and portfolio equilibrium". *Journal of Political Economy*, 82(3), 443-467.
- Kuan, C. M. 2002. "Lecture on the Markov switching model". *Institute of Economics Academia Sinica*, 1-30.
- Lee, J. Y. 1996, "Implications of a surge in capital inflows: available tools and consequences for the conduct of monetary policy".
- Mansour, L. 2012, "Hoarding of International Reserves and Sterilization in Dollarized and Indebted Countries: an effective monetary policy?".
- Moreno, R. 1996, "Intervention, sterilization, and monetary control in Korea and Taiwan". *Economic Review-Federal Reserve Bank of San Francisco*, (3), 23.
- Narayan, P. K. 2004, "Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji". *Monash University, Discussion Paper No.02/04*, 67-72.
- Narayan, P. K. 2005, "The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration tests". *Applied Economics*. 37(17), 1979-1990.
- Obstfeld, M. 1983, "Exchange rates, inflation, and the sterilization problem: Germany, 1975-1981". *European Economic Review*, 21(1-2), 161-189.
- Takagi, S., & Esaka, T. 2001, "Sterilization and the capital inflow problem in East Asia, 1987-97. In *Regional and Global Capital Flows: Macroeconomic Causes and Consequences*". NBER-EASE Volume 10 (pp. 197-226). University of Chicago Press.
- Zhang, C. 2012, "Essays on Chinese Financial Market". PhD diss., University of Pennsylvania.





# Journal of Development and Economic Policies

Vol. 20. No. 1 (ISSN - 1561 - 0411) January 2018



**Nawaf Abou Shamala**

**Private Sector Development Policies and  
Activating its Role to Achieve Structural  
Transformation in GCC economics - Case of Kuwait**

**Hazem Hasaneen**

**ages as A Mechanism of Increasing Labor  
Productivity and Reducing  
Unemployment in Egypt.**

**Bashar AL-Iraqi**

**The Factors Determinant of the Seigniorage  
Revenues in Arab Countries.**

**Ayad Hicham  
Aissa Djedaiet**

**Linear and Nonlinear Approach to Estimate the  
Sterilization Reaction of the Algerian Bank during  
the Period (2002-2016).**



## **Objectives:**

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

## **Notes for Contributors:**

1. Submissions of manuscripts should be made electronically to the Editor, via Email: jodep@api.org.kw.
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic. The abstract will appear in various online and printed abstract Journals.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. Citations should conform to the style guidelines of the American Economic Review: Style Guide ([http://www.aeaweb.org/sample\\_references.pdf](http://www.aeaweb.org/sample_references.pdf)) The references must be provided in alphabetical order, at the end of the paper.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. It is preferred to submit manuscripts written in Microsoft Word .
12. Electronically submitted manuscripts will be acknowledged immediatel.
13. All contributions to the Journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
14. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
15. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor those the Arab Planning Institute.
16. The communicating author of each accepted paper will receive 5 off-prints of the article and one copy of the journal.

# Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 20 - No. 1 – January 2018

---

**Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development  
and Economic Policies in the Arab countries**

---

## **Editor**

Dr. Bader Othman Malallah

## **Co- Editor**

Dr. Hussain Altalafha

## **Managing Editor**

Omar Malaab

## **Advisory Board**

Hazem El-Beblawi      Sulayman Al-Qudsi

Samir Al-Makdisi      Abdulla Al-Quwaiz

Abdellateef Al-Hamad      Mohamad Khauja

Mustapha Nabli      Riad Almomani

## **Editorial Board**

Ashraf Elaraby      Belkacem Laabas

Walid Abdmoulah      Ihab Magableh

---

## **Correspondence should be addressed to :**

The Editor - Journal of Development and Economic Policies  
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait  
Tel (965) 24843130 - 24844061 Fax (965) 24842935  
E-mail: [jodep@api.org.kw](mailto:jodep@api.org.kw)